الحكم بالأبلغ في شروح الحديث النبوي دراسة لغوية

أعدت من قبل

عكاب صكر عبد الله عكاب

أشرف عليها

الدكتور محمد عبد الله أبو الرب

قدمت هذه الرسالة

إلى كلية الآداب كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ قسم اللغة العربية وآدابها

آب ،٢٠٢٠

تفويض

أنا عكاب صكر عبد الله عكاب أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنيين بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها وفق التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: عكاب صكر عبد الله عكاب

التوقيع:

التاريخ: ٢٠٢٠/٩/٢م

إقرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب عكاب صكر عبد الله عكاب

بتاريخ:

الموسومة بـ (الحكم بالأبلغ في شروح الحديث النبوي دراسة لغوية)

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور محمد عبد الله أبو الرب رئيساً ومشرفاً .....

الدكتور عمر عبد الله العنبر عضواً داخياً .....

الأستاذ الدكتور عيسى عودة موسى برهوم عضواً خارجياً .....

الإهداء

إلى سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم تمسكا بسنته

إلى علماء العربية إجلالا ووفاءً

إلى والديّ الأكرمين محبة وودّا

إلى إخوتي وأخواتي تقديرا واعتذارا

إلى زوجتي الغالية وأبنائي فلذات كبدي

أهدي هذا الجهد

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله؛ ولهذا فإني أتقدم بالشكر الوافر والثناء العاطر إلى الدكتور محمد عبد الله أبو الرب الذي كرمني وتفضل علي بقبول الإشراف على رسالتي، وكان لي ناصحا موجها واسع الصدر فجزاه الله خير الجزاء.

وأشكر أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة على مشاركتهم في مناقشتي وتقديم ما يلزم من ملاحظات وتوجيهات تغني الرسالة وتزيدها جودة وقوة.

وأشكر أستاذنا الدكتور هاشم مناع عميد كلية الآداب على تسهيل أمور طلبته، وأستاذنا الدكتور عمر عبد الله العنبر رئيس قسم اللغة العربية على تعاونه وسعة صدره.

وأشكر أستاذي الدكتور عبد العزيز صالح الشمري على وقوفه معي وتوجيهاته مدة العمل.

وأشكر من وقف معي بتوجيهٍ ونصح وإرشاد فجزاهم الله خير الجزاء.

إقرار السلامة اللغوية

أقرُّ أنا الموقع أدناه بأنّ الرسالة الموسومة بـ (الحكم بالأبلغ في شروح الحديث النبوي دراسة لغوية) والمقدمة من الطالب: عكاب صكر عبد الله عكاب، وبعد التدقيق اللغوي والنحوي والإملائي تم تصحيح بعض الكلمات والجمل، وأصبحت الآن خالية من الأخطاء، وبناءً على ما ذُكر أوقع على هذا الإقرار.

الاسم: د. طارق الزيادات

التوقيع:

الحكم بالأبلغ في شروح الحديث النبوي دراسة لغوية

إعداد

عكاب صكر عبد الله عكاب

إشراف

الدكتور محمد عبد الله أبو الرب

الملخص

تتناول هذه الدراسة الموسومة بـ (الحكم بالأبلغ في شروح الحديث النبوي دراسة لغوية) الحديث عن حكم بارز من الأحكام اللغوية، الذي يحمل قيمة دلالية، فهي دراسة تتناول بلاغة المعنى وفق قواعد المستويات اللغوية: الصرفي والنحوي والدلالي.

إننا نجد قيمة هذه الدراسة بتعلقها بنص عالٍ في المستوى التعبيري؛ لأنّه نصٌّ أفصح من نطق بالضاد، وعند تتبع مصادر شروح الحديث النبوي نجدهم يحكمون على بعض الكلمات والتراكيب والأساليب بأنها أبلغ من غيرها، فجاءت هذه الدراسة لتكشف علل الأبلغ في هذه المستويات.

وقد تكونت من ثلاثة فصول: الأول: الحكم بالأبلغ في المستوى الصرفي، فتتناول الأبلغ في الأفعال، والأبلغ في المصادر، والأبلغ في أبنية المشتقات، والأبلغ بين الإفراد والجمع. وأما الفصل الثاني، فدرس الحكم بالأبلغ في المستوى النحوي، وضم الحديث عن إعراب الأسماء والأفعال، ثم الأبلغ في الأدوات النحوية، ثم الأبلغ في الأساليب النحوية. وأمّا الفصل الثالث، فهو الحكم بالأبلغ في الألفاظ، فتتناول ألفاظ الأسماء، ثم ألفاظ الأفعال. ثم انتهت الدراسة بخاتمة تضمنت نتائج الدراسة وتوصياتها.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
إقرار السلامة اللغوية	ث
الملخص باللغة العربية	ج
قائمة المحتويات	ح
المقدمة	١
الدراسات السابقة	٣
التمهيد	٤
الفصل الأول: الحكم الأبلغ في المستوى الصرفي	١١
المبحث الأول: الأبلغ في الأفعال	١٢
المبحث الثاني: الأبلغ في المصادر	٢٩
المبحث الثالث: الأبلغ في أبنية المشتقات	٣٧
المبحث الرابع: الأبلغ بين الإفراد والجمع	٤٦
الفصل الثاني: الحكم بالأبلغ في المستوى النحوي	٥١
المبحث الأول: الأبلغ في إعراب الأسماء والأفعال	٥٢
المبحث الثاني: الأبلغ في الأدوات النحوية	٧٣
المبحث الثالث: الأبلغ في الأساليب النحوية	٨٧
الفصل الثالث: الحكم بالأبلغ في الألفاظ	١٠٢
المبحث الأول: الأبلغ في الأسماء	١٠٣
المبحث الثاني: الأبلغ في الأفعال	١٢٨
الخاتمة	١٤٦
النتائج	١٤٨
التوصيات	١٤٨
المصادر والمراجع	١٤٩
الملخص باللغة الإنجليزية	١٦٣

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، فإنّه من المقرر لدى العلماء أن الكلام متفاضل في بلاغته ومنزلته، ولا شك أن أعظم من تفجرت البلاغة من ينابيع حكمته هو النبي– صلى الله عليه وسلم– فقد أوتي جوامع الكلم، وقد عُني العلماء اللغويون بدراسة النصوص النبوية وكشف جمالياتها، وكانت دراساتهم على المستويات اللغوية جميعا، ولهذا اخترت السير على منهجهم، بالوقوف على قضية بلاغية بنظرة لغوية، وهي الحكم بالأبلغ، واخترت شروح الحديث النبوي لميدان الدراسة، فجاءت بعنوان: (الحكم بالأبلغ في شروح الحديث النبوي، دراسة لغوية)، وجاء هذا العنوان بعدد وافر من مصادر شرح الحديث النبوي ولم يقيد بمدة زمنية، أو عدد المصادر؛ ليشمل العدد الأكبر من النماذج المدروسة، وليكون للبحث المجال الأوسع من الحرية في اختيار النماذج، وتوزعت الدراسة اللغوية على المستوى الصرفي؛ لأنّه يُعنى ببنية الكلمة، والمستوى النحوي؛ لأنّه يُعنى بتركيب الجملة، ثم المستوى الدلاليّ؛ لأنّ به كشف دقائق المعاني.

وتبرز أهمية الدراسة في كشف علل الحكم بالأبلغ في الحديث النبوي؛ لأنّ شراح الحديث النبوي حين يحكمون على كلمة بأنها أبلغ من أخرى، فلا بدّ أنّ نتجاوز هذا الحكم إلى معرفة سببه؛ فإن أحكامهم مبنيّة على قواعد مقررة وأصول ثابتة.

وقد جاءت الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء النصوص الحاكمة بالأبلغية بذكر النص النبوي ثم نصّ الحكم بالأبلغية، ثم التأصيل اللغوي باختلاف مستوياته، ثم النظر في السياق النبوي، والاعتماد على مصادر مادته وهي شروح الحديث النبوي.

وقد تناولت الدراسة ما يقارب تسعين حديثا نبويا، وحاولت الابتعاد عن التكرار من المتشابه منها.

وجاءت في ثلاثة فصول: الفصل الأول: الحكم بالأبلغ في المستوى الصرفي، وتناول الأبلغ في الأفعال، والأبلغ في المصادر، والأبلغ في أبنية المشتقات، ثم الأبلغ بين الإفراد والجمع، أمّا الفصل الثاني، فدرس الحكم بالأبلغ في المستوى النحوي، وتناول الأبلغ في إعراب الأسماء والأفعال، والأبلغ في الأدوات النحوية، ثم الأبلغ في الأساليب النحوية، أمّا الفصل الثالث، فهو الحكم بالأبلغ في الألفاظ، وتناول الأبلغ في ألفاظ الأسماء، والأبلغ في ألفاظ الأفعال. ثم انتهت الدراسة بخاتمة تضمنت نتائجها وتوصيات الباحث.

وقد اعتمدت دراستنا على مصادر كثيرة، أهمها: شرح النووي على صحيح مسلم، وشروح المشكاة، كشرح الطيبي والقاري والمباركفوري.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أبرزها:

١- أنّ الأحكام اللغوية في شروح الحديث النبوي كثيرة وهي متفاوتة في أوصافها، أبلغيةً، وحسنًا، وشهرةً، وقلةً، وضعفًا، وشذوذًا.

٢- أنّ الحكم بالأبلغية كان له الدور البارز بين الأحكام اللغوية في شروح الحديث النبوي، فقد حكموا بأبلغية بنية على بنية، وأبلغية وجهٍ إعرابي على غيره، وأبلغية لفظ على لفظ.

٣- تمثّل الأبلغية في قواعد أشهرها، زيادة المبنى لزيادة المعنى، وقوة اللفظ لقوة المعنى، والمبالغة، والتكثير، والتكرار، والتعظيم، والتعميم، والترقي، وتناسب المقامات.

وفي الختام نسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير في الدنيا والآخرة، والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الدراسات السابقة

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة سبقت بدراسة كانت هي الأساس لفكرة إتمام البحث، إلا أنها في الميدان القرآني، وهي أطروحة دكتوراه بعنوان: (الأبلغ في البيان القرآني- دراسة في مستويات اللغة)، للباحث عبد العزيز صالح خلف، في جامعة تكريت، ومن عنوان الأطروحة كانت معنية في البيان القرآني، وكانت مادتها من كتب التفسير موزعة على المستويات اللغوية، أمّا دراستنا ففي البيان النبوي، ومادتها من شروح الحديث النبوي.

التمهيد

أولا: الحكم لغة:

هو المنع ومنه قيل للقضاء حُكْم؛ لأنّه يمنع من غير المقضي به. وحكمت عليه كذا: إذ منعته من خلافه، و"حَكَمْتُ" بين القوم فصلت بينهم فأنا "حاكم" و"حكم"(١)، قال الخليل: "وأَحْكَمَ فلانٌ عنّي كذا أي: مَنَعهَ قال: أَلَمّا يَحْكُمُ الشُعَراءُ عَنّي...

واستَحْكَمَ الأمُر: وَثُقَ "(٢).

ثانيا: الحكم اصطلاحا:

هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، نحو: زيد قائم، وعمرو ليس بقائم(٣).

و"الأحكام اللغوية لا يمكن إثباتها بمجرد المناسبات العقلية القياسية بل لا بدّ من أن تكون معتبرة في الاستعمالات اللغوية"(٤).

ثالثا: الأحكام عند علماء العربية:

لقد أكثر علماء العربية في مصنفاتهم بإطلاق الأحكام على أنواع الكلام، فنجدهم يحكمون بالواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، والجائز على السواء.

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (١٩٧٩م)، دار الفكر، (حكم)، (ج٢ / ص٩٣).

(٢) كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (حكم)، (ج٣ / ص٦٦).

(٣) ينظر: حاشية البناني على جمع الجوامع للتاج السبكي، البناني، المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث، (ج١/ ص١٥١).

(٤) الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، (١٩٩٨م)، بيروت- مؤسسة الرسالة، (ج١/ص١٦٧١).

بل إنهم يحكمون على أنواع الرخص في الضرورات الشعرية فيجعلونها متفاوتة حسنا وقبحا[١]. ومن أحكامهم بالأوصاف أيضا الأبلغ والأشهر والأفصح والأكثر.

رابعا: الأبلغ لغة:

هو اسم تفضيل من الفعل (بلُغ) بضم اللام، المشتق من الفعل (بلَغ) بفتحها[٢]، قال الأزهري: "وبلغ الشيءُ يبلُغُ بُلوغاً، وقد بلَّغْتُهُ أنا تبليغاً وأبلغته إبلاغاً وتقول: له في هذا الأمر بلاغٌ وبُلغةٌ وتَبَلُّغ: أي كفاية، وشيءٌ بالغ: أي جَيِّدٌ، والمبالغةُ: أن تبلغ من العمل جهدَك"[٣]، وأصل مادة بلغ تدل على الوُصول إلى الشيء، ومنه قولهم: بَلَغْتُ المكانَ، إذا وَصَلْتَ إليه[٤]. وسُمِّيت البلاغةُ بلاغةً؛ لأنَّها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه [٥].

خامسا: الأبلغ اصطلاحا:

هو "الحكم بأفضلية وصف على وصف؛ لعلو مطابقة الأول لمقتضى الحال على أعلى وجه، مع فصاحته، أو: الحكم بزيادة بلاغة الوصف على الوصف بوصوله أعلى مستويات المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة"[٦].

---

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي (ت٩١١هـ)، دار المعرفة الجامعية، ص٤٦-٤٨.

(٢) ينظر: موجز البلاغة، محمد الطاهر بن عاشور، قام بصف الكتاب، أبو عمر آل عبد المنعم، ص٣، والأبلغ في البيان القرآني- دراسة في مستويات اللغة، عبد العزيز صالح، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، ٢٠١٥م، ص١٨.

(٣) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، (٢٠٠١م)، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (بلغ)، (ج٨/ ص١٣٥).

(٤) ينظر: مقاييس اللغة، (بلغ)، (ج١/ ص٣٠١).

(٥) ينظر: كتاب الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (١٤١٩هـ)، بيروت، المكتبة العصرية، ص٦.

(٦) الأبلغ في البيان القرآني دراسة في مستويات اللغة، ص٢٥.

ونجد "أنَّ حُكم البيانيين بالأبلغية يريدون به اسم التفضيل من البلاغة في أغلب حكمهم، وقد يريدون به الأبلغية من المبالغة التي تعود أيضا إلى البلاغة بمستواها العالي، غير أنَّ أكثر أحكامهم بأبلغية المبالغة يريدون بها مبالغة الصيغة، لا المبالغة المعنوية"(١).

سادسا: الحكم بالأبلغ عند علماء العربية:

قال ابن السراج: "إذا قلت: (أكرم بزيد وما أكرمه) فقد فضلتهُ في الكرم على غيره إلا أنكَ لم تذكر المفضول إذ كان أبلغ في المدح أن يظن به كل ضربٍ من الكرم فإذا قلت: أكرم من فلانٍ فَقَدْ تَحصّلَ وزالَ معنى التعجب "(٢).

وكان ابن جني أكثرهم تفصيلا بذكر حكم الأبلغية حسب مقتضى المقام، جاء في الخصائص: "إذا كانت الواو للعطف كان المعنى أبلغ (وأقوى) وأعلى كأنه ذهب إلى ما يراه أصحابنا من قولهم في التشهد: التحيّات لله والصلوات لله والطيّبات. قالوا: لأنّه إذا عطف كان أقوى له وأكثر لمعناه من أن يجعل الثاني مكررا على الأوّل بدلا أو وصفا "(٣).

وقال أيضا ": وذلك فُعَال في معنى فعيل، نحو: طُوَال فهو أبلغ معنى من طويل وعراض فإنه أبلغ معنى من عريض. وكذلك خُفَاف من خفيف وقُلال من قليل وسُرَاع من سريع. ففُعال– لعمري – وإن كانت أخت فَعيل في باب الصفة، فإن فعيلا أخصّ بالباب من فعال ألا تراه أشدّ انقيادا منه تقول: جميل ولا تقول: جُمَال وبطيء ولا تقول: بُطاء وشديد ولا تقول شُداد (ولحم غريض، لا يقال غُرَاض). فلمَّا كانت فَعيل هي الباب المطَّرد وأريدت المبالغة عدلت إلى فُعَال.

---

(١) الأبلغ في البيان القرآني دراسة في مستويات اللغة، ص٢٥.

(٢) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (١٩٩٩م)، ط٤، مؤسسة الرسالة، (ج٢/ص٢٦٨).

(٣) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، (ج٣ / ص١٧١).

فضارعت فُعال بذلك فُعَّالا. والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله. أما فُعال فبالزيادة وأمّا فُعَال فبالانحراف به عن فَعيل.

وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به. وكذلك إن انحُرِف به عن سَمْته (وهدَيتَه) كان ذلك دليلا على حادث متجدّد له "[1].

ومن هذا النص تتقرر عندنا قاعدة عدم الحكم على الكلمة بالأبلغية دون النظر في سياقها المحدد، فقد يحكم بأبلغية صيغة على أخرى في سياق ما، ويحكم بالعكس تماما في سياق آخر.

ومن الذين عنوا بالأبلغية الرضي، فنجده قائلا: "ومعاني أسماء الأفعال، أمرا كانت أو غيره: أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال إن هذه الأسماء بمعناها"[2].

وابن الأنباري إذ يقول: "حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك: والله لئن قمت إليك. وسكتَّ عن الجواب، ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة، والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تأملت في فكرة أنواع العقوبات وتكاثرت؛ عظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقي؛ فكان أبلغ في ردعه وزجره عما يكره منه"[3].

وقال أيضا في باب النسب "كانت الياء مشددة؛ لأنّ النسب أبلغ من الإضافة"[4].

وقال: "والتغيير بالحذف أبلغ من القلب وأقوى"[1].

---

(١) الخصائص، (ج٣ / ص٢٦٧).

(٢) شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، (١٩٧٨م) جامعة قاريونس، (ج٣ / ص٨٩).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ) دمشق، دار الفكر، (ج٢ / ص٤٦١).

(٤) أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، سنة النشر (١٩٩٥) ط ٥، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل، (ج١ / ص٣١٩).

سابعا: الحكم بالأبلغية في شروح الحديث النبوي:

عُني شراح الحديث النبوي بالأحكام اللغوية، ونجد الحكم بالأبلغ بارزا في شروحهم، فقد حكموا بأبلغية بنية على بنية وتركيب على تركيب ولفظ على لفظ، وأشهر من تناول حكم الأبلغية النووي في شرحه على مسلم، والطيبي في شرحه على المشكاة، وابن حجر في فتح الباري، والعيني في عمدة القاري، وعلي القاري في المرقاة، والمناوي في فيض القدير، والمباركفوري في المرعاة.

ونجد أن علل الحكم بالأبلغ في شروح الحديث كثيرة، أشهرها:

زيادة المبنى لزيادة المعنى:

جاء في المرقاة: "وفي النهاية: جملتُ الشحم وأجملتُه أذبتُهُ، وفي القاموس: جمّلَ الشحمَ أذابه، كأجمله واجتمله، فقول الطيبي: جمّلتُ أفصح من أجملتُ ليس من الجميل والصحيح أنهما فصيحان بل الأجمل أن يقال: إنَّ أجملَ أبلغُ لإفادة المبالغة؛ لأنّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فالمعنى أنَّهم بالغوا في هذا الفعل واستمروا عليه، ولم ينتهوا عنه"(٢).

المبالغة:

قال القاري: "الغفار أي الذي يستر العيوب والذنوب في الدنيا بإسبال الستر عليها وفي العقبى بترك المعاتبة والمعاقبة لها، وهو لزيادة بنائه أبلغ من الغفور. وقيل المبالغة في الغفار باعتبار الكمية وفي الغفور باعتبار الكيفية. وأصل الغفر الستر. وقال الجزري في النهاية: في

---

(١) أسرار العربية، (ج١ / ص٣٢٢).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، سنة النشر(٢٠٠٢م)، ط١، بيروت – لبنان، دار الفكر، (ج٥/ ص١٨٩٦).

أسماء الله الغفار والغفور وهما من أبنية المبالغة ومعناهما الساتر لذنوب عباده وعيوبهم المتجاوز عن خطاياهم وذنوبهم، وأصل الغفر التغطية يقال غفر الله لك غفراً وغفراناً ومغفرة، والمغفرة إلباس الله تعالى العفو للمذنبين. وقال في جامع الأصول: الغفار هو الذي يغفر ذنوب عباده مرة بعد مرة، وأصل الغفر الستر والتغطية، فالله غافر لذنوب عباده ساتر لها بترك العقوبة عقوبة عليها"(١).

العموم:

قال المناوي: "لم يقل يسمى باب الريانين؛ لأن (أل) فيه للجنس والعموم مع المبالغة فهو أبينُ منه وأبلغ ولأن باب فعلان لم ينقل فيه جمع السلامة فقلما يقال في سكران سكرانين ذكره السهيلي"(٢).

الترقي:

قال الطيبي: قوله: "بسم الله وبالله" الأول أشمل؛ لأنّه مشتمل على أسماء الله تعالى كلها و "بالله" مختص بهذا اللفظ، والثاني أبلغ؛ لأنّه ترق من الاسم إلى المسمى"(٣).

---

(١) مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (١٩٨٥م)، ط٣، بيروت- المكتب الإسلامي، (ج٧/ ص٨٥٩).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ) سنة النشر، (١٣٥٦م)، ط١، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، (ج٤/ ص٤٤٧).

(٣) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (١٩٩٧ م)، ط١، (مكة المكرمة – الرياض) مكتبة نزار مصطفى الباز، (ج٨/ ص٢٧٠٦).

التأكيد:

جاء في فتح الباري: "... ويؤكد ثبوت التحريم ثبوت الخير بلفظ النهي وروده بلفظ الخير لا يمنع ذلك بل هو أبلغ؛ لأنّه يدل على تأكد الأمر فيه فيكون تأكده بحمله على التحريم"[1].

تناسب المقامات:

جاء في المشكاة: " في تخصيص الركوع بالعظيم، والسجود بالأعلى، أن السجود لما كان فيه غاية التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على مواطئ الأقدام، كان أفضل وأبلغ في التواضع من الركوع، فحسن تخصيصه بما فيه صيغة أفعل التفضيل وهو الأعلى، بخلاف التعظيم، جعلاً للأبلغ مع الأبلغ، والمطلق مع المطلق، وأيضاً قد صح: أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"[2] فالمقام له أثر في الحكم بالأبلغية فعندما كان المقام أرفع وأقرب منزلة بين يدي الله حيث كان العبد فيه أقرب مايكون بين يدي الله كانت (الأعلى) أنسب وأبلغ في وصفه جل شأنه بـ(الأعلى).

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ)، سنة النشر (١٣٧٩م)، بيروت– دار المعرفة، (ج٩/ ص٢٩٦).

(٢) مشكاة المصابيح، (ج٣/ ص٣٩٨).

الفصل الأول

الحكم بالأبلغ في المستوى الصرفي

المبحث الأول: الأبلغ في الأفعال

المبحث الثاني: الأبلغ في المصادر

المبحث الثالث: الأبلغ في أبنية المشتقات

المبحث الرابع: الأبلغ بين الإفراد والجمع

المبحث الأول

الأبلغ في الأفعال

أولا: الأفعال المزيدة

فعّل

حرّق

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِحَطَبٍ، فَيُحْطَبَ، ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلاَةِ، فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فَيَؤُمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ، فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ، أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا، أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ، لَشَهِدَ العِشَاءَ"(١).

جاء في التعليق على الموطأ: "فَأُحرِقَ: ويروَى: فَأحَرِّقَ: وهُمَا لُغَتَان: أَحرَقْتُ وَحَرَّقْتُ- رُبَاعِيًّا مُضَاعَفًا- وَبالهمزَةِ والتَّشدِيدِ أَبْلَغُ في المعنَى"(٢). فلفظ (حرّق) جاء برواية صحيحة، وحكم الشارح بأبلغيته بتضعيفه بالتشديد، ومن المعلوم أن هذه الصيغة لها دلالات وأشهرها: التكثير والمبالغة، وهذا التكثير إما أن يكون في الفعل أو في الفاعل أو في المفعول(٣).

---

(١) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت ٢٥٦ هـ)، أبو عبد الله، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (١٤٢٢هـ)، ط١، دار طوق النجاة، برقم (٦٤٤)، (ج١/ ص١٣١).

(٢) التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (مكة المكرمة – جامعة أم القرى)، (٢٠٠١ م)، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان، (ج١/ ص١٨١).

(٣) ينظر: كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت- دار الجيل، (ج٤/ ص٥٥).

وقد نبّه ابن جني إلى أن تكرير العين دليل على تكرير الفعل فالألفاظ دليلة المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل والعين أقوى من الفاء واللام؛ لأنها واسطة بينهما؛ ولهذا شدّدت(١)، ومعنى التشديد والمبالغة في الفعل يتناسب مع سياق الحديث؛ لأنّهم تركوا أمرا جللا، وهو حضور الصلاة، قال القسطلاني: " فأحرق عليهم بيوتهم: بتشديد راء فأحرق، والمراد به التكثير يقال حرقه إذا بالغ في تحريقه وفيه إشعار بأن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبع للقاطنين بها"(٢)، فهذا التشديد يدل على المبالغة في التحريق عقوبة لهم(٣).

-جمّل

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ وَيُدَّهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ فَقَالَ لَا هُوَ حَرَامٌ

---

(١) ينظر: الخصائص، ابن جني، (ج٢/ ص١٥٢).

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت ٩٢٣هـ)، سنة الطبع (١٣٢٣ هـ)، ط٧، مصر- المطبعة الكبرى الأميرية، (ج١٠/ ص٢٧٤)، وينظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (٢٠٠٣م)، ط١، القاهرة- مكتبة الثقافة الدينية، (ج١/ ص٤٦٣).

(٣) ينظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (ت: ١٤١٤هـ)، سنة النشر (١٩٨٤ م)، ط٣، بنارس الهند- الجامعة السلفية إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، (ج٣/ ص٤٨٤)، لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدِّهلوي الحنفي، (ت ١٠٥٢ هـ)، تحقيق وتعليق: تقي الدين الندوي، (٢٠١٤ م)، ط١، دمشق، دار النوادر، (٣ج/ ص١٩٨).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: عِنْدَ ذَلِكَ قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ الشُّحُومَ جَمَّلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ "(١).

قال علي القاري:" أجملوه: بالجيم أي: أذابوه، والضمير راجع إلى الشحوم على تأويل المذكور، –ذكره الطيبي– والأظهر أنَّه راجع إلى الشحم المفهوم من الشحوم، قال الطيبي: ويجوز أن يرجع إلى ما هو في معنى الشحوم، إذ لو قيل: حرَّم شحومها؛ لم يخلَّ بالمعنى فهو نحو قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ المنافقون: ١٠، وفي النهاية: جملتُ الشحم وأجملتُه أذبتُهُ، وفي القاموس: جمّلَ الشحمَ أذابه، كأجمله واجتمله، فقول الطيبي: جمّلتُ أفصح من أجملتُ ليس من الجميل والصحيح أنهما فصيحان بل الأجمل أن يقال: إنَّ أجملَ أبلغُ لإفادة المبالغة؛ لأنّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فالمعنى أنَّهم بالغوا في هذا الفعل واستمروا عليه، ولم ينتهوا عنه "(٢)، والمعنى السياقي للفعل أنهم أذابوه، واحتالوا في استحلال الشحوم والانتفاع بها(٣).

يلاحظ هنا اختلاف الحكم في (فعّل وأفعل) على ما نقله القاري عن الطيبي بترجيحه فصاحة فعّل على أفعل وبين حكم الأبلغية الذي قال به القاري أجمل في هذا السياق أبلغ من جمّل بخلاف قول الطيبي، فهذا الحكم بأبلغية فعّل على أفعل أو صيغة على أخرى لا يُحكم به دون النظر إلى السياق المحدد، فلكل سياق صيغة تناسبه دون إطلاق الأحكام على بنية الكلمة.

---

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت– دار إحياء التراث العربي، برقم (١٥٨١)، (ج٣/ ص١٢٠٧).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (٥ج/ ص١٨٩٥)، وينظر: شرح المشكاة للطيبي، (ج٧/ ص٢١٠٤).

(٣) ينظر: لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج٥/ ص٤٩٩–٥٠٠).

فُعّل

فُتحت – غُلّقت

ومثله ما جاء في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ"(١).

قال ابن الملك: "روي بالتشديد والتخفيف فيهما لكن التخفيف أكثر رواية، والتشديد أبلغ في المعنى، وفي تجويزه التخفيف في لفظة غلّقت"(٢)، ويدل تشديد عين الفعل في: (غلّقت وفتّحت)، على المبالغة(٣)، فتشديد اللام في (غلّقت) يدل على المبالغة في سدّها، وتشديد التاء في (فتّحت) دل على المبالغة في فتحها.

وبالتشديد لتكثير المفعول؛ لأنه يقع عليها فعل التفتيح والتغليق(٤)، وينبغي التنبيه على أنّ رواية التخفيف أكثر نقلا، "وقد قرئ في التنزيل بالتخفيف والتشديد وقد قرئ في التنزيل بالتشديد وبالتخفيف، والتشديد أبلغ وأكثر، ويحتمل أن يكون المانع من وروده في الحديث

---

(١) صحيح مسلم، برقم (١٠٧٩)، (ج٢/ ص٧٥٨).

(٢) الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي، راجعه: عدد من العلماء برئاسة هاشم محمد علي مهدي– مكة المكرمة، (٢٠٠٩م)، ط١، دار المنهاج – دار طوق النجاة، (ج١٢/ ص٣٢٦).

(٣) ينظر: الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي الحنفي (ت ٨٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، (٢٠٠٨م)، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (ج٦/ ص٢٠٥).

(٤) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص١٣٦٠).

بالتشديد هو أنه حكاية عما يبذل لهم منها في هذه الدار، والفتح كل الفتح إنما يكون في الآخرة للدخول والاستقرار فيها"(١).

فاعل

بارك

"عَن عَائِشَةَ- رَضِي اللهُ عنْها- أنَّ رسولَ اللهِ- صَلى اللهُ عليهِ وسلم- كَانَ يُؤْتَى بِالصِّبْيَانِ فَيُبَرِّكُ عَلَيْهِمْ وَيُحَنِّكُهُمْ"(٢) . وقد جاء في لفظ آخر: "عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُؤْتَى بِالصِّبْيَانِ فَيُبَارِكَ عَلَيْهِمْ وَيُحَنِّكَهُمْ، فَأُتِيَ بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَيْهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ بَوْلَهُ "(٣) قال الطيبي: "بارك عليه أبلغ؛ فإنه فيه تصوير صب البركات وإفاضتها من السماء، كما قال تعالى: ﴿ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الأعراف: ٩٦" (٤)، ومعنى: (يُبَرِّك عليهم) يدعو لهم بالبركة والخير، وهذا التخصيص فيه من معنى النماء والزيادة في جسمه وعقله وفهمه ونباته لكون الطفل في مبادئ ذلك فهو أحوج لمثل هذا الدعاء(٥).

---

(١) الميسر في شرح مصابيح السنة، فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين التُّورِبِشْتِي (ت٦٦١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط٢، (٢٠٠٨هـ)، مكتبة نزار مصطفى الباز، (ج٢/ ص٤٥٦).

(٢) صحيح مسلم، برقم (٢١٤٧)، (ج٣/ ص١٦٩١).

(٣) مسند أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائني (ت ٣١٦هـ)، بيروت- دار المعرفة، برقم (٥١٨)، (ج١/ ص١٧٢).

(٤) شرح المشكاة للطيبي، (ج٩/ ص٢٨٣٢)، وينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٧/ ص٢٦٨٦)، وفيض القدير، (ج٥/ ص٢٤٥).

(٥) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، (١٩٩٨ م)، ط١، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، (ج٢/ ص١١١).

واللفظ الآخر (يبارك) هو مضارع الفعل بارك على وزن فاعل، ويحمل الأبلغية لعلة التصوير بصب البركات وإفاضتها عليهم.

تفعّل

تحدّر

جاءَ في حَديْثِ الإفْكِ عَنْ عَائِشَةَ- رضي الله عنها- قَالَتْ: "... وَاللَّهِ مَا ظَنَنْتُ أَنْ يُنْزِلَ فِي شَأْنِي وَحْيًا، وَلَأَنَا أَحْقَرُ فِي نَفْسِي مِنْ أَنْ يُتَكَلَّمَ بِالقُرْآنِ فِي أَمْرِي، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّوْمِ رُؤْيَا يُبَرِّئُنِي اللَّهُ، فَوَاللَّهِ مَا رَامَ مَجْلِسَهُ وَلاَ خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ البَيْتِ، حَتَّى أُنْزِلَ عَلَيْهِ الوَحْيُ، فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ البُرَحَاءِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ مِثْلُ الجُمَانِ مِنَ العَرَقِ فِي يَوْمٍ شَاتٍ..."(١).

قال الحافظ العراقي: "مَعْنَى لَيَتَحَدَّرُ: لَيَتَصَبَّبُ وَهُوَ بِالتَّاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ وَتَشْدِيدِهَا وَهُوَ أَبْلَغُ مِمَّا لَوْ قِيلَ لَيَنْحَدِرُ بِالنُّونِ وَكَسْرِ الدَّالِ وَتَخْفِيفِهَا"(٢).

وبيّن النووي أن معنى (لَيَتَحَدَّرُ): لينصَبُّ، والجمان بِضَمِّ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ وَهُوَ الدُّرُّ شَبَّهَتْ قَطَرَاتُ عَرَقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَبَّاتِ اللُّؤْلُؤِ فِي الصَّفَاءِ وَالْحُسْنِ(٣).

ولو دققنا النظر في هذه الصيغة (تفعّل)؛ لوجدنا بناءها له أثر كبير في الحكم بأبلغيتها؛ لما تحمله من دلالات ومعانٍ ذكرها الصرفيون في الثلاثي المزيد بتاء وتضعيف العين في مضارعه، فإنه يأتي للدلالة على المطاوعة، نحو: علّمت التلميذ فتعلم، وتأتي للتكلف في الفعل

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٢٦٦١)، (ج٣/ ص١٧٣-١٧٦).

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، (ج٨/ ص٦٩).

(٣) ينظر: شرح النووي على مسلم، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، (١٣٩٢م)، ط٢، بيروت- دار إحياء التراث العربي، (ج١٧/ ص١١٢).

الذي يحتاج إلى معاناة: شجعته فتشجع، وكذا للتدرج: تبحرت في الأمر وصيرورة الفاعل، نحو: تأهل زيد، وتأتي للاتخاذ، نحو: توسد ذراعه، أي: اتخذها وسادة، وكذا توقع ما يدل عليه الفعل من المفعول، مثل: تخوف، أي: توقع منه ما يخيفه(١).

ويتبادر إلى الذهن في أن صيغة (تفعّل) هنا تُشعر بمعنى التكرار والتكثير، فلفظ (تحدّر)، يعطي معنى التكرار والتكثير؛ لما قيل في معناه أنه بمعنى: ينزل ويقطر(٢)، ونُقل: ينصبّ ويسيل(٣)، ويبدو أنّ (تحدّر)، ينسجم مع معنى التكلف والمعاناة، التي سيق ذكرها في معاني الصرفيين؛ لنظمه مع اللفظ المتقدم (البُرحاء)، الدال على الشدة والمشقة.

تفاعل

تعالى

عَنْ عَلِيٍّ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-" أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَامَ لِلصَّلاَةِ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، {إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}، لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا إِنَّهُ لاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ أَنْتَ، وَاهْدِنِي لأَحْسَنِ الأَخْلاَقِ لاَ يَهْدِي

---

(١) ينظر: الكتاب، (ج٤/ ص٨٢)، والمفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، (١٩٩٣م)، ط١، بيروت- مكتبة الهلال، ص٢٧٩، وشرح شافية ابن الحاجب، (ج١/ ص٨٨).

(٢) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، بيروت- دار إحياء التراث العربي، (ج١٣/ ص٢٣٣)، إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، (ج٤/ ص٣٩٨).

(٣) ينظر: شرح النووي على مسلم، (ج١٧/ ص١١٢)، والكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، (ج٢٥/ ص٣٢٢).

لأَحْسَنِهَا إِلاَّ أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا إِنَّهُ لاَ يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلاَّ أَنْتَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ... "(١).

جاء في فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام: "تعاليت، أي: ترفعت مكانًا ومنزلة، وهو أبلغ من قوله: علوت؛ لأن فيها- أي: في تعاليت- إشارة إلى الترفع ترفعه عن كل سفور- سبحانه وتعالى-"(٢) .

إذن فهنا (تعاليت)، أبلغ من (علوت)، وقيل في معناها أنها تدل على التنزه، أي: تنزهت(٣).

وترد صيغة (تفاعل) من الثلاثي المزيد بتاء وألف، وتأتي لمعانٍ وهي كما ذكر الصرفيون: المشاركة بين اثنين أو أكثر في الفعل نحو: تشارك وتخاصم، وللتكلف، نحو: تعامى فلان نحو كذا، أي: أظهر العمى يوم رؤيته وهو ليس أعمى، وللتدرج في حصول الفعل مثل: تزايد النهر، وكذا للمطاوعة، في مثل: تابعته فتتابع، وتأتي بمعنى فعل، تمادى وتقاضى، وبمعنى، أفعل، تخاطأ وأخطأ (٤).

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٧٧١)، (ج١/ ص٥٣٤-٥٣٥).

(٢) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمد رمضان، ط١، (٢٠٠٦م).، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع.، (ج٢/ ص٣٨).

(٣) ينظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، (ج١١/ ص٣٦٩).

(٤) ينظر الكتاب، (ج٤/ ص٦٩)، وشرح الشافية، (ج١/ ص٢٨-٢٩)، ودروس في التصريف، (ص٧٩-٨٠).

ونلحظ أن صيغة (تفاعل)، قد دلت على التعظيم في هذا الموضع، فـ (تعالى)، بمعنى: عظم وارتفع جل شأنه في ذاته وصفاته وأفعاله على أتم وجه وأبلغه، وهذا ما يُشعر به إسناد هذه الصيغة (تفاعل) إليه -سبحانه وتعالى-(١).

وهي من الكلمات التي لا تستعمل إلا لله، وهي من صفات الله وعظمته ومعنى (تعاليت) أي: تعاظمت عن أن تحتاج إلى أحد، أي: أنه لا يكون أحد من خلقك إلا وهو محتاج في كل شؤونه إليك(٢).

وقيل (تعاليت): أي: ارتفعت عظمتك وظهر قهرك وقدرتك على من في الكونين، وقيل: أي: ارتفعت عن مشابهة كل شيء، وتعالت صفاتك عن صفات المخلوقين(٣) .

إذن فكلمة (تعالى) أبلغ من كلمة (علا)، وهذا ما أشار إليه شراح الحديث النبوي الشريف، وعلة هذه الأبلغية تكمن في بنية الكلمة فزيادتها البنيوية زادت في معناها؛ فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

---

(١) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، (١٤١٥ هـ)، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، (ج١٨/ ص٥٧٠).

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٢/ ص٦٧٤)، وينظر: (ج٣/ ص٣٤٢).

(٣) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، سنة النشر (١٤١٥م)، ط٢، بيروت- دار الكتب العلمية، (ج٤/ ص٢٦٤)، وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، بيروت، دار الكتب العلمية، (ج٢/ ص٤٦١).

افتعل

اختطب

عائشة –رضي الله عنها– قالت:" إنَّ قُرَيشا أَهَمَّهُمْ شَأنُ المرأَةِ المَخزوميَّةِ التي سَرَقَتْ، فقالوا: مَنْ يُكلّمُ فيها رسولَ الله –صلى الله عليه وسلم–؟ فقالوا: ومَنْ يَجتريءُ عليه إلا أُسامَةُ ابن زَيدٍ، حِبُّ رسولِ الله –صلى الله عليه وسلم–؟ فَكلَّمَهُ أُسَامَةُ، فقال رسولُ الله –صلى الله عليه وسلم–: أتَشفَعُ في حدٍ مِنْ حُدودِ الله؟ ثم قام فَاخْتطَبَ، ثم قال: إنَّما أَهلك الذين قبلكم: أنَّهمْ كانوا إذا سَرقَ فيهم الشَّريفُ تَرَكُوه، وإذا سَرَقَ فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدّ. وَأيْمُ اللَّهِ لَوْ أنَّ فاطمةَ بنْتَ محمدٍ سَرَقَت لقطعتُ يَدَهَا" (١).

جاء في شرح رياض الصالحين: "اختطب أي خطب خطبة بليغة؛ لأنّ (اختطب) أبلغ من (خطب) لزيادة الهمزة والتاء، قال علماء اللغة العربية: إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى يعني زيادة الحروف في الكلمة تدل على زيادة معناها"(٢).

نجد أن الشارح قد حكم بأبلغية الفعل المزيد على الفعل المجرد (خطب)، وقد استند في حكمه على القاعدة الصرفية التي قعدها العلماء الصرفيون وهي: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فمعنى اختطب على وزن افتعل يزيد على معنى الفعل حطب الذي على وزن فعل.

ويرى بعضهم أنّ (اختطب) بمعنى (خطب) فهي موافقة للمجرد كثيرا، نحو اقتدر بمعنى قدر، واستمتع بمعنى سمع، واقترن بمعنى قرن(١)، ولا شك أن هذه الزيادة في بناء الفعل لها

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٣٤٧٥)، (ج٤/ ص١٧٥).

(٢) شرح رياض الصالحين، أحمد حطيبة، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلاميةhttp://www.islamweb.net، (ص٢١١٨-٢١١٩).

دلالة في المعنى وهي من باب الافتعال الدال على الاعتماد إيماءً إلى أنه بالغ في الموعظة[٢]، قال القاري: "ثم قام فاختطب أي بالغ في خطبته أو أظهر خطبته"[٣]، وافتعل في هذا السياق فيه معنى المعالجة وبذل الجهد[٤].

نلحظ في هذه الأحكام بالأبلغية على هذه الزيادات في البنى الصرفية في الأفعال أنها أحكام بُنيت على قواعد صرفية ثابتة قعدها علماء الصرف واللغة وهي ليست عشوائية، فهم يرون هنا أنّ زيادة الهمزة في بداية الفعل لكثرة زيادتها، قال ابن جني: "إنما زادوا الهمزة هنا لكثرة زيادة الهمزة"[٥]، وفي اتصال التاء فقد أكد الصرفيون أنّ زيادتها في هذه الصيغة أقوى في المعنى وهي تدل على معانٍ عديدة، منها المطاوعة والاتخاذ والمشاركة والتصريف والاختيار[٦] .

---

(١) ينظر: شرح سنن أبي داود، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (ت ٨٤٤ هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط (٢٠١٦ م)، ط١، الفيوم، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، (ج١٧/ ص٢٧٢)، وشرح المصابيح، ابن ملك، (ج١٤/ ص٢١٤).

(٢) ينظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ)، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، (٢٠٠٤ م)، ط٤، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، (ج٥/ ص١١١-١١٢)، والبحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، سنة النشر (١٤٣٦ هـ)، ط١، دار ابن الجوزي، (ج٢٩/ ص٤٠٣).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج١١/ ص٢٤٢-٢٤٣)، وينظر: تحفة الأحوذي، (ج٤/ ص٥٨١).

(٤) ينظر: فتح المنعم شرح صحيح مسلم، (ج٦/ ص٥٧٠).

(٥) سر صناعة الإعراب، أبي الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي (١٩٨٥م)، ط١، دمشق، دار القلم، (ج١/ ص١٢٧).

(٦) ينظر: الكتاب، (ج٢/ ص٢٣٨)، وأدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروزي الدينوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٩٦٣) ط٤، مصر، المكتبة التجارية، ص٣٦١، وشرح الشافية، (ج١/ ص١٠٠-١٠١).

- اقترص

وكذا الفعل (اقترص) حكم بأبلغيته على (قرص) في حديث "عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ، ثُمَّ تَقْتَرِصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طُهْرِهَا، فَتَغْسِلُهُ وَتَنْضَحُ عَلَى سَائِرِهِ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ"(١).

قال صاحب الكوثر الجاري: "ثم تقترص الدم: على وزن تجتمع أبلغ من تقرص"(٢)، فالحكم بالأبلغية على هذا اللفظ (تقترص من اقترص)، على وزن تفتعل من افتعل، لعلة زيادة البناء في بنية الكلمة، وهذا ما أشار إليه الشارح، وإلا فهي في الغالب على معنى (قرص)، كما جاءت به روايات أخرى، (ثم تقرص الدم)(٣) .

- اقتطع

وممّا جاء على صيغة افتعل بحكم الأبلغية (اقتطع): فَقَدْ جاءَ في حديثِ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ" مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ وَإِنْ كَانَ قَضِيبًا مِنْ أَرَاكٍ "(٤).

---

(١) صحيح البخاري: برقم (٣٠٨)، (ج١/ ص٦٩).

(٢) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، (ج١/ ص٤٦٠-٤٦١).

(٣) ينظر: منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى (تحفة الباري)، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (ت ٩٢٦ هـ)، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، (٢٠٠٥ م)، ط١، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، (ج١/ ص٦٣٠).

(٤) صحيح مسلم، برقم (١٣٧)، (ج١/ ص١٢٢).

جاء في فتح المنعم "من اقتطع حق امرئ: افتعل من القطع، كأنه قطعه عن صاحبه، أو أخذ قطعة منه وهو أبلغ من قطع لإشعاره بالعمد"(١). وفي هذا فقد عدل إلى التعبير بـ(اقتطع) دون (قطع)؛ لأنّه أخص والعلة إشعاره بالعمد(٢)، و(اقتطع) من القطع وهو الأَخذُ؛ لأنَّ مَن أَخَذَ شيئًا لنفسه، فقد قطَعَهُ عن مالكه وفصله عنه (٣)، ومعنى (اقتطع) هنا أنّه ذهب بطائفة من مال المالك ففصلها عنه، وقولك: اقتطعت من الشيء، أي: قطعته(٤).

استفعل

استوقد

جاء في حديث أبي هريرة– رضي الله عنه– أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إنما مَثَلي ومَثَل النَّاسِ، كمثل رجلٍ استوقَدَ نارًا، فلمَّا أضَاءتْ ما حَوْلَهُ، جعَلَ الفَراشُ وهذه الدوابُّ، الَّتي تقع في النَّار، يقَعن فيها، فَجَعَلَ يَنْزِعُهُنَّ ويَغْلِبْنَهُ، فيقتَحِمنَ فيها، فأنا آخِذُ بِحُجَزِكُم عن النَّار، وَهُم يَقتحمُونَ فيها" (٥).

قال الطيبي: "استوقد بمعنى أوقد، ولكن الأول أبلغ، كعف واستعف"(٦).

---

(١) فتح المنعم شرح صحيح مسلم، موسى شاهين لاشين، دار الشروق، (٢٠٠٢ م)، ط١، (ج١/ ص٤٣٨)، وينظر: شرح الزرقاني على الموطأ، (ج٤/ ص٢٤-٢٥).

(٢) ينظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، (ج٣/ ص٣٠٤).

(٣) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، (٥٧٨ – ٦٥٦ هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو وآخرون، (١٩٩٦ م)، ط١، (دار ابن كثير، دمشق – بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت)، (ج١/ ص٣٤٧).

(٤) ينظر: شرح المشكاة للطيبي، (ج٨/ ص٢٦١٠).

(٥) صحيح البخاري، برقم (٦٤٨٣)، (ج٨/ ص١٠٢).

(٦) شرح المشكاة للطيبي، (ج٢/ ص٦١٣)، وينظر: فتح الباري لابن حجر، (ج١١/ ص٣١٧)، وعمدة القاري، القاري، (ج٢٣/ ص٧٦).

زيادة التاء والسين على الفعل تعطي معنى أكثر؛ لزيادة البناء، لذا حكم الطيبي بأبلغية الفعل استوقد على أوقد، ومثّل له بـ "استعفّ وعفّ" وإن كان بناء الثاني مشابها بأحد الفعلين، وذلك أن عفّ على غير وزن أوقد، ولكن الوزن المشترك (استفعل)، يدخل فيه الفعلان (استوقد، واستعف) وزيادتها للتوكيد(١).

وبعضهم ينقل المعنيين أنهما بمعنى أوقد أو بمعنى استوقد(٢)، أي طلب وقودهما من غيره، جاء في لمعات التنقيح "استوقد بمعنى أوقد، والأول أبلغ لزيادة البناء لوجود معنى الطلب"(٣)، فهنا يصرح بعلل الأبلغية وهما الزيادة في البناء ووجود معنى الطلب بتلك الزيادة فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، وهذا اللفظ النبوي يندرج تحت هذه القاعدة (٤)، فإنهم يقرون أن أشهر أشهر معاني استفعل الطلب مثل استغفر واستعان، أي: طلب الغفران والإعانة، وكذا تأتي للتحول والاتخاذ والوجود (٥).

---

(١) ينظر: طرح التثريب: (ج٨/ ص٢٢٢)، والكوكب الوهاج، (ج٢٣/ ص٤٨)، ومشكاة المصابيح، (ج١/ ص٤٥٩).

(٢) ينظر: شرح السنة، للإمام البغوي، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – محمد زهير الشاويش، (١٩٨٣م)، ط٢ دمشق – بيروت، المكتب الإسلامي، (ج١/ ص١٩٨)، ومطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، (٢٠١٢ م)، ط١، دولة قطر– وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (ج٦/ ص٢٣٤)، وشرح المشكاة للطيبي، (ج٢/ ص٦١٤)، وفتح الباري لابن حجر، (ج١١/ ص٣١٧).

(٣) لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج١/ ص٤٥٩).

(٤) ينظر: فتح المنعم شرح صحيح مسلم، (ج٩/ ص١٤).

(٥) ينظر: الشافية، ص٢١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية.، (ج٣/ ص٣٠٦)

استبرأ

ومما جاء الحكم فيه بأبلغية استفعل على غيره، الفعل (استبرأ)[١]، وذلك في قوله (صلى الله عليه وسلم): "إِنَّ اَلْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ اَلْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنْ اَلنَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى اَلشُّبُهَاتِ، فَقَدِ اِسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي اَلشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي اَلْحَرَامِ..." [٢].

جاء في عون المعبود: "استبرأ دينه وعرضه: يعني بالغ في براءة دينه من أن يختل بالمحارم وعرضه من أن يتهم بترك الورع والسين فيه للمبالغة كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾النساء: ٦، استعف أبلغ من عف كأنه طالب زيادة العفة" [٣].

فعلل أبلغية (استبرأ) تتمثل في زيادة بناء الفعل وما تحمله من المبالغة، أي: إنّه بالغ في البراءة وحصّلها[٤]، وكذلك بدلالة معنى الطلب فإنه يطلب الاستبراء للدين والعرض؛ ولهذا نجد ابن رجب يبيّن أنّ "استبرأ لدينه وعرضه، بمعنى أنه طلب لهما البراءة مما يشينهما"[٥].

---

(١) ينظر فتح الباري لابن حجر، (ج١/ ص١٢٧).

(٢) صحيح مسلم، برقم (١٥٩٩)، (ج٣/ ص١٢١٩).

(٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود، (ج٩/ ص١٢٨). وينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت– دار إحياء التراث العربي، (ج١/ ص٤٧٦)، و(ج١/ ص٥٠٧).

(٤) ينظر: مرقاة المفاتيح، (ج٩/ ص٢٤٧).

(٥) فتح الباري لابن رجب، (ج١/ ص٢٠٥).

ودلالة معنى الطلب واسعة التقدير، فقالوا: يطلب البراءة لدينه من النقص ولعرضه من الطعن فيه(١)، وقالوا أيضا: فقد طلب البراءة لعرضه بصونه عن الشين والعيب ولدينه عن الذم الشرعي(٢).

ثانيا: المبني للمجهول

فُعل- يُرى

"عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ..."(٣).

قال أبو الربيع الطوفي: "لا يُرى عليه أثر السفر" هو بضم الياء آخر الحروف من يُرَى على ما لمَّ يسمَّ فاعله، وهو أبلغ من نرى بالنون على تسمية الفاعل"(٤)، قال صاحب المعين: "لا يُرى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، ولا يَعرِفُهُ مِنَّا أَحَد" هو بالياء المثناة تحت المضمومة -على ما لم

(١) ينظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجه، (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه)، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (ت ١١٣٨هـ)، بيروت دار الجيل، بدون طبعة (نفس صفحات دار الفكر، الطبعة – الثانية)، (ج٧/ ص٣٥٣).

(٢) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، سنة النشر(١٩٨٨م)، ط٣، الرياض، مكتبة الإمام الشافعي، (ج١/ ص٧٢).

(٣) صحيح مسلم، برقم (٨)، (ج١/ ص٣٦-٣٧).

(٤) التعيين في شرح الأربعين، (ج١/ ص٤٦).

يُسمَّ فاعِلُهُ–، ورُويَ بالنون المفتوحة فيهما مَبْنيًّا للفاعل، وكلاهُما واضحُ المعنى –والأول أبلغ– وعليه اقتصَر عليه"[١].

وقد أكد شراح الحديث أنّ الفعل (يُرى) بصيغة المجهول الغائب ورفع كلمة الأثر نائبا للفاعل[٢]، وذكر القرطبي: أنّ اللفظ المشهور بالبناء للمجهول للفعل الأول (يُرى) وبالياء للفعل الثاني يعرفه، وروي بالنون للفعل الأول مبنيا للمعلوم (نَرى) وبالنون للفعل الثاني (نعرفه)[٣]، فلا يحتاج حينئذ لزيادة (منّا أحد).

ولو أمعنّا النظر في الحكم بأبلغية (يرى) مبنيا للمعلوم لرأينا أنّ المعنى المتّسع لدلالة المجهول هو الحاكم بالأبلغية، إذا لم يرَ عليه الأثر منّا ولا من غيرنا، أمّا لفظ المبني للمعلوم (نرى)؛ فإنّه ينبغي رؤيتنا دون رؤية غيرنا.

---

(١) المعين على تفهم الأربعين، ص١٠٠.

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج١/ ص٥٢)، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج١/ ص٣٨)، ولمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج١/ ص١٩٨).

(٣) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي، (ج١/ ص٥٥).

المبحث الثاني

الأبلغ في المصادر

أولا: فعْل

عدْل

مما جاء في حديث أسماء الله تعالى "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِئَةً غَيْرَ وَاحِدَةٍ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ... الْعَدْلُ..."(١).

جاء في المشكاة: "العدل: بسكون الدال المهملة وهو الذي لا يميل به الهوى فيجوز في الحكم وهو في الأصل مصدر سمي به فوضع موضع العادل وهو أبلغ منه؛ لأنه جعل المسمى نفسه عدلاً"(٢)، نجد أن صاحب المشكاة هنا قد حكم بأبلغية المصدر على اسم الفاعل.

ومما جاء فيه بحكم الأبلغية في عدل على عادل: "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِي –صلى الله عليه وسلم– قَالَ: سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلاَّ ظِلُّهِ الإِمَامُ الْعَدْلُ، وَرَجُلٌ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلاَنِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا

---

(١) سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، (١٩٩٨م)، بيروت– دار الغرب الإسلامي، برقم (٣٥٠٧)، (ج٥/ ص٤١١).

(٢) مشكاة المصابيح، (ج٧/ ص٨٦١)، وينظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٧/ ص٤٣٠).

عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ؛ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا؛ لاَ تَعْلَمُ يَمِينُهُ مَا يُنْفِقُ بِشِمَالِهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ"(١).

وروي هذا الحديث بلفظ آخر (إمام عادل)، أما ما استشهدنا به وهو ما رواه بعضهم (إمام عدل)، وهو المختار عند أهل اللغة يقال رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل، ويجوز عادل على اسم الفاعل يقال عدل فهو عادل كما يقال ضرب فهو ضارب إلا أن للعادل في اللغة معاني مختلفة منها العدول عن الحق ومنها الإشراك بالله عز وجل وليس هذان المعنيان من هذا الحديث في شيء ومن الشاهد على أنه يقال لفاعل العدل عادل (٢).

فـ(العدل): أبلغ، والمراد من الإمام: السلطان، والعدل: الحكم على موجب الشرع(٣)، فأبلغية: (إمام عدل)؛ لأنه جعل المسمى نفسه عدلا، ولأنّ دلالة المصدر أقوى من دلالة المشتق"(٤).

ومثله "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَاللَّهِ لَيَنْزِلَنَّ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا، فَلَيَكْسِرَنَّ الصَّلِيبَ، وَلَيَقْتُلَنَّ الْخِنْزِيرَ، وَلَيَضَعَنَّ الْجِزْيَةَ، وَلَيَتْرُكَنَّ الْقِلَاصَ فَلَا يَسْعَى عَلَيْهَا، وَلَتَذْهَبَنَّ الشَّحْنَاءُ، وَالتَّبَاغُضُ، وَالتَّحَاسُدُ، وَلَيَدْعُوَنَّ إِلَى الْمَالِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ"(٥)، ويعقّب القاري على هذه اللفظ (عدل)؛ أثناء شرحه للرواية التي بلفظ (حكما عادلا) بقوله: "وفي نسخةٍ:

---

(١) السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، سنة النشر (١٣٤٤ هـ)، ط١، مجلس دائرة المعارف النظامية –حيدر آباد، موقع وزارة الأوقاف المصرية، برقم (١٧٠٩٠)، (ج٨/ ص١٦٢).

(٢) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، (١٣٨٧ هـ)، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، (ج٢/ ص٢٧٩).

(٣) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، (ج٢/ ص٣٠٩).

(٤) ينظر: شرح الموطأ للزرقاني، (ج٤/ ص٤٣٧)، وذخيرة العقبى في شرح المجتبى، (ج٣٩/ ص٢٠٥).

(٥) مسند أبي عوانة، برقم (٣١٣)، (ج١/ ص٩٨).

عدلًا وهو أبلغ"[1]؛ أي: (عدل) أبلغ من (عادل)، يتضح لنا من قوله أنَّ علة الحكم بالأبلغية هي نفسها العلة التي حكم بها الشراح بالأبلغ على اللفظ في الحديثين السابقين.

فِعال

سِباب

عَنْ عَبد اللهِ بنِ مسعودٍ قال: "قال رسولُ اللهِ صَلى اللهُ عليه وسلم: سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ "[2].

قال السيوطي: "سباب بِكَسْر الْمُهْملَة وَتَخْفِيف الْمُوَحدَة مصدر سبّ وَهُوَ أبلغ من السب فَإِن السب شتم الْإِنْسَان والتكلم فِي عرضه بِمَا يعِيبهُ والسباب أَن يَقُول مَا فِيهِ وَمَا لَيْسَ فِيهِ"[3]، وذكر أنَّ السباب هنا مثل القتال فيقتضي المفاعلة أي أن السب قد يكون من طرف واحد، أما السباب فسيدفع الآخر إلى المقابلة فيكون أضر بين المؤمنين، فكأن فيه نوع مشاركة تصل إلى درجة الاقتتال؛ ففيه أبلغية على معنى السب[4].

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج١٦/ ص٥٩).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٦٠٤٤)، (ج٨/ ص١٥).

(٣) شرح السيوطي على مسلم، (الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو اسحق الحويني الأثري، ط١، (١٩٩٦ م)، الخبر، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، (ج١/ ص٨٥).

(٤) ينظر: تحفة الأحوذي، (ج٦/ ص١٠٠).

صلصلة

"عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلَ الْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ يَأْتِيهِ الْوَحْيُ، قَالَ: يَأْتِينِي أَحْيَانًا مِثْلَ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ، فَيَفْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُهُ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ، وَيَأْتِينِي أَحْيَانًا الْمَلَكُ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ فَأَعِي مَا يَقُولُ"(١).

جاء في تحفة الأبرار: "الصلصلة: صوت الحديد إذا حرك مرة بعد أخرى، وتداخل صوته، ولذلك قيل: هو أبلغ من الصليل"(٢).

والصلصلة: بفتح الصادين، صوت متدارك يسمعه ولا يثبته(٣)، وهو الناقوس أو شبهه(٤)، وكذا يقال: صلصلة الطست وصلصلة الجرس وصلصلة الفخار(٥).

ثانيا: اسم المصدر- فَعال

فساد

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " مَنْ تَمَسَّكَ بِسُنَّتِي عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي فَلَهُ أَجْرُ مِائَةِ شَهِيدٍ"(٦).

---

(١) المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (١٩٨٣ م) ط٢، دار إحياء التراث العربي، (٣٣٤٦).

(٢) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، (٢٠١٢م)، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (ج٣/ ص٤٧٩).

(٣) ينظر: شرح السيوطي على مسلم، (ج٥/ ص٣٢٨).

(٤) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (ج٩/ص٤).

(٥) ينظر: الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، (٢٠٠٠م)، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، (ج٢/ ص٤٩٣).

(٦) أمالي ابن بشران، ابن بشران، مصدر الكتاب: موقع جامع الحديثhttp://www.alsunnah.com: (٥٠١)، (ج١/ ص٢١٨).

قال الطيبي: "أقول: قيل: "فساد أمتي" ولم يقل: إفسادهم؛ لأنه أبلغ، كأن ذواتهم قد فسدت، فلا يصدر منهم صلاح ولا ينجع الوعظ فيهم، ولا ينزلون عن منكر فعلوه ولا يفعلون معروفا أمروا به، ولا سيما إذا ظهر ذلك في العلماء منهم، والمقتفين لآثارهم"(١).

فالاختلاف في الأبنية يؤدي إلى اختلاف الدلالات، وهكذا بين المصدر واسم المصدر مما جعل النحاة واللغويين يفرّقون بين هذين المصطلحين المهمّين: فعندما يكون المصدر دالا على الفعل الذي هو الحدث، وأكثر المتقدمين على هذا، فليس عندهم مصدر واسم مصدر، بل كل ما دل على الحدث فهو مصدر(٢)، ويمكن أن تختلف دلالة كل مصدر من مصادر الفعل الواحد وهذا الاختلاف يمكن أن يفسر به تعدد الأبنية، ويعد السياق عاملاً مهما في تخصيص دلالة البناء ومن ثم دلالة المعنى، إذ قد تشير الصيغة خارج السياق إلى معنى محدد، ولكنها في السياق يمكن أن تذهب إلى معنى آخر نحو: (القيام والقومة، والمقام)(٣).

وقد تحدث سيبويه وغيره من النحاة واللغويين عن هذه الصيغة (فعال)، ومعانيها في المصادر التي جاءت على هذه الصيغة، إذ أشار سيبويه لمعاني تلك المصادر ومنها: انتهاء الغاية، إذ قال: "وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه (فعال)، (وفعال)، فإذا أرادوا (الفعل) على (فعلت) قالوا: (حصدته) (حصداً)، و(قطعته) (قطعاً)، إنما تريد العمل لا انتهاء

---

(١) شرح المشكاة للطيبي، (ج٢/ ص٦٤٤)، وينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج١٨/ ص٥٩-٦٠)، وفيض القدير، (ج٦/ ص٣٣٩)، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج١/ ص٢٨١).

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (ت٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (١٩٧٥م)، بيروت . لبنان، دار الكتب العلمية، (ج١/ ص١٦٠).

(٣) ينظر: أدب الكاتب، (ص٣٧- ٣٨)، والخصائص، (ج٢/ ص١٣.١٢).

الغاية"(١)، "وما فيه معنى النشاط والسقم: وقالوا: نشط ينشط... وقالوا: النشاط، كما قالوا السقام"(٢)

فإذا أردنا تعليل الحكم الأبلغية على المعنى الأول قلنا: إن لفظ فساد يدل على انتهاء الغاية في الإفساد والخراب فهو حينئذٍ يكون أشد الإفساد الذي يمكن أن يقع لشيء فيمكن إصلاحه وعلاجه، وأما على القول الثاني لما فيه سقم: فمعناه أبلغ وأشد ضررا وسقما؛ لأن الفساد فساد اللب، أي: القلب وهو الجوهر الذي يحمل المعتقد ومنبع الفطر السليمة، فإن فسد فسد سائر الجسد فهو حينئذٍ أبلغ من الإفساد فقد وقع الفساد به في كل شيء بعد أن وقع في جرم صغير وهو القلب.

ثالثا: المصدر الميمي- مَفعل

مفاز

"عن كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَلَّمَا يُرِيدُ غَزْوَةً يَغْزُوهَا إِلَّا وَرَّى بِغَيْرِهَا، حَتَّى كَانَتْ غَزْوَةُ تَبُوكَ، فَغَزَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، وَاسْتَقْبَلَ سَفَرًا بَعِيدًا وَمَفَازًا، وَاسْتَقْبَلَ غَزْوَ عَدُوٍّ كَثِيرٍ، فَجَلَّى لِلْمُسْلِمِينَ أَمْرَهُمْ، لِيَتَأَهَّبُوا أُهْبَةَ عَدُوِّهِمْ، وَأَخْبَرَهُمْ بِوَجْهِهِ الَّذِي يُرِيدُ"(٣).

قال صاحب الميسر: "أراد بالمفاز واحدة المفاوز، فحذف منه التاء إرادة للجنس كما يقال في تمرة وتمر، ويحتمل أنه راعى فيه حسن الأدب، فإن المفازة إنما يراد منها المهلكة، من

(١) الكتاب، (ج٤/ ص١٢)، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، (ج١/ ص١٦٣).

(٢) الكتاب، (ج٤/ ص١٩).

(٣) صحيح البخاري، برقم (٢٩٤٨)، (ج٤/ ص٤٨).

قولهم: فوز أي: هلك، وقد قيل: سميت بذلك تفاؤلاً بالسلامة منها، والمفاز المصدر كالفوز، فسماها بالمصدر ليكون أبلغ في المعنى"(١).

رابعا: اسم الهيئة

كِذبة- كَذبة

"عن عائشة قالت: سأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ناسٌ عن الكُهَّان، فقال: ليس بشيء، قالوا: يا رسول الله! إنهم يحدثونا أحيانًا بشيء فيكون حقًّا؟ فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: تلك الكلمة من الحق يَخْطَفُها الجنيُّ فَيُقِرُّها في أُذُن وليه، فيخلطون معها مئة كَذْبَة"(٢).

قال ابن حجر العسقلاني: "فيخلطون معَهَاَ مِئَةُ كَذبَةٍ: بالفتح وحكى الكسر، وأنكره بعض أهل اللُّغة؛ لأنّه بمعنى الهيئة وليس هذا موضعه؛ بل هذا موضعه؛ لأنّ كذبتهُم بالكسر يدل على أنواع الكذبات، وهذا أبلغ من معنى الفتح"(٣).

فإذا كان بفتح الكاف فيكون المعنى: المرة من الكذب فهو (اسم مرة) وإذا كان بكسر الكاف فالمعنى: أي نوع من الكذب(٤)، ومن المعلوم عن الصرفيين أن اسم الهيئة يأتي على فِعلة

---

(١) الميسر في شرح مصابيح السنة، (ج٣/ ص٨٩٩).

(٢) اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه، أبو العباس القرطبي ضياء الدين أحمد بن عمر الأنصاري الأندلسي القرطبي (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، (٢٠١٤ م)، ط١، دمشق، دار النوادر، (٢٥٧٦).

(٣) انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي - صبحي بن جاسم السامرائي، (١٩٩٣ م)، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، (ج٢/ ص٥١٩).

(٤) ينظر: عون المعبود، (ج١٣/ ص٢٢٨).

بكسر الفاء دالًا على النوع مثل (جِلسة ومِيتة)(١)، وحكم الأبلغية بلفظ الكسر يكون المعنى أيضًا أنهم يأتون مئة نوع من الكذب وهو ما نبّه عليه ابن حجر بقوله: (يدل على أنواع الكذب)(٢).

(١) ينظر: المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، (١٩٨٧م)، ط١، كلية الآداب، جامعة اليرموك – إربد، بيروت– مؤسسة الرسالة، ص٦٦.

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح، (ج١٣/ ص٣٤٥).

المبحث الثالث

الأبلغ في أبنية المشتقات

أولا: اسم الفاعل

المقتدر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ- رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِئَةً غَيْرَ وَاحِدَةٍ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ... القَادِرُ المُقْتَدِرُ..."(١).

قال البيضاوي: "القادر المقتدر: معناها: ذو القدرة، إلا أن المقتدر أبلغ لما في البناء من معنى التكلف والاكتساب، فإن ذلك وإن امتنع في حقه تعالى حقيقة، لكنه يفيد المعنى مبالغة"(٢)، فالقادر اسم فاعل من الثلاثي (قدر)، والمقتدر اسم فاعل من المزيد (اقتدر) والعلة التي وضحها البيضاوي لا تحتاج إلى مزيد توضيح ومن الفرق بينهما القادر هو المتمكن من كل ما يريده بلا معالجة ولا واسطة والمقتدر المستولي على كل من أعطاه حظاً من قدرة(٣).

---

(١) سنن الترمذي، برقم (٣٥٠٧)، (ج٥/ ص٤١١).

(٢) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، (ج٢/ ص٥٤)، وينظر: مشكاة المصابيح، (ج٧/ ص٨٦٦)، وشرح المشكاة للطيبي، (ج٦/ ص١٨٠٥)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (٨ج/ ص١٠٦-١٠٦)، وفيض القدير (ج٢/ ص٦١٧-٦١٨)، تحفة الأحوذي، (ج٩/ ص٣٤٢).

(٣) ينظر: مشكاة المصابيح، (ج٧/ ص٨٦٦).

ثانيا: صيغة المبالغة

فعيل

المجيد

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ- رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِئَةً غَيْرَ وَاحِدَةٍ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ... الْمَجِيدُ... الماجدُ..."(١).

قال المناوي: " (الْمَاجِد) بِمَعْنى الْمجِيد لَكِن الْمجِيد أبلغ"(٢)، فـ(المجيد والماجد) هما من صفات الله تعالى، و(المجيد) على وزن فعيل من صيغ المبالغة ومعناه: (الكريم المفضال)، وقيل إذا قارَن شَرَف الذاتِ حُسْنَ الفِعال سمي مَجْداً و(فعِيلٌ) أَبلغ من (فاعِل)، أي: مجيد أبلغ من ماجد، فكأَن (المجيد) يَجْمع معنى الجليل والوهَّابِ والكريم والمجيدُ من صفاتِ الله عز وجل، وفي أسماء الله تعالى الماجدُ والمَجْد في كلام العرب الشرف الواسع التهذيب الله تعالى هو المجِيدُ تَمَجَّد بِفعاله ومَجَّده خلقه لعظمته(٣)، فماجد على وزن فاعل هو يحمل دلالة الوصفية دون معنى المبالغة، وعند إرادة المبالغة يؤتى بفعيل منه فنقول مجيد مبالغة في الوصف(٤)، وفاعل هنا بمعنى فعيل، إلا أنَّ في المجيد مبالغة ليست في الماجد(٥)، فهو يدل على مطلق صفة المجد والعلو والارتفاع والتنزه.

---

(١) سنن الترمذي، برقم (٣٥٠٧)، (ج٥/ ص٤١١).

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير، (ج١/ ص٣٣٢).

(٣) ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط١، بيروت- دار صادر، (مجد)، (ج٣/ص٣٩٥).

(٤) ينظر: الكتاب، (ج١/ ص١٢٨).

(٥) ينظر: شرح المشكاة للطيبي، (ص٦/ ص ١٨٠٤).

فعّال

فتّان

"عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ صَلَّى مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ الأَنْصَارِيُّ لأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ، فَانْصَرَفَ رَجُلٌ مِنَّا فَصَلَّى فَأُخْبِرَ مُعَاذٌ عَنْهُ فَقَالَ إِنَّهُ مُنَافِقٌ. فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلَ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– فَأَخْبَرَهُ مَا قَالَ مُعَاذٌ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ –صلى الله عليه وسلم–: أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ فَتَّانًا يَا مُعَاذُ إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَاقْرَأْ بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا. وَسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى. وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ. وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى"(١).

قال ابن الأثير: والفتنة: الاختلاف، والفاتن: الذي يوقع الفتنة بين الناس، والفتان: أبلغ منه وهو الذي يكثر منه ذلك، تقول: فتنت وافتنت(٢).

تُعَدُّ صيغة (فَعَّال) من أبنية المبالغة، التي كثُرت في الاستعمال، وأصلاً للمبالغة، وتكون المبالغة في هذا البناء من تكرار وقوع الفعل مرة بعد مرة وتدل على صاحب الحرفة أو الصناعة، نحو: قَتَّال، وضَرَّاب"(٣).

قال أبو هلال العسكري: (... وإذا فعل الفِعل وقتاً بعد وقت قيل: (فَعَّال) مثل علاَّم وصبَّار... "(١).

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٤٦٥)، (ج١/ ص٣٤٠).

(٢) الشافي في شرح مسند الشافعي، لابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمان وأبو تميم يَاسر بن إبراهيم، (٢٠٠٥ م). ط١، الرياض، مكتبة الرشد، (ج٢/ ص٣١).

(٣) ينظر: الكتاب، (ج١/ ص١١٠)، والفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٤٠٠هـ) تحقيق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة – مصر، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، ص٣٦، ومفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد علي السكاكي (ت٦٢٦هـ) ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور،(٢٠١١م) ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ص١٦٩.

إذن فالدلالة التي تحملها صيغة المبالغة (فعّال) تدل على تكرار الفعل والمبالغة فيه؛ فتكون صيغة (فتّان) أبلغ ؛ لأنّ الفعل سيتكرر منك ومن غيرك؛ فتكثر الفتنة، هذا من حيث الفعل، أمّا من حيث الفاعل فسيتخذ الفاتن هذا الفعل كالحرفة والصنعة، ويزيد فيه ما يعجبه فعله ويترك ما لا يعجبه فعله وتصبح عادة يتفنن بها، أما من حيث المفعول فتكثر الاستجابة بسبب التكرار والإلحاح في حال عدم زجر الفاعل؛ فيصبح (فتّان) وهو أبلغ في المعنى من (فاتن).

كذّاب

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم–: " ثَلاَثَةٌ لاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ – قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ – وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ شَيْخٌ زَانٍ وَمَلِكٌ كَذَّابٌ وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ "(٢).

قال القاري: "وَمَلِكٌ كَذَّابٌ: أَيْ: كَثِيرُ كَذِبٍ أَوْ ذُو كَذِبٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الصِّيغَةَ لِلْمُبَالَغَةِ، أَوِ النِّسْبَةِ، وَالثَّانِي أَبْلَغُ"(٣).

تعد صيغة (فعّال) من الصيغ المهمة في أبنية المبالغة؛ حيث أفادت المبالغة لدلالة التكثير وتكرار الفعل، حتى كأن فاعله عرف واتصف به، فزيادة التشديد تدل على تكرار صدور الفعل، وهنا فإنّ تسمية الملك الكذّاب هو أشد وأبلغ من تسمية غيره؛ لأنه لا حاجةَ له إلى الكذب؛ فإنه يمكنه أن يحقق أغراضَهُ بالصِّدق، ولأن الكذب مع كونه محظورًا يقع الإنسان

---

(١) الفروق اللغوية، ص٣٦.

(٢) صحيح مسلم، برقم (١٠٧)، (ج١/ ص١٠٢).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٨/ ص٣١٩٠).

فيه غالبًا لجلب نفع أو دفع ضرر، فالكذب سمج ومن الملك أسمج وأقبح[1]، لذا فهو فيه أبلغ، قال ابن الجوزي: "وَأما الْملك فَلَيْسَ فَوْقه أحد يحْتَاج إِلَى مكاذبته، فقد أَتَى ذنبا لَا معنى لَهُ"[2].

فيعول- القيّوم

جاء عن ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ:" كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ: " اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الحَمْدُ لَكَ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَلَكَ الحَمْدُ أَنْتَ الحَقُّ وَوَعْدُكَ الحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ المُقَدِّمُ، وَأَنْتَ المُؤَخِّرُ، لاَ إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ- أَوْ: لاَ إِلَهَ غَيْرُكَ - " قَالَ سُفْيَانُ: وَزَادَ عَبْدُ الكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ: وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ"[3].

قال صاحب الكوثر: "قال: (اللهمَّ أنتَ قيّم السموات والأرض)، وفي رواية: (قيَّام)، وفي أخرى: (قيوم)؛ أي: القائم بأمور السموات والأرض إيجادًا وإبقاءً، هذه الألفاظ الثلاثة وإن اشتركت في هذا المعنى إلَّا أنها تتفاوت؛ فالقيوم أبلغ، وبعده القيام، وبعده القيم"[4].

---

(١) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (ص١/ ص٣٠٥)، وشرح المشكاة للطيبي، (ج١٠/ ص٣٢٤٥)، ولمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ص٨/ ص٣٤٧).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، الرياض- دار الوطن، (ج٣/ ص٥٧١).

(٣) صحيح البخاري، برقم (١١٢٠)، (ج٢/ ص٤٨).

(٤) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، (ص٣/ ص١٨٧- ١٨٨).

ولفظة (القيّوم) من صيغ المبالغة وهي من (القيام) وله عدة معاني ومن معانيها: القائم على كل شيء وكذا الدائم القيام بأمر خلقه، وهو الذي لا ينعس ولا ينام، ولفظة الأبلغية في (القيّوم) جاءت في سنن الدارمي ومصنف عبد الرزاق(١)، ومعنى (قيُّوم السموات والأرض): أنَّه –سبحانه– القائم بالتدبير والحفظ(٢)، وهذه من الأمور العظيمة التي تتناسب مع قوة لفظ (قيوم) الدال على المبالغة بأتم وجه، فهو القائم على أمر خلقه وتدبيرهم وأمورهم والقائم بذاته، فلا قيّوم سواه على السموات و الأرض.

فعّيل– مسّيك

حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مِسِّيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالَنَا؟ فَقَالَ: لاَ حَرَجَ عَلَيْكِ أَنْ تُطْعِمِيهِمْ بِالْمَعْرُوفِ"(٣).

قال ابن حجر: "رَجُلٌ مِسِّيكٌ وَاخْتُلِفَ فِي ضَبْطِهِ فَالْأَكْثَرُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ السِّينِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَقِيلَ بِوَزْنِ شَحِيحٍ قَالَ النَّوَوِيُّ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَشْهَرَ

(١) ينظر: سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، (١٤٠٧م)، ط١، بيروت– دار الكتاب العربي، (١٤٨٦)، والمصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (١٤٠٣م)، ط٢، الهند– المجلس العلمي، (٢٥٦٤).

(٢) ينظر: شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب ابن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، سنة النشر (٢٠٠٣ م)، ط٦، مؤسسة الريان، (ج١/ ص١٢).

(٣) صحيح البخاري، برقم (٢٤٦٠)، (ج٣/ ص١٣١).

فِي الرِّوَايَةِ وَلَمْ يَظْهَرْ لِي كَوْنُ الثَّانِي أَصَحَّ فَإِنَّ الْآخَرَ مُسْتَعْمَلٌ كَثِيرًا مِثْلُ شِرِّيبٍ وَسِكِّيرٍ وَإِنْ كَانَ المخفف أَيْضا فِيهِ نَوْعُ مُبَالَغَةٍ لَكِنَّ الْمُشَدَّدَ أَبْلَغُ"(١).

(رجلٌ مِسّيك) بكسر الميم وتشديد السين للمبالغة في البخل وهو على وزن " فعيل " بصيغة المبالغة من الْإِمْسَاك، وَهُوَ بياء الْمُبَالغَة، فَكَأَنَّهُ يتَكَرَّر مِنْهُ الْإِمْسَاك، كالصدّيق والسكّيت والسكّير، وَالْمرَاد بالإمساك: الْبُخْل، وَالشح نَحْو الْبُخْل ومعنى، مثل شرّيب وخمّير، ويسمّى شديد المسك بما في يديه بخيلًا(٢) (٣)، قال القسطلاني: "رجل مسّيك: من مسك اليد يعني بخيل جدًّا"(٤).

إذن فمسّيك يدل على كثرة المبالغة في تكرار الفعل وفي زيادة مبالغة على مِسيك: بالتخفيف، ومَسّيك: بالفتح والتشديد، وزيادة المعنى هنا خضعت للقاعدة الصرفية التي تنص على أنّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى؛ لذا حكم شراح الحديث على هذا اللفظ بأبلغيته على اللفظين الآخرين على الرغم أنهما جميعا للمبالغة(٥)، ولكن مِسّيك تعطي معنى أبلغ في شدة المسك والحرص لما في اليد.

---

(١) فتح الباري لابن حجر، (ج٩/ ص٥٠٨)، وينظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي، ط١، دار المعراج الدولية للنشر، (ج٣٩/ ص٣٥٤).

(٢) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث، (ج١/ ص٣٨٧).

(٣) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، (ج٤/ ص٢٦٥)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، (ج١٣/ ص٧).

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج١٠/ ص٢٣٠).

(٥) ينظر: شرح النووي على مسلم، (ج١٢/ ص١٠).

ثالثا: اسم التفضيل

-أشد

"عن عَائِشَةُ- رضي الله عنها- قَالَتْ: صَنَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا فَرَخَّصَ فِيهِ، فَتَنَزَّهَ عَنْهُ قَوْمٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ قَالَ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَتَنَزَّهُونَ عَنِ الشَّيْءِ أَصْنَعُهُ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهُمْ بِاللَّهِ، وَأَشَدُّهُمْ لَهُ خَشْيَةً"(١).

قال الطيبي: "هذا أبلغ من أخشاهم على الأصل فإنه عدل عنه وجعل أشد ثم فسر بخشية ليدل على أن الأشد نفسه متفق عليه"(٢).

ومن المقرر أنه يتوصل في الفعل الذي يمتنع بناء أفعل منه كالمزيد من الثلاثي، والذي من الألوان والعيوب بنحو أشد، وأما أنه لا يتوصل به ولا يورد مثل هذا التركيب في غيره إذا أريد المبالغة فلا، ففي قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾البقرة: ٧٤، لم يقل: أقسى لما في (أشد) من المبالغة والدلالة على اشتداد القسوتين واشتمال المشبه على زيادة كأنه قيل: اشتدت قسوة الحجارة وقلوبهم أشد قسوة، فمن قال: القياس أخشاهم؛ لأن التوصل بأشد إنما يكون في الفعل الممتنع بناء أفعل منه لم يأت بشيء(٣)، وأشدّهم خشية، يكون القُرب إليه سبحانه وتعالى والخشية له على حَسَب ما أَمَرَ، لا بمخيّلات النفوس، وتَكَلُّف أعمال لم يأمر بها(٤).

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٦١٠١)، (ج٨/ ص٢٦).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٢/ ص٢).

(٣) ينظر: لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج١/ ص٤٥٤).

(٤) ينظر: البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، (ج٣٧/ ص٧١٩).

فمجيء اسم التفضيل بهذه الصيغة (أشد) مع المصدر (خشية) بدل أخشاهم أعطى زيادة في معنى التفضيل وهو التأكيد والتخصيص تمييزا له عن غيره ممن يخشى الله تعالى فكأن التفضيل مخصوص به النبي عليه أفضل الصلاة والتسليم.

المبحث الرابع

الأبلغ بين الإفراد والجمع

أولا: أبلغية المفرد

الريّان

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ:" فِي الجَنَّةِ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ، فِيهَا بَابٌ يُسَمَّى الرَّيَّانَ، لاَ يَدْخُلُهُ إِلَّا الصَّائِمُون"(١).

قال المناوي في شرح هذا الحديث: "إنه لم يقل يسمى باب الريانين؛ لأن (أل) فيه للجنس والعموم مع المبالغة فهو أبين منه وأبلغ؛ ولأن باب فعلان لم ينقل فيه جمع السلامة فقلما يقال في سكران سكرانين"(٢).

وأصل (الريان): الرويان، اجْتمعت الْيَاء وَالْوَاو وسبقت إِحْدَاهمَا بِالسُّكُونِ فأبدلت الْوَاو يَاء ثمَّ أدغمت الْيَاء فِي الْيَاء، وهو ضد العطشان، من: رويت من المَاء أروى رِياً ورَياً، وَرُوِيَ أَيْضا مثل: رَضِي، ورَويت الحَدِيث، بِالْفَتْح رِوَايَة(٣).

وترد هذه الصيغة في الاسم الثلاثي المزيد بحرفين (الألف والنون) كثيرا في بناء جمع التكسير، وهي تأتي اسمًا، نحو: سعدان وضرّان، وتأتي صفةً، نحو: ريّان وشبعان(٤).

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٣٢٥٧)، (ج٤/ ص١١٩-١٢٠).

(٢) فيض القدير شرح الجامع الصغير، (ج٤/ ص٤٤٧).

(٣) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (ج١٥/ ص١٦٠).

(٤) ينظر: الكتاب، (ج٤/ ص٢٥٩).

أما اشتقاق كلمة الريان: فهي مشتقة من الري، وهي وصفٌ باسم من يدخله فالباب لا يتّصف بالري[1]، ويظهر أنّ علّة الأبلغية في هذه الكلمة راجعة إلى دلالة الألف واللام على الجنس وهي دلالة شمول وعموم ومبالغة.

-ضلالة

عن "أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ:" إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَجَارَ أُمَّتِي أَنْ تَجْتَمِعَ عَلَى ضَلَالَةٍ"[2].

قال في فيض القدير: "أي محرم، ومن ثم كان إجماعهم حجة قاطعة فإن تنازعوا في شيء ردوه إلى الله ورسوله إذ الواحد منهم غير معصوم بل كل أحد يؤخذ منه ويرد عليه إلا الرسول صلى الله عليه وسلم، ونكر ضلالة لتعم وأفردها؛ لأن الإفراد أبلغ"[3].

ولم يبيّن الشارح ولا غيره علّة الأبلغية، غير أنّ المعنى المتبادر إلى الذهن هو أنّ اجتماع الأمة على ضلالة واحدة منفي فضلًا عن اجتماعها على ضلالات متعددة.

---

(١) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير، (ج٢/ ص١٧٥)، والتنوير شرح الجامع الصغير، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، (٢٠١١م)، ط١، الرياض، مكتبة دار السلام، (ج٧/ ص٥٢٧).

(٢) أصول السنة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، سنة النشر (١٤١١هـ)، ط١، الخرج – السعودية، دار المنار، ص٨٣، وينظر: الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، (٢٠٠٠ م) ط٣، بيروت لبنان، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، (٢٥٥٩).

(٣) فيض القدير، (ج٢/ ص٣١٠).

ثانيا: أبلغية الجمع

حاجاتكم

"عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا تَتَّخِذُوا ظُهُورَ دَوَابِّكُمْ مَنَابِرَ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِنَّمَا سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُبَلِّغَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الأَنْفُسِ، وَجَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ، فَعَلَيْهَا، فَاقْضُوا حَاجَاتِكُمْ "(١).

قال صاحب لمعات التنقيح: "فعليها فاقضوا حاجاتكم: الفاء الأولى للسببية والثانية للتعقيب، يعني خُصُّوا الأرض بقضاء حاجاتكم بلفظ الجمع، وهو الصحيح، وفي بعض النسخ: (حاجتكم) بالإفراد، ولفظ الجمع أبلغ لإفادته الكثرة والأنواع المختلفة صريحًا، والمعنى اقضوا حاجاتكم التي تعرض لكم وتطيقون قضاءها بدون الركوب، ويكفيكم من الدواب أن يبلغكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس"(٢).

نجد هنا أن ورود هذه الكلمة بصيغة (الجمع)؛ جعلها في حكم الأبلغية عند شارح الحديث، ويمكننا القول: إن علة الحكم بالأبلغية هي كثرة الحاجات التي دل عليها الجمع دون الإفراد، وهذا المعنى الذي حمله الجمع هو الذي جعل الشارح يحكم بالأبلغية هنا للكثرة مع اختلاف النوع.

---

(١) شرح السنة، للإمام البغوي، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – محمد زهير الشاويش، (١٩٨٣م)، ط٢، دمشق – بيروت، المكتب الإسلامي، برقم (٢٦٨٣)، (ج١١/ ص٣٢).

(٢) لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج٦/ ص٦٣٩).

قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود: "فعليها فاقضوا حاجاتكم: بالجمع وهو الأكثر"(١)، وعليه فإن لفظ (حاجاتكم) بصيغة الجمع هي (أبلغ) من لفظها مفردة أي: حاجتكم، لسببين الأول: لإفادته معنى كثرة الدواب والثاني: اختلاف أنواعها.

سجود

"عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعُدُّوهَا شَيْئًا"(٢)، وفي لفظ أبي داود: "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَعُدُّوهَا شَيْئًا، وَمَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ"(٣)

قال القاري: " (وَنَحْنُ سُجُودٌ): جَمْعُ سَاجِدٍ، وَحَمَلَ ابنُ حَجَرٍ السُّجُودَ عَلَى الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيِّ حَيْثُ قَالَ: عَدَلَ إِلَيْهِ عَنْ (سَاجِدُونَ) الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ لِلْمُبَالَغَةِ كَرَجُلٍ عَدْلٍ، وَفِيهِ أَنَّهُ مَعَ صِحَّةِ الْحَقِيقَةِ لَا يُعْدَلُ إِلَى الْمَجَازِ وَلَوْ كَانَ أَبْلَغَ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ البقرة: ١٢٥" (٤).

حكم القاري على أبلغية (فعول) على (فاعل) وفعول جمع كثرة، ووزن (فاعل) اسم فاعل من الثلاثي، وقد جاء لفظ (السجود) هنا جمعا للساجد وقد وضع السجود موضع الساجدين

---

(١) شرح سنن أبي داود لابن رسلان، (ج١١/ ص٢٥١).

(٢) القراءة خلف الإمام للبخاري، مصدر الكتاب: موقع جامع الحديث http://www.alsunnah.com، برقم (١٤٨)، (ج١/ ص٥٧).

(٣) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، (٢٠٠٩ م)، ط١، دار الرسالة العالمية، برقم (٨٩٣)، (ج٢/ ص١٦٧).

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٣/ ص٨٨٠).

مبالغة[1]، وجملة (نحن سجود) جملة اسمية منصوبة على الحال أي في حال كوننا ساجدين فاسجدوا معنا، وقيل: جملة حالية أي: والحال إني ومن معي من المقتدين في حال سجود[2]، وأصل سجود من سجد، أي: خضع[3]. وما ذهب إليه الشارح أولى بالحكم عما نقله عن أبن حجر للعلة المبينة وهي أنه لا يعدل من الحقيقة إلى المجاز إلا عند عدم تحقق إرادة المعنى الحقيقي.

قال الرازي: "والعدول عن الحقيقة إلى المجاز بغير ضرورة لا تجوز"[4]، فلابدّ من قرينة دالة على المعنى المجازي، بيد أن إرادة معنى الجمع في سياق الحديث أولى وأظهر فلا يُعدل إلى المصدرية.

---

(١) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح، الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني الكوفي الضرير الشيرازي الحنفي المشهور بالمظهري (ت ٧٢٧ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب، ط١، (٢٠١٢ م)، من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية – وزارة الأوقاف الكويتية، دار النوادر، (ج٢/ ص٢٤٥)، وشرح مصابيح السنة للإمام البغوي، محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف بنِ عبد العزيز بن أمين الدِّين بنِ فِرِشْتَا، الرُّوميُّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، المشهور بـ ابن المَلَك (ت ٨٥٤ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب، (٢٠١٢ م)، ط١، إدارة الثقافة الإسلامية،(ج٢/ ص١٢٩)، وشرح أبي داود للعيني، (ج٤/ ص١٠٤)، وشرح المشكاة للطيبي، (ج٤/ ص١١٦٤)، ولمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج٣/ ص٢٦٧)، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص١٠٠).

(٢) ينظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان، (ج٥/ ص١٦)، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص١٠٠).

(٣) ينظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (١٩٨٧م) ط٤، بيروت لبنان، دار العلم للملايين، (ج٢/ ص٤٥).

(٤) مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، (٢٠٠٠ م)، ط١، بيروت– دار الكتب العلمية، (ج٣٢/ ص٢٥٥).

الفصل الثاني

الحكم بالأبلغ في المستوى النحوي

المبحث الأول: الأبلغ في إعراب الاسم والفعل

المبحث الثاني: الأبلغ في الأدوات النحوية

المبحث الثالث: الأبلغ في الأساليب النحوية

المبحث الأول

الأبلغ في إعراب الأسماء والأفعال

أولا: مرفوعات الأسماء

بين الرفع والنصب

عنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قال رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– "يَخْرُجُ الدَّجَّالُ في أُمَّتِي فَيَمْكُثُ أَرْبَعِينَ – لاَ أَدْرِى أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ أَرْبَعِينَ شَهْرًا أَوْ أَرْبَعِينَ عَامًا – فَيَبْعَثُ اللَّهُ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ كَأَنَّهُ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ فَيَطْلُبُهُ فَيُهْلِكُهُ... قَالَ – فَذَاكَ يَوْمَ يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا وَذَلِكَ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ"(١).

قَالَ الطِّيبِيُّ: "يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْيَوْمُ مَرْفُوعًا، وَيُجْعَلَ الْوِلْدَانُ صِفَةً لَهُ، فَيَكُونُ الْإِسْنَادُ مَجَازِيًّا وَأَنْ يَكُونَ مُضَافًا مَفْتُوحًا، فَيَكُونُ الْإِسْنَادُ حِينَئِذٍ حَقِيقِيًّا وَالْأَوَّلُ أَبْلَغُ وَأَوْفَقُ، لِمَا وَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ، يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ المزمل: ١٧" (٢).

حكم الشارح بأبلغية (يوم) بالرفع على (يوم) بالفتح لكون المعنى المراد من (يوم) في حال الرفع، ما ينزل في المستقبل، لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى، وهو حاصل لا محال، وإسناد اسم الإشارة إلى اليوم جعل اليوم كأنه على مرأى من العين مما يشعر بهول هذا اليوم فهو الذي يجعل الولدان شيبا لاشتماله على اجتماع أسباب ذلك، فهو أبلغ من كون

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٩٤٠)، (ج٤/ ص٢٢٥٨-٢٢٥٩).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٨/ ص٣٥٠٤).

الإسناد حقيقيا كما أشار الشارح في كلامه، وكونه مجرد ظرف يقع في هذا الأمر وهو شيب الولدان.

ويدخل هذا في باب ما يضاف إلى الأفعال من أسماء الدهر تقول: هذا يوم يقوم زيدٌ، وآتيك يوم يقول ذاك وقال الله عز وجل: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ المرسلات: ٣٥، و﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾المائدة: ١١٩ ، وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفةً ومما يضاف إلى الفعل قوله: (فذاك يوم) بالرفع خبر اسم الإشارة، ويجوز نصبه على الظرفية، والخبر محذوف وهو بالتنوين موصوف بقوله: ﴿ يَوۡمٗا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبٗا ﴾ المزمل: ١٧، الإسناد إلى اليوم من الإسناد إلى السبب، ومعناه (وذاك يوم يكشف عن ساق) أي: يكشف عن حقائق الأمور وشدائد الأهوال وكشف الساق، مثل في ذلك، وقيل يكشف عن ساق، أي: نور عظيم يخرون له سجداً(١).

وهو مما يضاف إلى الجملة جوازا ويجوز فيه الإعراب والبناء سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض أو جملة فعلية صدرت بمضارع أو جملة اسمية نحو: هذا يومٌ جاء زيد، ويومٌ يقوم عمرو، أو يومٌ بكر قائم(٢).

---

(١) ينظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، (ج٨/ ص٦٣٣).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٩٨٥م)، ط٢، دمشق- دار الفكر، (ج٣ / ص٦٠).

ومما جاء بالاحتمالات الإعرابية وأبلغية الرفع حديث " أبي هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِيمَانًا بِي وَتَصْدِيقًا بِرُسُلِي أَنَّهُ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ أَوْ أُرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَة"(١).

جاء في رياض الأفهام: أنه روي بالرفع هو وما عطف عليه، وهو الصوابُ الذي لا شك فيه؛ لأنه فاعل لـ (خرج) والاستثناء مُفَرَّغ، فهو كقولنا: ما أكرمَكَ إلا زيدٌ سواء، وهو بالنصب في جميع نسخ مُسْلم، و(جهادًا) بالنصب، وهكذا ما بعده (وإيمانًا بي وتصديقًا)، قال: وهو منصوب على أنه مفعول له، وتقديره: لا يخرجُه المخرجُ، ويحركه المحركُ إلا للجهاد، والإيمان، والتصديق، وهذا وجهٌ بعيدٌ جدًا، لا ينبغي حملُ الحديث عليه، والأولُ هو الصواب إعرابًا ومعنًى، أما الإعراب، فقد ذكر، وأما المعنى، فإن الرفع أبلغُ، لإسناد الإخراج إلى الجهاد وما بعدَه، حتى كَأن ذلك هو المباشِرُ حقيقةً لإخراجه حسًّا؛ إذ كان خروجه مخلَصًا من كل شائبة من الشوائب الدنيوية، فتمحَّضَ القصدُ لإعلاء كلمة الله –تعالى– لا غيرُ، فلا مُخرجَ ولا محرِّكَ له إلا ذلك(٢).

جاء هذا الحديث بروايتين الرفع والنصب، والنصب أشهر(٣)، ومن خلال إمعان النظر في الحديثين وقول الشارح في حكمه بالأبلغية على رواية الرفع في كلمة جهاد يتبين لنا أن إسنادها لفعل الخروج هو بناءً على الأصل المُخرج للجهاد وهو الإيمان والاعتقاد القلبي الثابت

---

(١) مسند أحمد، برقم (٨٩٨٠)، (ج١٤/ ص٥٣٤-٥٣٥).

(٢) ينظر: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تاج الدين الفاكهاني (ت: ٧٣٤هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب، (٢٠١٠ م)، ط١، سوريا، دار النوادر، (ج٥/ ص٥٥٠-٥٥١).

(٣) ينظر: شرح النووي على مسلم، (ج٦ / ص٣٥٣).

والخالص من كل ما يشوبه من أمور الدنيا وحظوظ النفس وهو بالرفع على أنه فَاعِل يُخْرِج والاستثناء مُفَرَّغ، والفاعل عمدة في الكلام وهو أقوى معنىً وإعرابًا ومن هنا يتبين لنا المعنى الأبلغ فهو لا يحتاج لأي تقدير في الجملة أما في حالة النصب هنا فهو يحتاج إلى تقدير فاعل يخرج، ومَعْنَاهُ: لَا يخرجه إِلَا مَحْضُ الْإِيمَان والإخلاص لِلَّهِ تَعَالَى(١)، ويؤول على أنه مفعول له، وفاعل "لا يخرجه" محذوف، أي لا يخرجه مخرج ولا محرك إلا لأجل الجهاد والإيمان والتصديق(٢)، وفي هذه الحالة لا تعد كلمة الجهاد ركنًا في الكلام بل فضلة وهي أقل قوة من الاحتمال الأول والمعنى مرتبط في الإعراب، وكذا يكون الحكم بالأبلغية وفي عدم التقدير في الكلام كذلك فعدم التقدير أولى من التقدير.

أما تقدير الكلام بشكل عام فقد قال السندي: "قَوْله (لَا يُخْرِجُهُ إِلَخْ) هُوَ مِنْ كَلَامه تَعَالَى فَلَا بُدّ مِنْ تَقْدِير الْقَوْل عَلَى أَنَّ جُمْلَة الْقَوْل بَيَان لِجُمْلَةِ أَعَدَّ اللَّه أَيْ قَالَ تَعَالَى خَرَجَ فِي سَبِيلِي لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَاد فِي سَبِيلِي"(٣).

بين الرفع والجر:

عن أبي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ، فَاجْتَنِبُوهُ وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ"(٤).

---

(١) ينظر: شرح النووي على مسلم، (ج٦ / ص٣٥٣).

(٢) ينظر: منة المنعم في شرح صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري رحمه الله (٢٠٦ – ٢٦١ هـ)، صفي الرحمن المباركفوري، سنة الطبع (١٩٩٩ م)، ط١، الرياض، دار السلام للنشر والتوزيع، (ج٣/ ص٢٧٥).

(٣) حاشية السندي على سنن ابن ماجه، (ج٥ / ص٣٨٧).

(٤) صحيح مسلم، برقم (١٣٣٧)، (ج٤/ ص١٨٣٠).

قال الطوفي: "واختلافهم: مضموم الفاء، لا مكسورها عطفا على كثرة، لا على مسائلهم، أي: أهلكهم كثرة مسائلهم وأهلكهم اختلافهم، وهو أبلغ، لأن الهلاك بمسمى الاختلاف ومطلقه أبلغ في الزجر والازدجار من الهلاك بالاختلاف الكثير"(١).

ونجد هنا أن الحكم بأبلغية الرفع على الجر، وقد رفع اختلاف عطفا على (كثرة مسائلهم)؛ وفي حال الرفع هو أبلغ في ذم الاختلاف إذ لا تقييد بكثرة الاختلاف بل كل أنواع الاختلاف أي مطلق الاختلاف وهو بخلاف الجر بالعطف على ما قبله،(٢) ففي حالة الرفع يقتضي المعنى أن يكون مجرد الاختلاف سببًا للهلاك وأمّا في حالة الجر فيقتضي المعنى أن يكون سبب الهلاك راجعًا لكثرة الاختلاف(٣)، ومعنى الاختلاف هنا مخالفة الأنبياء والاعتراض عليهم وهي تستلزم اختلاف الأمة فيما بينها(٤)، قال ابن حجر: إنَّ الاختلاف يجر إلى عدم

---

(١) التعيين في شرح الأربعين، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت: ٧١٦ هـ)، تحقيق: أحمد حَاج محمّد عثمان، (١٩٩٨ م)، ط١، بيروت، مؤسسة الريان، ومكّة، المكتَبة المكيّة، (ج١/ ص١١٠)، وينظر: المعين على تفهم الأربعين، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤ هـ)، دراسة وتحقيق: دغش بن شبيب العجمي، (٢٠١٢ م)، ط١، حولي– الكويت، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، (ص١٨٠).

(٢) ينظر: الفتح المبين بشرح الأربعين، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤ هـ)، سنة النشر (٢٠٠٨ م)، ط١، جدة، دار المنهاج، ص٢٧٥، وفيض القدير، (ج٣/ ص٧٥٢)، ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، (ج٢/ ص ٤١٥).

(٣) شرح الأربعين النووية، للعثيمين، ص١٣٥.

(٤) التحفة الربانية في شرح الأربعين حديثًا النووية – ومعها: شرح الأحاديث التي زادها ابن رجب الحنبلي، إسماعيل بن محمد بن ماحي السعدي الأنصاري (ت ١٤١٧هـ)، سنة النشر (١٣٨٠ هـ) ط١، الإسكندرية مطبعة دار نشر الثقافة، ص٢٥.

الانقياد[1]، فهو حينئذٍ سبب من أسباب هلاك الأمم، بل نشأة الاختلاف هي الهلاك فهو حينئذ حرام؛ لأنه توعَّد عليه بالهلاك، والوعيدُ على الشيء[2].

الفاعل اسم ظاهر

عن الأغر أبي مسلم قال: أشهد على أبي سعيد وأبي هريرة أنهما شهدا على النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من قال لا إله إلا الله والله أكبر صدقه ربه..." [3].

قال الطيبي: "أي قرره بأن قال ما قال، وهو أبلغ من أن لو قال: صدقت، نحوه قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ﴾الفتح: ٢٧: أي حقق في اليقظة ما رآه صلى الله عليه وسلم في النوم، وقوله:﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾الزمر: ٣٣، فقوله: "لا إله إلا أنا" بيان لقوله: "صدقه" ؛ لأنه هو التصديق بعينه"[4].

وفي حكم أبلغية اللفظ نجد هنا أن الشارح يميز بين الفاعل الظاهر والمضمر فهناك أنواع للفاعل في النحو وما يهمنا في هذا الموطن وهو الأبلغية بين الإظهار والإضمار، فإن ظهر فإن المراد بالظاهر الملفوظ به، لا مقابل الضمير، فالفاعل إما ظاهر وإما مضمر مستتر[5]، وذكر الفاعل هنا تأكيدا على أهمية تصديق الله للعبد؛ لأن التصديق هنا عظيم؛ لأنَّه يرتبط بأعظم كلمة صدق خُلق لها الإنسانُ وهي: (لا إله إلا الله والله أكبر)، وأن يصدقه

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر، (ج١٣/ ص٢٦٧).

(٢) ينظر: الفتح المبين بشرح الأربعين، ص٢٧٥.

(٣) سنن الترمذي، (٣٤٣٠)، (ج٥/ ص٣٦٩).

(٤) شرح المشكاة للطيبي، (ج٦/ ص١٨٢٨).

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (٢٠٠٨م)، ط١، مصر، دار الفكر العربي، (ج٢ / ص٥٨٥).

الله تعالى أبلغ من أن يكون العبد صادقًا؛ لأن في تصديق الله شهادة له بالصدق على صدقه، فلا يُشك حينئذٍ بصدقه.

الأسماء الخمسة

عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي خُطْبَتِهِ: "أَلَا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ، مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَذَا، كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلَالٌ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ ... قَالَ: وَأَهْلُ الْجَنَّةِ ثَلَاثَةٌ ذُو سُلْطَانٍ مُقْسِطٌ مُتَصَدِّقٌ مُوَفَّقٌ، وَرَجُلٌ رَحِيمٌ رَقِيقُ الْقَلْبِ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى وَمُسْلِمٍ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَالٍ..."(١)

قال ابن علان: "أي إنه لكمال يقينه ووثوقه بمولاه لتضمنه بأرزاق العباد فضلاً منه لا يسأل أحداً وإن كان قام بسبب السؤال من كثرة العيال المؤذن بها الإتيان بذي التي هي أبلغ من صاحب وبصيغة جمع الكثرة"(٢).

قال الجوهري: "ذو: بمعنى صاحب فلا يكون إلا مضافا فإن وصفت به نكرة أضفته إلى نكرة وإن وصفت به معرفة أضفته إلى الألف واللام ولا يجوز إضافته إلى مضمر ولا إلى زيد ونحوه"(٣)، قال ابن سيده: "وهي اسم صيغ ليوصلَ به إلى وَصْفِ الأسماء بأسماء الأجناس"(٤)، وهي بمعنى النكرة الدالة على العموم كقوله: هو ذو مال، وذو علم، أي:

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٨٦٥)، (ج٤/ ص٢١٩٧).

(٢) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، (ج٥/ ص١٢٥).

(٣) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، (١٩٩٥م)، بيروت – مكتبة لبنان ناشرون، ص ٢٢٦.

(٤) المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، (١٩٩٦م)، ط١، بيروت– دار إحياء التراث العربي، (ج٤/ ص١٤٦).

صاحب علم. (ذو عيال) يعني أنه مع فقره عنده عائلة[١]، وأتي بلفظ عيال ليشير إلى أن العيال قد يحملون العبد على التكسبّ بغير وجه شرعيّ لأجلهم، فهذا الرجل بعيد عن هذا، فهو عفيف متعفّف[٢]، وعلة الأبلغية لدى الشارح في حسن اختيار اللفظة (عيال) في الحديث وإضافة (ذو) لها فهي اسم جنس وصف به الرجل العفيف المتعفف والغالب أن تضاف (ذو) إلى اسم الجنس الدال على العموم وهذا هو الغالب[٣]، فذو مع إضافتها لاسم الجنس تدل على العموم والكثرة وكذلك هي أبلغ من صاحب، فالمعنى ليس فقط لديه عيال بل لديه عيال كثير أم قليل فالمعنى أعم وأشمل؛ لذا فهي أبلغ.

ثانيا: منصوبات الأسماء

المفعول به:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: "أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– "صَلَّى فَجَعَلَ يَقُولُ في صَلاَتِهِ أَوْ في سُجُودِهِ: "اللَّهُمَّ اجْعَلْ في قلبي نُورًا وَفِى سمعي نُورًا وَفِى بَصَرِي نُورًا وَعَنْ يميني نُورًا وَعَنْ شمالي نُورًا وأمامي نُورًا وخلفي نُورًا وفوقي نُورًا وتحتي نُورًا وَاجْعَلْ لي نُورًا أَوْ قَالَ واجعلني نُورًا"[٤].

جاء في مرقاة المفاتيح: "قال الطيبي معنى طلب النور للأعضاء عضوا عضوا أن يتحلى كل عضو بأنوار المعرفة والطاعة ويتعرى عن ظلمة الجهالة والضلالة فإن ظلمات الجهلة محيطة بالإنسان من قرنه إلى قدمه والشيطان يأتيه من الجهات الست بالوساوس والشبهات أي

---

(١) ينظر: شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، ط، (١٤٢٦ هـ)، الرياض– دار الوطن للنشر، (ج٣/ ص٦٤٩).

(٢) ينظر: البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، (ج٤٤/ ص٦٨).

(٣) ينظر: شرح الأربعين النووية للعثيمين، ص٢٠.

(٤) صحيح مسلم، برقم (٧٦٣)، (ج١/ ص٥٢٨).

المشبهات بالظلمات فرفع كل ظلمة بنور ... قال ابن الملك أراد به نورا عظيما جامعا للأنوار كلها، وفي رواية ... (واجعلني نورا) وهو أبلغ من الكل"[١].

نجد في النص النبوي أن فعل الطلب (اجعل) قد تعدى إلى مفعولين، الأول الضمير المتصل به (الياء)، والثاني اللفظ الدال على الأبلغية (نورا)، والمراد به نور الإيمان[٢]، والمعطوفات المتقدمة كلها وقع فيها شبه الجملة مفعولا به، إلا اللفظ الأخير (واجعلني نورا) فقد جاء المفعولان اسمين، وبهذا حكموا بأبلغية رواية (اجعلني نورا) على رواية (اجعل لي نورا)؛ لأن في الأولى مبالغة في سؤاله ربه النور، حتى سأله أن يجعله في لحمه وعظامه، وعصبه وشعره، وسمعه وبصره، ومن فوقه ومن تحته، وعن يمينه وعن شماله، وخلفه وأمامه، بل أعظم من ذلك، حتى يقول: (واجعلني نوراً) فسأل ربه أن يجعل النور في ذاته الظاهرة والباطنة، وأن يجعله محيطاً به من جهاته[٣]. فأن يتحول المؤمن إلى ذات نور أبلغ من أن يُجعل له نور، بل هو أبلغ من كل المعطوفات المتقدمة.

النصب على التحذير

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِيَّايَ وَالْفُرَجَ" [٤]. قال ابن حجر: " وَإِيَّايَ فِيهِ تَحْذِيرُ الْمُتَكَلِّمِ نَفْسَهُ وَهُوَ شَاذٌّ عِنْدَ النُّحَاةِ كَذَا قِيلَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الشُّذُوذَ

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٤ / ص٣٠٢).

(٢) ينظر: مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، محمد بن علي بن آدم بن موسى، (٢٠٠٦ م)، ط١، الرياض، دار المغني، (ج٣/ ص٣٥٠).

(٣) ينظر: شرح حصن المسلم، (ج١/ ص١٢).

(٤) المعجم الكبير للطبراني، برقم (١١٤٥٢)، (ج١١/ ص١٨٨).

فِي لَفْظِهِ وَإِلَّا فَالْمُرَادُ فِي التَّحْقِيقِ إِنَّمَا هُوَ تَحْذِيرُ الْمُخَاطَبِ وَكَأَنَّهُ بِتَحْذِيرِ نَفْسِهِ حَذَّرَهُ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى فَيَكُونُ أَبْلَغَ وَنَحْوُهُ نَهْيُ الْمَرْءِ نَفْسَهُ وَمُرَادُهُ نَهْيُ مَنْ يُخَاطِبُهُ"(١).

والتَّحذيرُ هو نصبُ الاسمِ بفعلٍ محذوف يُفيدُ التَّنبيهَ والتّحذيرَ. ويُقدّرُ بما يُناسبُ المقامَ كاحذَرْ، وباعِدْ، وتَجنَّبْ، وقِ، وتَوَقَّ، ونحوها، وفائدتُهُ تنبيهُ المخاطبِ على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبَهُ ويأتي بلفظ إياك وأخواتها وبدونه، ويحذف العامل وجوبًا في التحذير ويقدّر(٢).

وفي الحديث: إياي والفُرج: أي: سدودا والفُرج هي جمع فُرجة وهي الخلل الذي يكون بين المصلين في الصفوف(٣)، وكلمة إياي: منصوبة على التحذير وهي مفعول لفعل مقدر تقديره أحذر(٤)، ومما يسترعي الاهتمام هو أن المتكلم يحذر نفسه ومثل هذا شاذ عند النحاة(٥)، فإياي والفُرج كأنه يقول: أحذر نفسي(٦)، قال الزمخشري: "إياي والشر، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، أي نحني عن الشر، ونح الشر عني، ونحني عن مشاهدة حذف الأرنب، ونح حذفها عن حضرتي ومشاهدتي، والمعنى النهي عن حذف الأرنب"(٧).

---

(١) فتح الباري لابن حجر، (ج٦/ ص١٧٦)، وينظر: فيض القدير، (ج٣/ ص١٣٤)، والتنوير شرح الجامع الصغير، (ج٤/ ص٤١٥).

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، ١٩٩٣ م، ط٢٨، صيدا– بيروت، المكتبة العصرية، (ج٣/ ص٦٢).

(٣) ينظر: الجامع الصغير من حديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين، المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث، (ج١/ ص٢٥٦).

(٤) ينظر: الكتاب، (ج١/ ص٢٧٤).

(٥) ينظر: التنوير شرح الجامع الصغير، (ج٤/ ص٤١٥).

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية، (ج١/ ص٤٨١).

(٧) المفصل في صنعة الإعراب، ص٧٣.

نلحظ هنا أن النبي- عليه الصلاة والسلام- جمع في تحذيره تشديدًا ورفقًا في آن واحد ويظهر ذلك من خلال النظر في السياق فالتشديد من جهة نفسه ليعلموا أنه أولى في الحذر من عدم سدّ الفرج، ولينا مع المخاطب فهو لم يوجه التحذير له مباشرة بل نهى المخاطب عن طريق نهي نفسه الشريفة -عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم-، فاستعمال مثل هذا اللفظ يدل على التحذير الشديد وهذا معنى من المعاني التي دلت عليها اللفظة هنا وهي المبالغة لذلك نجد الشارح هنا قد حكم بأبلغية لفظة (إياي) التي تدل على المتكلم ولم يقل (إياكم) فهي تدل على الخطاب المباشر وكأنه يحذرهم عن طريق نفسه بتفقد الفرج واهتمامه بسدها.

المفعول المطلق

"عَنْ عَلِيٍّ- رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" قُلِ اللهُمَّ اهْدِنِي وَسَدِّدْنِي، وَاذْكُرْ، بِالْهُدَى هِدَايَتَكَ الطَّرِيقَ، وَالسَّدَادِ، سَدَادَ السَّهْمِ"، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ يَعْنِي ابْنَ إِدْرِيسَ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قُلِ اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى وَالسَّدَادَ"(١).

قال القرطبي: "وسددني سداد السهم الصائب، كان أبلغ وأهم من قوله: اهدني وسددني فقط، وهذا واضح"(٢).

ومعنى: سداد السهم: تقويمه في الرمي للغرض، وسددني: أي وفقني واجعلني منتصبا في جميع أموري مستقيما، والسداد: الوفق الذى لا يعاب، قال النووي: "فمسدد السهم يحرص على

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٧٢٥)، (ج٤/ ص٢٠٩٠).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (ج٧/ ص٥٣).

تقويمه ولا يستقيم رميه حتى يقومه وكذا الداعي ينبغي أن يحرص على تسديد علمه وتقويمه ولزومه السنة وقيل ليتذكر بهذا لفظ السداد والهدى لئلا ينساه"[١].

وأصل السداد الاستقامة والقصد في الأمور[٢]، أو "إصابة المقصد"[٣]، قيل: "سداد التصويب وأن يريد به التنصيص والتحقيق، وأنْ لا تزيله الأهواء" [٤]، فكل هذه المعاني هي من علل الأبلغية التي جعلت الشارح يحكم بأبلغية اللفظة في السياق وهي معان ذات صلة بالمعنى الإعرابي الذي يفيده المفعول المطلق وهو بيان نوع الفعل[٥]. والذي يبين نوع عامله هو: ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال، الأول: أن يكون مضافا، نحو قولك: اعمل عمل الصالحين، وهو من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه، لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره، وإنما يفعل فعلا (مماثلا)؟ لفعل غيره، فالحقيقة في هذين المثالين أن تقول: اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين، وجد جدا مماثلا لجد الحريص، والثاني: أن يكون موصوفا، نحو قولك: اعمل عملا صالحا، والثالث: أن يكون مقرونا بأل العهدية، نحو قولك: اجتهدت الاجتهاد، وجددت الجد[٦]، وقوله: سددني سداد السهم هو من النوع الثاني وقد أفاد معنىً للجملة وهو معنى بيان النوع من التسديد والتأكيد وبلوغ الغاية فالسداد بلوغ غاية الهدى ونهايته[٧].

---

(١) شرح النووي على مسلم، (ج١٧/ ص٤٤).

(٢) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، (ج٨/ ص٢١٨)، شرح النووي على مسلم، (ج١٧/ ص٤٣).

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين، ص١٤٨.

(٤) الإفصاح عن معاني الصحاح، يحيى بن (هبيرة بن) محمد بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ، أبو المظفر، عون الدين (ت ٥٦٠هـ)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، (١٤١٧هـ)، دار الوطن، (ج١/ ص٢٨٧).

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل، (ج٢/ ص١٦٩).

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل، (ج٢/ ص١٧٢).

(٧) ينظر: تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، (ج٢/ ص١١١)، ولمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج٥/ ص٢٥٣).

أبلغية الظرف على الجار والمجرور

"عن عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَتَصَدَّقَ فَوَافَقَ ذَلِكَ عِنْدِي مَالاً، فَقُلْتُ: اليَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا، قَالَ: فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: وَسَلَّمَ: مَا أَبْقَيْتَ لأَهْلِكَ؟ قُلْتُ: مِثْلَهُ، وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ مَا أَبْقَيْتَ لأَهْلِكَ؟ قَالَ: أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قُلْتُ: لاَ أَسْبِقُهُ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا"(١).

قال علي القاري:" (وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ)، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ كُلِّ مَالِهِ بِكَسْرِ اللَّامِ وَأَصْرَحُ مِنْ كُلِّ مَالَهُ بِالْفَتْحِ"(٢).

وتتضح أبلغية الظرف على الجار والمجرور بدلالة (كل) والظرف (عنده)، فمعنى كل ما عنده أنه خرج بماله كله فلم يبقَ له شيء منه ولا لأهله وكأنه خرج بثوبه وليس بيده غير نفس آثرت أن تتجرد من كل ما تملك لله ولرسوله وهذا من قوة اليقين والإيمان والصدق مع الله ورسوله.

التمييز

" عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ

---

(١) سنن الترمذي، برقم (٣٦٧٥)، (ج٦/ ص٥٦).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٩/ ص٣٨٨٨)، وينظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود، خليل أحمد السهارنفوري (ت ١٣٤٦ هـ)، اعتني به وعلق عليه: تقي الدين الندوي، (٢٠٠٦ م)، ط١، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، (ج٦/ ص٥٤١).

صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَرَأَا، فَحَسَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَأْنَهُمَا، فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ، وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَدْ غَشِيَنِي، ضَرَبَ فِي صَدْرِي، فَفِضْتُ عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَقًا..."(١).

قال الدهلوي في قول الصحابي أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه:" (ففضت) على وزن (بعت)، من فاض الماء يفيض فيضًا: كثر حتى سال، و(عرقًا) تمييز، وهذا أبلغ من أن يقول: فاض عرقي، مثل قول القائل: سالت عيني دمعًا، و(فرقًا) بفتحتين، أي: خوفًا، مفعول له، و(أرسل) بصيغة المجهول أو المعلوم، أي: الله تعالى، والأول أشهر رواية، والثاني أبلغ معنى؛ لأنه لما انكشف على أبيّ جلال الله ونظر إليه بعين قلبه أرجع إليه الضمير غير ما سبق ذكره، أي: أرسل الذي رأيته ونظرت إليه"(٢).

يحمل هذا النص حكمين في الأبلغية الأول في التمييز وهذا ما يعنينا بيان علة الأبلغية فيه، والثاني في الفعل بين المجهول والمعلوم وله موطن يدرس فيه. فقوله: ففِضْتُ عَرَقًا، (فاض يفيض فيضًا): إذا أجرى الماء، و(عرقًا) منصوب على التمييز، وهو مُحَوَّل عن الفاعل، والأصل: ففاض عرقي، فحّول الإسناد إلى ضمير المتكلم، وانتصب (عرقاً) على التمييز(٣)، وتقديره: فاض عرقي فأخَّرَ (العرقَ)، ونصب على التمييز؛ يعني: جرى عرقي من الخوف والاستحياء من النبي- عليه الصلاة والسلام- لمَّا عرفَ خاطري(٤)، والنصب على

---

(١) صحيح مسلم، (٨٢٠)، (ج١/ ص٥٦١).

(٢) لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص٦٠٤).

(٣) ينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: سلمان القضاة، سنة النشر (١٩٩٤ م)، بيروت- دار الجيل، (ج١/ ص٧٣).

(٤) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح، (ج٣/ ص١١٠).

التمييز لكلمة (عرقًا) أبلغ في المعنى من قولك (فاض عرقي)، أي أن العرق هو الذي فاض لغير إرادة بل لاستحياء شعرت به فجأة مما يحمل معنى التعجب والتأكيد، قال التوربشتي: " (ففضت عرقا) إسناد الفيضان إلى نفسه وإن كان مستدركا بالتمييز فإن فيه إشارة إلى أن العرق فاض منه حتى كأن النفس فاضت معه"(١).

وقال الساعاتي: " أي امتلأ عرقي استحياء منه صلى الله عليه وسلم حتى فاض أي سال من جميع جسدي"(٢)، ويمكن أن يقاس التمييز كما في قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ الكهف: ٥، فالتمييز دال على معنى التعجب، قال الواحدي: "فمعنى التمييز أنّك إذا قلت كبُرت المقالة أو الكلمة جاز أن يتوهم أنها كبُرت كذبًا أو جهلًا أو افتراءً، فلما قلت (كلمة) ميّزتها من محتملاتها، فانتصبت على التمييز، والتقدير: كبُرت الكلمةُ كلمةً"(٣)، وهذا مما يقاس عليه، ويمكن القول أن بالنصب على التمييز لكلمة (عرقًا) أبلغ في قوله: (فضت عرقًا) لزيادة دلالة التعجب والتأكيد.

وذكر الزمخشري: أن مثل هذه التمييزات مزالة عن أصلها، والأصل وصف النفس بالطّيب، والعرق بالتصبب، والشيب بالاشتعال، وأن يقال: طابت نفسُه، وتصبب عرقهُ، واشتعل شيبُ رأسي؛ لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل. والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد(٤).

---

(١) الميسر في شرح مصابيح السنة للتوربشتي، (ج٢/ ص٥١٢).

(٢) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، أحمد ابن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي (ت: ١٣٧٨ هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي، (ج١٨/ ص٣٨).

(٣) مفاتيح الغيب، (ج٢١/ ص٦٦).

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص٩٥.

ثالثا: مجرورات الأسماء

الاسم المجرور

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: "مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمْسٍ، اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَرَآنَا حِلَقًا، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عِزِينَ "، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: " أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ: يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْأُولَى، وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ"(١).

جاء في المرقاة: "قال الطيبي: إنكاره على رؤيته إياهم على تلك الصفة والمقصود الإنكار عليهم كائنين على تلك الصفة ولم يقل ما لكم؛ لأن مالي أراكم أبلغ كقوله تعالى على لسان سليمان:﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾النمل: ٢٠" (٢).

ويحتمل هذا الحديث أكثر من معنى لأبلغية لفظه وهذا ما جعل الشارح يحكم بأبلغية لفظ (ما لي) على (ما لكم)، ويتضح ذلك أثناء تحليلنا لهذا النص واستقرائنا لأقوال الشراح والمفسرين، فبعض الشراح شبه تركيب النص بقوله تعالى:﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾النمل: ٢٠، ومن حيث إعراب جملة (مالي أراكم عزين) فـ (مَا لِي): (ما) هنا استفهاميّة مبتدأ، و(لي) جارّ ومجرور خبرها، والاستفهام هنا إنكاريّ، أَيْ أيُّ شيء ثبت لي؟ وقوله: (أَرَاكُمْ) جملة حاليّة،

(١) مسند أحمد، برقم (٢٠٩٦٤)، (ج٣٤/ ص٤٨٨).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص٢٠٠). وينظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص١٢).

والرؤية هنا بصريّة تتعدّى إلى مفعول واحد[١]، ومعنى قوله عزين أي: فرقاً مختلفين لا يجمعهم مجلس واحد، وواحد العزين عزة يقال عزة وعزون كما قالوا ثِبة وثبون[٢].

ونلحظ في النص أن الاستفهام في الحقيقة خرج عن معناه لمعنى أبلغ، قال المباركفوري: "والمقصود الإنكار عليهم كائنين على تلك الحالة، يعني لا ينبغي لكم أن تفرقوا ولا تكونوا مجتمعين مع توصيتي إياكم بذلك"[٣].

ويمكن أن يراد منه التعجب من حالهم متفرقين غير مجتمعين، أي أن الاستفهام محمول على التعجب لا على حقيقته إذ لا معنى لاستفهام العاقل عن نفسه[٤].

قال ابن عاشور: "فَإِذَا قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى انْتِفَاءِ إِرَادَةِ الِاسْتِفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ انْصَرَفَ ذَلِكَ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الْحَالَةِ، أَوْ إِلَى الْإِنْكَارِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ"[٥]. أي أنه يعجب من تفرقهم وينصحهم بعدم التفرق، وهو مشعر بالنهي اللطيف منه عليه الصلاة والسلام فهو لم يرد جوابًا منه فلم يقل لهم: مالكم أراكم عزين؟ بل قال: ما لي أراكم عزين.

---

(١) البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (١٠/ ٢١٧)

(٢) ينظر: معالم السنن، أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي (٢٨٨ هـ)، سنة النشر (١٩٣٢ م)، ط١، حلب، المطبعة العلمية، (ج٤/ ص١١٤)، وشرح السنة للبغوي، (ج١٢/ ص٣٠٣)، وشرح المصابيح لابن الملك، (ج٥/ ص١٩٤).

(٣) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص١٢).

(٤) ينظر: روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت ١١٢٧هـ)، بيروت، دار الفكر، (ج٨/ ص٥٣).

(٥) التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، (ت ١٣٩٣هـ)، سنة النشر (١٩٨٤ هـ)، تونس، الدار التونسية للنشر، (ج٢٤/ ص١٥٢).

الصفة المجرورة

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ لِلْأَحْيَاءِ؟ قَالَ: أَجْوَدُ، وَأَجْوَدُ"(١).

قال القاري: " (الْعَظِيمِ) صِفَةٌ لِلْمُضَافِ أَوِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالثَّانِي أَبْلَغُ، وَوَصْفُهُ بِالْعَظَمَةِ؛ لِأَنَّهُ أَكْبَرُ الْمَخْلُوقَاتِ، وَمُحِيطٌ بِالْمُكَوِّنَاتِ"(٢).

جاءت كلمة العظيم نعتا للمضاف إليه (العرش) وقد يتبادر إلى الذهن أنها نعت للمضاف (ربّ) ووصفه بالعِظَم؛ لأنه أعظم المخلوقات، لذا نجد القاري قد حكم بأبلغية الصفة للمضاف إليه (العرش)، وهذا أبلغ في المعنى؛ لأن عظمة المخلوق دالة على عظم الخالق.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ثمّة ثلاثة أقوال في كلمة (العظيم) فأكثر الشّراح يرون أن صفة العظمة بعد العرش في الأحاديث الشريفة هي نعت له(٣)، وبعضهم يعدّها صفة لكلمة (رب) نقلا عن قراءة جاءت نعتًا لـ(رب)، في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾ التوبة: ١٢٩، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَصَمُّ "وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَعْجَبُ إِلَيَّ؛ لِأَنَّ جَعْلَ الْعَظِيمِ صِفَةً لِلرَّبِّ أولى من جعله صفة للعرش"(٤)، واختلف القسم الثالث فيها فقال بعضهم هي صفة للرب وقال بعضهم هي

---

(١) سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر، برقم (١٤٤٦)، (ج١/ ص٤٦٥).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٣/ ص١١٧٠-١١٧١)، وينظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٥/ ص٣١٧).

(٣) ينظر: منحة الباري بشرح صحيح البخاري، (ج٩/ ص٣٧٩)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج٩/ ص١٩٩).

(٤) ينظر: تحفة الأحوذي، (ج٨/ ص٤٠٩).

صفة للعرش[١]. فوصف المضاف إليه بالعظمة يدل على عظمة المخلوق فكيف بعظمة الخالق سبحانه فهي أعظم والوصف أبلغ.

رابعا: الأبلغ في إعراب الأفعال

أبلغية الرفع على الجزم

"عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ "[٢]. وفي لفظ آخر في الموطأ: "مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلا يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ"[٣]. قال الزرقاني في شرح الموطأ: "فلا يبعه مجزوم بلا الناهية وفي رواية فلا يبيعه بالرفع على أنها نافية وهو أبلغ في النهي من صريح النهي"[٤].

وورد الفعل المضارع (يبيعه) مسبوقا بـ(لا)، فجاءت رواية بالرفع و(لا) هنا نافية وهي لا تعمل في الفعل شيئًا، ورواية بالجزم (لا يبعْه) فهي حينئذٍ ناهية، وهي حرف، يجزم الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال[٥].

فإطلاق الحكم بأبلغية الرفع على الجزم؛ لأنه أصبح خبرا بمعنى النهي؛ فاجتمع معنى النهي مع الإخبار بالنفي في هذا اللفظ فحُكم بأبلغيته راجع إلى علتين هما علة لفظية وأخرى

---

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٣/ ص٩٩١)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص٣٦٩).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٢١٣٦)، (ج٣/ ص٦٨).

(٣) الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، سنة النشر (١٩٨٥ م) بيروت، دار إحياء التراث العربي، برقم (٤٠)، (ج٢/ ص٦٤٠).

(٤) شرح الموطأ، الزرقاني، (ج٣/ ص٣٦٧).

(٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، (١٩٩٢م)، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ص٥٠.

معنوية، فجمع الإخبار بتحريم البيع ومنعه، وبين النهي عن هذا النوع من البيع، فهو أبلغ من إرادة النهي وحده.

قال القاري:" (فَلَا يَبِيعُهُ) نَفْيٌ مَعْنَاهُ نَهْيٌ"(١)، فالأبلغية واضحة جلية في اللفظ والمعنى وفي الجمع بينهما فقد جاءت صيغة النفي بمعنى النهي(٢)، قال علماء البلاغة: إذا جاء النفي في موطن النهي فإنه يكون أوكد، كأن هذا الأمر أمر ثابت لابد منه.

ومما جاء الحكم بأبلغيته على الرفع الفعل المضارع (يؤذي)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ:" قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَسْكُتْ"(٣).

قال النووي:" (فلا يؤذي جاره) فكذا وقع في الأصول يؤذى بالياء في آخره وروينا في غير مسلم (فلا يؤذ)(٤) بحذفها وهما صحيحان فحذفها للنهي واثباتها على أنه خبر يراد به النهي فيكون أبلغ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةُۢ بِوَلَدِهَا ﴾البقرة: ٢٣٣، عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى الله عليه وسلم لا يبيع أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ونظائر كثيرة والله أعلم"(٥).

ورد الحديث بلفظين مختلفين مع تباين المعنى وحكم الشارح بأبلغية أحدهما على الآخر فمعنى الرفع في الفعل أبلغ من أن يجزم، فالإعراب فرع عن المعنى فليس المعنى أنّ من آذى

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٥/ ص١٩٣١).

(٢) ينظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، (ج١٧/ ص٤٨).

(٣) صحيح مسلم، برقم (٤٧)، (ج١/ ص٦٨).

(٤) ينظر: الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: علي حسين البواب، سنة النشر (٢٠٠٢م)، ط٢، بيروت، دار ابن حزم، برقم (٢٢٤٧)، (ج٣/ ص٥١).

(٥) شرح النووي على مسلم، (ج٢/ ص٢٠)، وينظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان، (ج١٩/ ص٤٣٦)،

جاره لَا يكون مُؤمنا، وَلَكِن الْمَعْنى لَا يكون كَامِلا فِي الْإِيمَان[1]، فالنفي في كمال الإيمان وهذا أبلغ؛ لأن المؤمن يسعى لكمال إيمانه، فيكون معنى الحديث نفي أذية الجار وعدم أذيته، وهذا من الإيمان، وجملة (لا يؤذي جاره) بالنفي والجملة خبر في معنى النهي، وهو –كما قال العلماء– أبلغ من النهي الصريح؛ لأنّه يشعر بأن النهي امتثل والأمر محكوم به، وأصبح المنهي عنه منتفيا يخبر عنه بالنفي وعدم الوقوع.

ومعنى فـ(لا يؤذي جاره) قال عبد القادر شيبة الحمد: "أي: فليحسن معاملة جاره وليدفع عنه أذاه، وليبتعد عما يضره. وجار الإنسان يطلق على زوجته، كما يطلق على من قربت داره من داره"[2]، والإحسان إلى الجار عدم إيذائه مع إكرامه وقضاء حوائجه، وورود الحديث بألفاظ عديدة (فلا يؤذي جاره)، وفي الآخر (فليكرم جاره) وفي الآخر (فلا يؤذ جاره) وفي الآخر (فليحسن إلى جاره) كلها ترجع إلى تعظيم حق الجار والإحسان إليه[3]، وكل الألفاظ بليغة فيها من عظم البيان ما يعجز عنه بلغاء الإنس والجان؛ لكونها نطقت من لفظ فمه الشريف عليه الصلاة والسلام.

---

(١) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (ج٢٠/ ص١٦٦). وينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، (ج٣/ ص١٢٦).

(٢) فقه الإسلام (شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام) عبد القادر شيبة الحمد، سنة النشر (١٩٨٢ م)، ط١، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، (ج٧/ ص٣٩).

(٣) ينظر: الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم، (ج٢/ ص٣٩٤).

المبحث الثاني

الأبلغ في الأدوات النحوية

أولا: الأدوات الأحادية

الباء

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رضي الله عنهما –: أنَّ رسولَ الله –صلى الله عليه وسلم– كان يقول: اللَّهم لك أَسْلمْتُ، وبك آمنت، وعليك توكلتُ، وإليك أنبتُ، وبك خاصمتُ، اللهم أعوذ بعزَّتك، لا إله إلا أنت، أنْ تُضِلَّني، أنت الحيُّ الذي لا يموتُ، والجِنُّ والإنْسُ يَمُوتونَ"(١).

جاء في الإفصاح: (وبك خاصمت) وهذا أبلغ من قوله: (وفيك خاصمت)؛ لأن ذلك يتضمن نوع تزكية للنفس، ودعوى قوله: (وبك خاصمت) يتضمن صدق التوكل، والمعنى: أنت مستندي وتفويض الانتصار بالله تعالى، وأنه خاصم في الله بدليل أنه لا ينتصر بالله إلا فيما يخاصم به فيه"(٢).

ومعنى قوله: (وبك خاصمت): أي خاصمت من عاندك وكفر بك بما آتيتني من الحجج والبراهين (٣). ويقرر النحويون أن الباء حرف مختص بالاسم، ملازم لعمل الجر، وهي ضربان: زائدة، وغير زائدة(٤)، وأن معناها الأصلي الإلصاق(٥)، قال سيبويه: "وباء الجر إنَّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط، ألزقت ضربَك

---

(١) الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، برقم (١٠٥٦)، (ج٢/ ص٤٧).

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح، (ج٣/ ص٨٤).

(٣) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، (ج٣/ ص١٣٢).

(٤) الجنى الداني، ص٣٦.

(٥) ينظر: حروف المعاني، ص٤٧.

إيَّاه، فما اتَّسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[١]، ويكون الإلصاق إمَّا حقيقيًا، نحو: (أمسكت بزيد)، أو مجازيًا، نحو: (مررت بزيد)[٢].

وتأتي الباء لمعان كثيرة هي: (التعدية والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدل والمقابلة والمجاوزة والاستعلاء والتبعيض والقسم والتوكيد – وهي زائدة –)[٣]، وتكون زيادتها في المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، والنفس والعين في باب التوكيد، والحال المنفية[٤]. ومعنى بك خاصمت أي أخاصم فيما يخاصم به فيك وأخاصم بما آتيتني من البراهين التي أحتج بها، فالله ليس فيه خصام، فهو الرب الحق المستحق للعبادة والتوحيد، فهي سببية يعود السبب فيه لما يحتج به، لذا نجد الشارح قد حكم بأبلغية (الباء) السببية على (في) الظرفية؛ فليس الخصام في الله تعالى بل فيما يخاصم به لإثباته.

اللام

عن شَدَّاد بْن أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لاَ إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ قَالَ: وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّة"[٥]. وفي لفظ آخر: "مَنْ قَالَ: اللهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا

---

(١) الكتاب، (ج٤/ ص٢١٧).

(٢) ينظر: مغني اللبيب، ص١٣٧.

(٣) ينظر: حروف المعاني، ص٤٨، ومغني اللبيب، (ص١٣٨-١٤٥).

(٤) ينظر: مغني اللبيب، ص١٤٤، والجنى الداني، ص٤٨-٥٥.

(٥) صحيح البخاري، برقم (٦٣٠٦)، (ج٨/ ص٦٧).

عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ بِنِعْمَتِكَ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ"(١).

قال العثيمين: "وقوله: "أبوء لك" أبلغ من قوله: "أبوء بنعمتك"؛ لأن هذا تخصيص وتنصيص على الشكر لله عز وجل والاعتراف بنعمه"(٢). وقال الخطابي: "أبوء لك بنعمتك علي وأبوء لك بذنبي، يريد الاعتراف بالنعمة والاستغفار من الذنب"(٣).

وقيل: معناه اللزوم(٤)، وقد ذكر النحاة معانيَ كثيرة للام تصل إلى اثنين وعشرين معنىً أشهرها:

الاستحقاق والاختصاص، نحو: (الجنة للمؤمنين) وهذا الحصير للمسجد والمنبر للخطيب والسرج للدابة والقميص للعبد، واللام التي في قوله: (أبوء لك)، هي للاختصاص، وإليه أشار الشارح، وعلة الأبلغية فيها أن المعنى: أبوء لك وحدك وليس لأحد غيرك بما أنعمت علي فلا يحصيها سواك، وأنت وحدك سبحانك من يستحق أن يعترف لك بها، فكل نعمة علي وعلى غيري هي منك. وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين(٥).

---

(١) السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، (٢٠٠١ م)، ط١، بيروت– مؤسسة الرسالة، برقم (٩٧٦٤)، (ج٦/ ص٩).

(٢) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ط المكتبة الإسلامية، (ج٦/ ص٤٨٨).

(٣) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، (١٩٨٨ م)، ط١، جامعة أم القرى، (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، (ج٣/ ص٢٢٣٧).

(٤) ينظر: البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمَغرِبي (ت ١١١٩ هـ)، تحقيق: علي بن عبد الله الزبن، (٢٠٠٧م)، ط١، دار هجر، (ج١٠/ ص٤٥٢).

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، (١٩٨٥م)، ط٦، بيروت– دار الفكر، ص٢٧٥–٢٩٠.

فالمعنى واضح في الحكم بأبلغية (أبوء لك بنعمتك) على (أبوء بنعمتك)، لزيادة معنى التخصيص على معنى الإلزام الذي في اللفظين وهو معنى البوء.

الأدوات الثنائية

في

عَنْ عَائِشَةَ- رضي الله عنها- قَالَتْ: "كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَاجْتَمَعَ صَوَاحِبَاتِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَقُلْنَ: يَا أُمَّ سَلَمَةَ إِنَّ النَّاسَ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ وَإِنَّا نُرِيدُ الخَيْرَ كَمَا تُرِيدُ عَائِشَةُ، فَقُولِي لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرِ النَّاسَ يُهْدُونَ إِلَيْهِ أَيْنَمَا كَانَ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ أُمُّ سَلَمَةَ فَأَعْرَضَ عَنْهَا، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا فَأَعَادَتِ الكَلاَمَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ صَوَاحِبَاتِي قَدْ ذَكَرْنَ أَنَّ النَّاسَ يَتَحَرَّوْنَ بِهَدَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ فَأْمُرِ النَّاسَ يُهْدُونَ أَيْنَمَا كُنْتَ، فَلَمَّا كَانَتِ الثَّالِثَةُ قَالَتْ ذَلِكَ. قَالَ: يَا أُمَّ سَلَمَةَ لاَ تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ، فَإِنَّهُ مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ الوَحْيُ وَأَنَا فِي لِحَافِ امْرَأَةٍ مِنْكُنَّ غَيْرِهَا"(١) .

قال القاري: "لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ: أَيْ فِي حَقِّهَا، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ لَا تُؤْذِي عَائِشَةَ لِمَا يُفِيدُ مِنْ أَنَّ مَا آذَاهَا فَهُوَ يُؤْذِيهِ"(٢).

اعتمد الشارح في أبلغية الحرف (في) على معنى التعليل، ومن المعلوم أنَّ (في) هي حرف جر تأتي لعدة معانٍ تصل إلى عشرة أهمها وأشهرها: الظرفية المكانية أو الزمانية والمصاحبة والاستعلاء ومرادفة الباء، ومرادفة إلى، ومرادفة من، وزائدة للتعويض، والتعليل: نحو قوله تعالى: ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾يوسف: ٣٢ ، وقوله تعالى:﴿ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ ﴾

(١) سنن الترمذي، برقم (٣٨٧٩)، (ج٦/ ص١٨٦).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٩/ ص٣٩٩٣)، وينظر: تحفة الأحوذي، (ج١٠/ ص٢٥٥).

النور: ١٤، وفي الحديث: (أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها)[١]، قال العيني: " (لا تؤذيني في عائشة) فجاءت لفظة (في) للتعليل كما في قوله تعالى:﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾يوسف: ٣٢ [٢].

ونلحظ أن الشارح يعلل في قوله أنَّ ما آذى عائشة –رضي الله عنها– يؤذي رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فقد بيّن عليه الصلاة والسلام أن في أذيتها أذية له، وهذا المعنى أبلغ من (لا تؤذي عائشة)، فقد استند الحكم بالأبلغية على غرض التعليل الذي حمله حرف الجر (في).

وكذا ورد في حديث أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ– صلى الله عليه وسلم–: "أَفْضَلُ الأَعْمَالِ الْحُبُّ في اللَّهِ وَالْبُغْضُ في اللَّهِ "[٣].

قال الطيبي: "قوله: (الحب في الله) (في) ههنا بمعنى اللام في قوله: (من أحب لله) للإخلاص إلا أنه أبلغ، أي الحب في جهته ووجهه، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ ﴾ العنكبوت: ٦٩، أي: في حقنا ومن أجلنا ولوجهنا خالصا"[٤]. وذكر المناوي أن في الله بمعنى لأجله [٥] أو في ذات الله لا لشوب رياء ولا هوى[٦]. والآية التي استشهد بها الطيبي معتمدا على الزمخشري[٧] قد ذكر المفسرون معنى أبلغيتها، فمعنى (جاهدوا فينا): أي جاهدوا

---

(١) ينظر: صحيح البخاري، (٣٤٨٢)، (ج٤/ ص١٧٦).

(٢) ينظر: مغني اللبيب، ص٢٢٣–٢٢٥.

(٣) سنن أبي داود، برقم (٤٥٩٩)، (ج٧/ ص٩).

(٤) شرح مشكاة المصابيح للطيبي، (ج٢/ ص٤٩٠).

(٥) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير، للمناوي، (ج١ / ص٣٦٤).

(٦) ينظر: فيض القدير، (ج٢ / ص٢٨).

(٧) في الكشاف، (ج٣ / ص٤٧٠)، (فِينَا: (في حقنا ومن أجلنا ولو جهنا خالصاً).

في مرضاتنا، والدين الذي اخترناه لهم. ودلالة (في) على الظرفية مجازية، فهي ظرفية تفيد المبالغة في التعليل(١).

لن

عن أبي هريرة: "لن تخلو الأرض من ثلاثين مثل إبراهيم خليل الرحمن: بهم تغاثون، وبهم ترزقون، وبهم تمطرون"(٢).

قال المناوي: " و" لن" كـ " لا " في نفي المستقبل لكنه أبلغ وهو حرف مقتضب عند سيبويه وقيل أصله لا أن"(٣). قال الطيبي: "لن لتأكيد النفي في المستقبل وتقريره"(٤).

اعتمد المناوي في الحكم بالأبلغية على (لن) وحكم بأبلغيتها على (لا) وكلاهما حرف نفي يدخل على الفعل المضارع ويفيد النفي فلن تفيد نفي المستقبل، ولا لنفي المستقبل والحال، كقولك: لن يخرج زيد غدا، وفي قوله تعالى: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ القيامة: ١، وقد تدخل (لا) على الماضي، قال تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ القيامة: ٣١، فتنفيه أي لم يصدق ولم يصل، أمَّا (لن) فلا تدخل إلا على المضارع(٥)، ولكن الدلالة التي في (لن) جعلت منه أبلغية ليست في (لا)، قال الزمخشري: "ولن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا أبرح اليوم مكاني فإذا وكدت وشددت قلت لن أبرح اليوم مكاني قال الله تعالى: ﴿ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ ﴾ الكهف: ٦٠، وقال تعالى: ﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾ يوسف: ٨٠، قال الخليل: أصلها لا

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير، (ج٢٠/ص٢٠٧).

(٢) الجامع الصغير من حديث البشير النذير، (٧٣٧٩).

(٣) فيض القدير، (ج٥/ ص٣٨٢).

(٤) شرح المشكاة للطيبي، (ج٣/ ص٨٩٤).

(٥) ينظر: حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، (١٩٨٤م) (١٩٨٤م) ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص٨.

أن فخففت بالحذف وقال الفراء نونها مبدلة من ألف لا وهي عند سيبويه حرف برأسه وهو الصحيح"(١).

إذن فـ(لن) فيها زيادة في المعنى إضافة لما لدلالتها على النفي والاختصاص بنفي المستقبل فقط، والتأكيد على النفي والتشديد فيه.

من

عن أبي هريرة يقول: "قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: من قرأ منكم ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴾ التين: ١، فانتهى إلى آخرها: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ التين: ٨، فَلْيَقُلْ: بَلَى، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ..."(٢)

جاء في المرقاة: (من الشاهدين) أي أنتظم في سلك من له مشافهة في الشهادتين من أنبياء الله وأوليائه، وهذا أبلغ من أنا شاهد. ومن ثم قالوا في: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴾ التحريم: ١٢، وَفِي: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ البقرة: ١٣٠، أَبْلَغُ مِنْ: وَكَانَتْ قَانِتَةً، وَمِنْ أَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ صَالِحٌ؛ لِأَنَّ مَنْ دَخَلَ فِي عِدَادِ الْكَمَالِ وَسَاهَمَ مَعَهُمُ بِالْفَضَائِلِ لَيْسَ كَمَنِ انْفَرَدَ عَنْهُمْ (٣).

فدخول الحرف (من) على كلمة الشاهدين أفاد معنى من معاني (من) فقد ذكر ابن هشام: أن لها معانيَ كثيرة تصل إلى خمسة عشر معنىً، أشهرها: ابتداء الغاية المكانية والزمانية، والتبعيض وبيان الجنس، والظرفية، والبدلية، والمجاورة، والسببية، والزائدة... (٤)، ومنها أنها

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب، ص٤٠٧، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (ج٣/ ص١٢٢٩).

(٢) سنن أبي داود، برقم (٨٨٧)، (ج٢/ ص١٦٣).

(٣) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٢/ ص٧٠٤)، وتحفة الأحوذي، (ج٩/ ص١٩٤).

(٤) ينظر: مغني اللبيب، ص٤١٩-٤٣٣.

تأتي موصوفة إذا دخلت على اسم فيه أل تدل على الجنس، مثل قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾ الأحزاب: ٢٣[١]. وفي هذا السياق نلحظ أن (من) دخلت على كلمة (الشاهدين) وأفادت معنى الشمول في الجنس، أي: وأنا من هذا الجنس الذي شهد بهذه الشهادة، أو التبعيض أي: أنا بعض من هذا الكل، فهو معهم جزء من كل وليس منفردا، كقوله: وأنا شاهد فقط، فليس شهادة الشاهد الواحد كشهادة الكل، وكأن الشهادة ازدادت قوة بهذا المعنى.

ومثل هذا السياق ما جاء "عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: " اللهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبْشَرُوا، وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا"[٢].

قال المناوي: "وقوله من الذين إلخ أبلغ من أن يقول اجعلني أستبشر إذا أحسنت وأستغفر إذا أسأت كما تقول فلان من العلماء فيكون أبلغ من قولك فلان عالم لأنك تشهد له بكونه معدودا في زمرتهم ومعرفة مساهمته لهم في العلم"[٣].

نجد أن المناوي حكم بأبلغية (من) لأجل المعنى الذي دلت عليه وهو أن يكون من جنس المحسنين وأن يُجعل كالجزء منهم، فقوله (من الذين) من أسلوب قولهم: فلان من العلماء، أي له مساهمة معهم في العلم، وأن الوصف كاللقب المشهور له[٤].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب، ص٤٣٣.

(٢) مسند أحمد، برقم (٢٤٩٨٠)، (ج٤١/ ص٤٤٦).

(٣) فيض القدير، (ج٢/ص١٣٥).

(٤) ينظر: شرح المشكاة للطيبي، (ج٢/ ص٤٥١).

ثالثا: الأدوات الثلاثية

إلى

"عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ، قَالَ: إِذَا تَقَرَّبَ العَبْدُ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي مَشْيًا أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً"(١). وفي لفظ آخر: "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: يَعْنِي الرَّبَّ عَزَّ وَجَلَّ: " إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ مِنِّي شِبْرًا، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بُوعًا – أَوْ بَاعًا – وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي بُوعًا – أَوْ بَاعًا – أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً"(٢).

قال ابن حجر: "قوله إذا تقرب العبد إلي شبرا في رواية الإسماعيلي مني وفي رواية الطيالسي إن تقرب مني عبدي، والأصل هنا الإتيان بمن لكن يفيد استعمال إلى بمعنى الانتهاء فهو أبلغ"(٣).

جاء في شرح الساري أن: "هذا تمثيل ومجاز إذ حمله على الحقيقة مُحال على الله تعالى فوصف العبد بالتقرب إليه شبرًا وذراعًا وإتيانه ومشيه معناه التقرّب إلى ربه بطاعته وأداء مفترضاته ونوافله وتقربه تعالى من عبده وإتيانه ومشيه عبارة عن إثباته على طاعته وتقريبه من رحمته"(٤).

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٧٥٣٦)، (ج٩/ ص١٥٧).

(٢) مسند أحمد، برقم (١٠٦١٩)، (ج١٦/ ص٣٦٢).

(٣) فتح الباري، ابن حجر، (ج١٣/ ص٥١٣).

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج١٠/ ص٤٦٤).

وردت (إلى) هنا بمعنى انتهاء الغاية،[1]، وهي حرف جر، ذكر ابن هشام أنّ له ثمانية معانٍ منها: انتهاء الغاية الزمانية والمكانية وهو الأصل فيها[2]، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ ﴾البقرة: ٨٧، وقوله: ﴿ مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾ الإسراء: ١،[3]، والمراد بالغاية المسافة إطلاق اسم الجزء على الكل إذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وهذا معنى: (إلى) لانتهاء الغاية، فيكون المعنى أنه جعل القرب منه غاية بحرف الجر (إلى) وهذا معنى فيه أبلغية واضحة وهو أبلغ.

إنّ

"عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ"(٤).

قال هشام الوقشي: "وَقَوْلُهُ: "إِنَّ الحَمْدَ والنَّعْمَةَ لَكَ" يَجُوْزُ فَتْحُ "إِنَّ" وَكَسْرُهَا وبالوَجْهَينِ جَاءَتِ الرِّوَايَةُ، فَمَعْنَى الفَتْحِ: لَبَّيكَ؛ لأَنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَكَ، وتُسَمَّى هَذِهِ اللَّامُ المُقَدَّرَةُ لامَ العِلَّةِ والسَّبَبِ، كَمَا تَقُوْلُ: زُرْتُكَ طَمَعًا في مَعْرُوْفِكَ، أَي: كَانَتْ زِيَارَتي لِهَذِهِ العِلَّةِ. ومَنْ كَسَرَ الهَمْزَةَ اسْتأنَفَ وَهِيَ أَبْلَغُ في المَعْنَى؛ لأَنَّه يُوْجِبُ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ"(٥).

---

(١) ينظر: جامع الدروس العربية، (ج٧١/ ص٢).

(٢) ينظر: مغني اللبيب، (ج١/ ص١٠٤-١٠٥).

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط١، (١٩٨٤م)، دمشق- الشركة المتحدة للتوزيع، (ج٢/ ص٥٤٦).

(٤) موطأ مالك، برقم (٢٨)، (ج١/ ص٣٣١).

(٥) التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، (ج١/ ص٣٦٣)، وينظر: مشكلات موطأ مالك بن أنس، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: طه بن علي بو سريح التونسي، (٢٠٠٠م)، ط١، بيروت دار ابن حزم، ص١٣٤.

وقد اعتمد الوقشي في إطلاق حكمه بالأبلغية على تحليل المعنى بالاعتماد على كسر همزة (إنّ)، ومن المعلوم أنها حرف مشبه بالفعل، وأبرز استعمالاتها أنها تفيد معنى التوكيد، وذكر كثير من النحاة مواطن كسر همزتها أو فتحها أو جواز الأمرين معا، ومن مواطن وجوب كسر الهمزة: أن تقع بداية الكلام، وإذا وقعت صلة الموصول، وإذا وقعت جوابا لقسم، وإذا حكيت بالقول، وإذا كانت خبراً عن اسم ذات، وإذا جاءت بعد حيث، أو إذا، وإذا وقعت موقع الحال، أو قبل لام معلقة، وتفتح همزتها وجوبا: إذا أولت مع اسمها وخبرها بمصدر، وفيه ثلاثة مواضع إعرابية مقدرة هي: مرفوع، ومنصوب، ومجرور، ويجوز كسر الهمزة أو فتحها: إذا جاءت بعد (حيث) أو (إذ الفجائية)؛ إذا أفادت جملتها التعليل، وإذا جاءت بعد الفاءِ الرابطة لجواب الشرط(١).

وبعد هذا التأصيل لمواطن الكسر والفتح للهمزة وربطها بما نص عليه الوقشي يتبادر إلى الذهن وجود أكثر من علة قامت عليها أبلغية (إن) على (أن)، وهي: أنّ الكسر يدل على أصل الحال، وهو استحقاق الحمد على كل حال، أما فتح الهمزة فيدل على علة الحمد، فهي تعليلية سببية هنا، فالكسر أبلغ لدلالة الاستحقاق(٢)، لذلك حكم لها بالأبلغ، وبعضهم قال: بالكسر أجود، وهو اختيار الجمهور(٣).

---

(١) ينظر: أوضح المسالك، (ج١/ ص٣٣٣-٣٤٠).

(٢) ينظر: الأبلغ في البيان القرآني دراسة في مستويات اللغة، عبد العزيز صالح، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، ٢٠١٥م، ص٨١-٨٢.

(٣) ينظر: العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (ت: ٧٢٤ هـ)، سنة النشر (٢٠٠٦ م). ط١، بيروت – لبنان، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، (ج٢/ ص٩٥٣)، وطرح التثريب في شرح التقريب، (ج٥/ ص٩١)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، (ج٩/ ص١٧٢)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج٣/ ص١١٤).

وعند البحث في أقوال العلماء شراح الحديث نجد أنّهم قد عللوا وبيّنوا أفضليّة الكسر على الفتح وأبلغيته من خلال تتبع المعنى لكسر الهمزة وفتحها، قال الخطابي: "الاختيار في (إنَّ) الكَسرُ؛ لأنّه أَعمُّ وأوسَعُ"(١). فالمراد بإطلاق العموم هو حال الحمد الذي أشرنا إليه.

وقد ورد أنّ أَهلَ العربية يختارون في ذلك الكسر على الفتح وأجمع العلماء على القول بهذه التلبية واختلفوا في الزيادة فيها فيروى بفتح الهمزة وكسرها، فالذي يكسر الهمزة يذهب إلى أنّ (الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ)، والذي يفتحها يذهب إلى أنّ (الْمَعْنَى لَبَّيْكَ؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ لَكَ)، أَيْ: لبيك لهذا السبب(٢)، وقدر بعضهم: أن في (أن) بالفتح، لام مقدرة هي لام العلة والسبب، كما تقول: زرتك طمعاً في معروفك، أي: لهذه العلة، ويقتضي أن تكون التلبية له.

ومن علل أبلغية كسر همزة (إن) أن فيها معنى آخر، أشار إليه المظهري في المفاتيح: وهو المدح؛ لأن كسرها إنما يقتضي الإخبار بأن الحمد والنعمة له على كل حال،(٣)، فيكون المعنى: المدح لك في جميع الأحوال، وفي جميعِ الأزمان، وفي جميع الأفعال والأقوال(٤).

إذن فعلل أبلغية كسر همزة (إنّ) على فتح همزتها في (أنّ)، هي الدلالة على الحال والإشعار بالمدح والدلالة على العموم.

---

(١) أعلام الحديث، (شرح صحيح البخاري)، (ج٢/ ص٨٤٥).

(٢) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (ج١٥/ ص١٢٧-١٣٢)، وينظر: الاستذكار، (ج٤/ ص٤٤).

(٣) ينظر: الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، محمد بن عبد الحق اليفرني (٦٢٥ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (٢٠٠١ م)، ط١، مكتبة العبيكان، (ج١/ ص٣٧١-٣٧٢).

(٤) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح، (ج٣/ ص٢٦٧).

لمّا

عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: "قِيلَ لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ قَالَ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"(١).

قال ابن حجر: "وَلما يلْحق بهم وَهِي أبلغ بِأَن النَّفْيَ بِلَمَّا أَبْلَغُ مِنَ النَّفْيِ بِلَمْ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْحُكْمَ ثَابِتٌ وَلَوْ بَعْدَ اللَّحَاقِ"(٢). و(لمّا) هي حرف نفي يجزم الفعل المضارع، ويفيد نفي الزمن الماضي وتستمر إلى الحال، وقد جاءت في هذا السياق موطنا للحكم بأبلغية لفظها على غيرها من الأدوات، أعني الأداة (لم)، وهي التي تفيد نفي الماضي فقط، قال القسطلاني في لمّا: "وهي أبلغ من لم فإن النفي بلما أبلغ؛ لأنّه يستمر إلى الحال"(٣).

قال الزمخشري: "ولم ولما لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه إلا أن بينهما فرقاً وهو أن لم يفعل نفي الفعل ولما يفعل نفي قد فعل وهي لم ضمت إليها ما فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار واستطال زمان فعلها ألا ترى أنك تقول ندم ولم ينفعه الندم أي عقيب ندمه وإذا قلته بلما كان على معنى أن لم ينفعه إلى وقته ويسكت عليها دون أختها في قولك خرجت ولمّا، أي: ولمّا يخرج"(٤).

ويمكن القول أن من علل أبلغية (لمّا)، استمرار النفي إلى الحال، وكذلك المعنى السياقي الذي تدل عليه وهو الإشعار بالتوقع، أي توقع اللحاق بهم، كونه ساعياً يرجو الحصول على

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٦١٧٠)، (ج٨/ ص٣٩).

(٢) فتح الباري لابن حجر، (ج١٠/ ص٥٥٩).

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج٩/ ص١٠٢).

(٤) المفصل في صنعة الإعراب، ص٤٠٥.

هذه المرتبة[1]، قال النووي: "ثم إنه لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ مَعَهُمْ أَنْ تَكُونَ مَنْزِلَتُهُ وَجَزَاؤُهُ مِثْلَهُمْ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ"[2]، ومن علل الأبلغية كذلك جميع ما اختصت به (لمّا) عن (لم) لتعلق الأحكام بمعنى النفي وأشهرها: امتداد النفي بـ(لمّا)، من حين الانتفاء في الماضي إلى حال المتكلم، نحو (ندم زيد ولمّا ينفعه الندم)، فعدم النفع متصل بحال المتكلم، والمعنى استغراق النفي ليشمل الماضي المتصل مع الحال معا، وكذا في منفي (لمّا) لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في (لم)، وكونه جائز الحذف إذا دل عليه دليل، وعلل هذا الأحكام كلها أن (لم) لنفي (فَعَلَ)، و(لمّا) لنفي (قد فَعَلَ)[3].

يتبيّن لنا أن كل ما تحمله (لمّا) من دلالات في المعنى وزيادة في البناء على (لم)، يجعل صورة الحكم بالأبلغية واضحة جليّة لفظا ومعنى.

---

(١) ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٣١ هـ)، تحقيق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، (٢٠١٢ م)، ط١، سوريا- دار النوادر، (ج١٥/ ص٢٠٨)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، (ج٢٢/ ص١٩٨).

(٢) شرح النووي على مسلم، (ج١٦/ ص١٨٦).

(٣) ينظر: الأبلغ في البيان القرآني دراسة في مستويات اللغة، ص١٨٩-١٩٠.

المبحث الثالث

الأبلغ في الأساليب النحوية

أولا: أسلوب الذكر

عن أبي هُرَيْرَةَ، قال: "قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ؟ قَالَ: " لَقَدْ ظَنَنْتُ أَنَّكَ أَوَّلُ مَنْ يَسْأَلُ عَنْهَا لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ، مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُصَدِّقُ لِسَانُهُ قَلْبَهُ، وَقَلْبُهُ لِسَانه"(١).

قال ابن حجر: "قَوْلِهِ أَسْعَدُ إِشَارَةً إِلَى اخْتِلَافِ مَرَاتِبِهِمْ فِي السَّبَقِ إِلَى الدُّخُولِ بِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِهِمْ فِي الْإِخْلَاصِ وَلِذَلِكَ أَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ مِنْ قَلْبِهِ مَعَ أَنَّ الْإِخْلَاصَ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ لَكِنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الْجَارِحَةِ أَبْلَغُ فِي التَّأْكِيدِ وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَظْهَرُ مَوْقِعُ قَوْلِهِ أَسْعَدُ وَأَنَّهَا عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّفْضِيلِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِ بَعْضِ الشُّرَّاحِ الْأَسْعَدُ هُنَا بِمَعْنَى السَّعِيدُ لِكَوْنِ الْكُلِّ يَشْتَرِكُونَ فِي شَرْطِيَّةِ الْإِخْلَاصِ لِأَنَّا نَقُولُ يَشْتَرِكُونَ فِيهِ لَكِنَّ مَرَاتِبَهُمْ فِيهِ مُتَفَاوِتَةٌ"(٢).

نلحظ أنّ ورود الحكم بالأبلغية هو لتخصيص ذكر القلب وإسناده للفعل الذي يكون محله القلب وهو أبلغ في المعنى لزيادة التأكيد في ذكره، كقولك: أبصرته عيني وسمعته أذني، حيث أسندت الفعل إلى الجارحة وهي العين أو الأذن(٣)، وفي الحديث أسند القلب للصدق وهو

---

(١) تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير للبخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، إعداد: محمد بن عبد الكريم بن عبيد، سنة النشر (١٩٩٩ م)، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، برقم (٦٣٥)، (ج١/ ص١٠٧٠).

(٢) فتح الباري لابن حجر، (ج١١/ ص٤٤٣).

(٣) ينظر: الكشاف، (ج١/ ص٣٥٧)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج٩/ ص٣٢٨).

محله فهو أصل الصدق والإخلاص الذي يشترك فيه الكل، لكن مراتبهم فيه متفاوتة(١)، وأمّا اللسان فهو صورة ظاهرة عن القلب، لذلك ذكره وخصّه لأهميته ولعلو منزلته؛ ولأنّ محل الصدق القلب وليس اللسان؛ ولأن أفعال القلوب أعظم من أفعال سائر الجوارح فهي تابعة له، بل هو أساس الخير والشر، وإنما قال يصدّق قلبه لسانه؛ لأنّ علامات صدق القلب تظهر على هذه الجارحة وفيه أيضًا حثّ لمراجعة الإنسان قلبه وتفقده وتعهده بالصدق(٢).

ومع أن الإخلاص محله القلب لكن إسناد الفعل إلى الجارحة خرج لمعنى أبلغ وهو التأكيد إلّا أن الجكني (ت ١٣٥٤هـ) يرى أن هذا أبلغ من التأكيد وهو مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥ﴾البقرة: ٢٨٣(٣).

ثانيا: أسلوب التنكير:

"عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَخْطُبُ قالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطِي اللهُ وَلَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مستقيمًا حتَّى تقومَ السَّاعَةُ أَو حتَّى يأتِيَ أَمْرُ اللهِ"(٤).

قال ابن ملقن: "وقوله: "من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين" هو شرط وجزاؤه، وهما مجزومان، ومن لا يريد به خيرًا فلا يفقهه فيه وأتى بالخير منكرًا؛ لأنه أبلغ، فكأنه قَالَ: عَلَى

---

(١) ينظر: السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير، (ج١/ ص٢٠٩).

(٢) ينظر: الأبلغ في البيان القرآني دراسة في مستويات اللغة، ص١٩٦-١٩٧.

(٣) ينظر: كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، (ج٣/ ص٣٨١).

(٤) صحيح البخاري، برقم (٧٣١٢)، (ج٩/ ص١٠١).

النفي لا يريد به خيرًا من الخير، والمراد (بالدين): الإسلام، ومنهم من فسر الفقه في الدين بالفقه في القواعد الخمس ويتصل بها الفروع"[١].

نلحظ هنا أن التنكير حمل الأبلغية التي حكم بها الشارح، ومعنى هذا أنهم يتتبعون دلالات اللفظ أينما وجدت، وقد اعتمد الشارح في حكمه بالأبلغية على تنكير كلمة (خيرًا)، وهي مفعول به لـ (يُرد)، ومن المعلوم أن التنكير يفيد العموم، وكذا في الحديث، وهذا ما أشار إليه القسطلاني بقوله: (من يرد الله به خيرًا) أي جميع الخيرات، أو خيرًا عظيمًا، (يفقهه) أي: يجعله فقيهًا (في الدين) والفقه لغة الفهم والحمل عليه هنا أولى من الاصطلاحي ليعم فهم كل من علوم الدين، ومن موصول فيه معنى الشرط كما مرّ، ونكر خيرًا ليفيد التعميم؛ لأن النكرة في سياق الشرط وفي سياق النفي أو التنكير؛ تفيد التعظيم والتعميم؛ إذ إن المقام يقتضيه، ولذا قدر بجميع وعظيم[٢]، وقيل: (خيرًا)، أي: منفعة ونكره للتعميم، أو: نكره للتفخيم، أي: خيرًا كثيرًا، ومعناه: خيرًا كاملًا[٣]، جاء في المنهل الحديث: أنّه نكَّر (خيرًا) ليشمل في تنكيره (القليل والكثير)، بناءً على أنَّ التفقه في الدين موزَّع؛ يزيد وينقص على مختلف الفقهاء[٤].

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث (٢٠٠٨ م)، ط١، دمشق- سوريا، دار النوادر، (ج٣/ ص٣٤٦).

(٢) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج١/ ص١٧٠).

(٣) ينظر: منحة الباري بشرح صحيح البخاري، (ج١/ ص٢٨١)، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج١/ ص٢٨٣)، ومرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه والقول المكتفى على سنن المصطفى، (ج٢/ ص٢٦٥).

(٤) ينظر: المنهل الحديث في شرح الحديث، موسى شاهين لاشين، سنة النشر(٢٠٠٢م)، ط١، دار المدار الإسلامي، (ج١/ ص٤٦).

يتبين لنا أنّ جميع معاني لفظ التنكير لكلمة (خيرًا)، بمعنى (التكثير والتعميم والتعظيم). راجعة لما يقتضيه المقام من أن الفقيه أحرص على جمع وفهم كل الأمور التي فيها خير فيحصله، وبه يعرف الشر فيجتنبه.

وكذا جاء في التنكير عن مُحمد بنِ عَبَّادٍ بنِ جَعْفَرٍ قال: "قَعَدْنَا إلى عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ فَسَمِعْتُهُ يقُولُ: سَأَلَ رَجُلٌ رسولَ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليهِ وسلم فقال: ما الحاجُّ؟ فقال: " الشَّعِث التَّفِلُ ... فقامَ آخرُ فقال يا رسولَ اللَّهِ: أيُّ الحجّ أفضل؟ فقال: العَجّ والثَّجُّ (العج بالفتح رفع الصوت بالتلبية والثج: سيلان دماء الهدي والأضاحي يقال ثجه يثجه ثجًا يقال، وروى أفضل الحج: العج والثج) فقامَ آخرُ فقال يا رسولَ اللَّهِ: ما السَّبيلُ؟ فقال: " زَادٌ ورَاحِلَةٌ "(١). أي: نفقة الأكل والركوب (٢). والتنكير في هذا المقام أبلغ من التعريف؛ لأنه يدل على أن من ملك أي زاد كان وأي راحلة كانت؛ فقد وجد السبيل للحج، حيث أنه لم يقل زاد وبعير، ولا زاد وناقة، ولا زاد وجمل، فإنه كان يجب وجود أي بعير كان، سواءً أكان يبلغه البيت أم لا، وقوله: (زاد وراحلة) الراحلة هي البعير القوي الذي يتحمل السفر والحمل؛ فاستغنى عن ذلك التقدير فنكرها حينئذ ليدل على أنه: أي راحلة، (٣).

لقد حمل معنى التنكير دلالة قيمة على حقيقة الدنيا، ولا سيما في سياق الحج ومعانيه، فـ(زاد وراحلة) يبلغ بها الحاج بغيته من قصده، ليدل على إيثار الزهد فى الدنيا وأخذ البلغة

---

(١) مسند الشافعي ترتيب السندي، برقم (٧٤٤)، (ج١/ ص٢٨٤).

(٢) ينظر: مسند الشافعي ترتيب السندي، ص ٧٩٨.

(٣) ينظر: الشافي في شرح مسند الشافعي، (ج٣/ ص٢٦٧).

منها والكفاف، فكما لا يحتاج المسافر إلى أكثر مما يبلغه إلى غاية سفره، فكذلك لا يحتاج المؤمن في الدنيا إلى أكثر مما يبلغه المحل(١).

ثالثا: أسلوب التقديم والتأخير

"عَنْ عَامِرِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: الغَنِيمَةُ البَارِدَةُ الصَّوْمُ فِي الشِّتَاءِ"(٢). وفي لفظ آخر للإمام أحمد: " الصَّوْمُ فِي الشِّتَاءِ الْغَنِيمَةُ الْبَارِدَةُ "(٣).

جاء في التنوير: "(الصوم في الشتاء الغنيمة الباردة) أي كالغنيمة الباردة فهو من بليغ التشبيه أو من الاستعارة على الخلاف ويأتي بلفظ: "الغنيمة الباردة الصوم في الشتاء" وهو أبلغ"(٤).

نلحظ في أسلوب التقديم والتأخير بلاغة يراد بها الاختصاص والتنبيه، وفي الأول نجد أنَّه يحمل الأبلغية ففيه تقديم الغنيمة على الصوم، وفي الحديث الثاني قُدِّم الصومُ على الغنيمة، وهذا التركيب فيه تداخل بين علم النحو من جانب المعاني المترتبة على التقديم والتأخير، وبين علم البلاغة من جانب البيان بما يحمله من تشبيه أو استعارة، والحكم بأبلغية تقديم (الغنيمة الباردة) على (الصوم في الشتاء) إنما هو لحمله معنى المبالغة، ولكي ينبه على معنى الاختصاص، وعليه يبلغ الصوم في هذا المعنى مالا يبلغ غيره(٥). ذكر الطيبي: أنَّ هذا التركيب من قلب التشبيه؛ لأن الأصل الصوم في الشتاء كالغنيمة الباردة، وفيه من المبالغة أن

---

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، (٢٠٠٣م) ط٢، الرياض، مكتبة الرشد، (ج١٠/ ص١٤٩).

(٢) سنن الترمذي، برقم (٧٩٧)، (ج٢/ ص١٥٤).

(٣) مسند أحمد، برقم (١٨٩٥٩)، (ج٣١/ ص٢٩٠).

(٤) التنوير شرح الجامع الصغير، (ج٧/ ص٧٥).

(٥) ينظر: مشكاة المصابيح، (ج٧ / ص١٩٠).

الأصل في التشبيه أن يلحق الناقص بالكامل، كما يقال: زيد كالأسد، فإذا عكس وقيل: الأسد كزيد، ويجعل الأصل كالفرع، والفرع كالأصل يبلغ التشبيه إلى الدرجة القصوى في المبالغة[١] ونجد البلاغيين يتناولون هذا التقديم والتأخير في باب التشبيه، فقد لاحظوا أنّ عاقد التشبيه قد يحلو له أحياناً أن يعكس الحكم، فيجعل المشبَّهَ في كلامه مشبّهاً به، ويجعل المشبّه به مُشَبَّهاً، ليَدُلَّ بصنيعه هذا على أنّ وجود وجْهِ الشّبَه في المشبَّه أقوى وأظهر من وجوده في المشبَّهِ به.

وقد راق للبيانيين هذا الفنّ، فوضعوا له اسم التشبيه المقلوب[٢]، ففيه يجعل الناقص مشبها به، والقصد هو الادعاء؛ لأنّه أكمل[٣]. وعليه كأنه لا غنيمة باردة إلّا الصوم في الشتاء فهي مختصة به.

رابعا: أسلوب الاستفهام

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنًى: "أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، أَفَتَدْرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟، قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: بَلَدٌ حَرَامٌ، أَفَتَدْرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: شَهْرٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا..."[٤].

---

(١) ينظر: شرح المشكاة للطيبي، (ج٥/ ص١٦١٥).

(٢) ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن الميداني، (١٩٩٦م)، دمشق، ط١، دار القلم، ص٦١٧.

(٣) ينظر: مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، سنة النشر (١٤١١هـ)، ط١، دار الفكر، ص١٩٤.

(٤) صحيح البخاري، (١٧٤٢)، (ج٢/ ص١٧٧).

قال ابن ملقن: وقوله: " ("أَيُّ يَوْمٍ؟ " و"أَيُّ بَلَدٍ؟ " "أَيُّ شَهْرٍ؟ ") خرج مخرج الاستفهام، والمراد به: التقرير؛ لأنه أبلغ، وأتى فيها على معالم الدين كلها فيسمع الحاضر، ويبلغ الغائب؛ لتقوم الحجة وتنقطع المحجَّة، وكرر تأكيدًا، ومثَّل باليوم، وبالشهر، وبالبلد؛ ليؤكد تحريم ما حرم من الدماء، والأموال، والأعراض"(١).

أيُّ: اسم استفهام معرب يُطلبُ به تعيين الشيء وتأتي مضافة إلا في النداء والحكاية، يقال: جاءني رجل فتقول: أي يا هذا، وجاءني رجلان، فتقول: أيان، وجاءني رجال، وتكون واجبة الصدارة في الكلام، نحو "أيُّ رجلٍ جاءَ؟ وأيَّةُ امرأة جاءت؟"، ومنه قوله تعالى:﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾التوبة: ١٢٤ ؟ (٢).

اعتمد الشارح في الحكم بأبلغية (أي) الاستفهامية على المعنى الذي أفادته في الطلب وهو (التقرير)، مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾طه: ١٧، قرره ليقول سيدنا موسى – عليه السلام–: هي عصاي(٣).

خامسا: أسلوب: النداء

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلاَمٍ، قَالَ: "لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ انْجَفَلَ النَّاسُ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجِئْتُ فِي النَّاسِ لأَنْظُرَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا اسْتَبَنْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَفْتُ أَنَّ وَجْهَهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ وَكَانَ أَوَّلُ شَيْءٍ تَكَلَّمَ

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، (ج١٢/ ص١٥١)، وينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (ج١٠/ ص٧٧).

(٢) ينظر: مغني اللبيب، ص١٠٩، وجامع الدروس العربية، (ج٢٤/ ص٢).

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، مصدر الكتاب: شبكة مشكاة الإسلامية www.almeshkat.net، ص١٣٦٢.

بِهِ أَنْ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلاَمَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا وَالنَّاسُ نِيَامٌ تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ بِسَلاَمٍ"(١).

قال العثيمين: "اعلم أن خطاب الشرع إذا صدر بالنداء، دل ذلك على أهمية هذا الخطاب؛ لأن النداء يوجب تنبه المخاطب، فإنه فرق بين أن تقول الكلام مرسلا وبين أن تنادي من تخاطب، فالثاني يكون أبلغ في التنبيه والانتباه"(٢).

(أيُّ): حرف له قسمان: الأول: أن يكون حرف نداء، كقولك: أي زيد. وفي الحديث أي رب. وهي لنداء البعيد. وقيل: للقريب، كالهمزة، وقيل: للمتوسط. وقد تمد، فيقال: آي. حكاها الكسائي، وقال: بعضهم يجوز مدها، إذا بعدت المسافة. فيكون المد فيها دليلاً على البعد. الثاني: أن تكون حرف تفسير، وهي أعم من أن المفسرة؛ لأن أي تدخل على الجملة والمفرد، وتقع بعد القول وغيره. وذهب قوم إلى أن أي التفسيرية اسم فعل، معناه عوا أو افهموا(٣).

قال ابن عقيل: "لا يخلو المنادى من أن يكون مندوبا أو غيره فإن كان غير مندوب فإما أن يكون بعيدا أو في حكم البعيد كالنائم والساهي أو قريبا فإن كان بعيدا أو في حكمه فله من حروف النداء يا وأي وآ وهيا وإن كان قريبا فله الهمزة نحو أزيد أقبل وإن كان مندوبا وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه فله وا نحو وازيداه"(٤).

وتأتي (أي)، ليتوصل بها إلى نداء ما فيه (أل) نحو: {يأيها الإنسانُ ما غرَّك بربك الكريم}. وهي مبنية(٥).

---

(١) سنن الترمذي، برقم (٢٤٨٥)، (ج٤/ ص٢٣٣).

(٢) شرح رياض الصالحين، (ج٥/ ص١٩٨).

(٣) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ص٣٩.

(٤) شرح ابن عقيل، (ج٣/ ص٢٥٥-٢٥٦).

(٥) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، (ت ١٣٩٨هـ)، ط١٥، دار المعارف، ص٢٤٥.

نلحظ في هذه المسألة أن النبي عليه الصلاة والسلام اختار لفظة (أي) دون غيرها من أخواتها، وهذا الاختيار جعل الشارح يستند في حكمه على معنى أفادته هذه اللفظة وهو التفخيم من شأن الخطاب فهذا يزيد على معنى النداء وطلب الانتباه، وهذا ما أراده الشارح بقوله: أبلغ في التنبيه والانتباه. ومعناه أنّ الخطاب الذي يتلوه معني به السامع ويسترعي الانتباه أكثر من غيره لعظم ما يقال، ففي هذا المقام يحتاج السامع لمثل هذا النداء لتنشيط ذهنه وشحذ همته لاستقبال الخطاب بلذة الانتباه والإنصات؛ لما يقتضيه المقام.

ومن أسلوب النداء ما جاء في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، فَقُلْتُ لَهُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَرَأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ أَخْبِرْنِي مَا تَقُولُ؟ قَالَ: "اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ أَنْقِنِي مِنْ خَطَايَايَ كَالثَّوْبِ الْأَبْيَضِ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَ "(١).

قال ابن رسلان:" (اللهم) فيه تقديم اللهم في الدعاء حتى قال بعضهم: إنها أبلغ من يا الله، وقيل: إنها إياها ثم حذف منها وعوض"(٢).

اعتمد الشارح في حكم الأبلغية على المعنى الذي يحمله حرف الميم الذي يدل على الجمع في أسلوب النداء، ولا شك أن هذا الحكم فيه من الدقة والغوص في المعنى العميق للفظ الحديث لدى الشارح، وكثيرًا ما ترد كلمة (اللهم) في أسلوب النداء لغرض الدعاء: وأصلها يا الله فحذفت يا النداء تبركًا بسبق الاسم الأعظم الله، ثم عوض عنها بالميم(٣)؛ لذا قيل: إن

---

(١) سنن أبي داود، برقم (٧٨١)، (ج٢/ ص٨٦).

(٢) شرح سنن أبي داود لابن رسلان، (ج٤/ ص٤٤٤).

(٣) ينظر: همع الهوامع، (ج٢/ ص٦٣).

معناها يا الله؛ ولأن الميم تدل على الجمع، في (اللهم) فهي دعاء له بجميع أسمائه؛ إذ الميم يُشعر بالجمع، أو كأن من ينادي الله عز وجل قد جمع قلبه ولسانه على هذا الدعاء، إذن فهي تدل على الجمع وفيه معنى أبلغ من لو قال: (يا الله)(١).

ولفظ (اللهم) يُستعمل على ثلاثة أنحاء: للنداء المحض، والإيذان بندرة المستثنى؛ كقولهم في أثناء الكلام: اللهم إلا أن يكون كذا وكذا، والدلالة على تيقّن المجيب من الجواب المقترن هو به؛ كقولك لمن قال: أزيد قائم: اللهم نعم، أو: اللهم لا؛ كأنه يناديه: تعالى؛ مستشهداً على ما قال في الجواب(٢).

سادسا: أسلوب النفي

"عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ"(٣).

قال النووي: "(فلا يؤذي جارَه) فكذا وقع في الأصول (يؤذي) بالياء في آخره وروينا في غير مسلم (فلا يؤذ) بحذفها وهما صحيحان فحذفها للنهي وإثباتها، على أنه خبر يراد به النهي فيكون أبلغ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا ﴾ البقرة: ٢٣٣، على قراءة من رفع ومنه قوله –صلى الله عليه وسلم–: (لا يبيع أحدكم على بيع أخيه) ونظائره كثيرة والله أعلم"(٤).

---

(١) ينظر: شرح أبي داود للعيني، (ج٢/ ص٣٥٧)، وفتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، (ج١/ ص٤٨٨).

(٢) ينظر: شرح أبي داود للعيني، (ج٢/ ص٣٥٧)، وينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (ج٢/ ص٢١).

(٣) صحيح البخاري، برقم (٥١٨٥)، (ج٧/ ص٢٦).

(٤) شرح النووي على مسلم، (ج٢٥/ ص٢٠).

أي لا ينبغي له أصلا أن يؤذي جاره، فالنفي متحقق بالأصل، وما استشهد به النووي من القراءة بالرفع هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو (لا تضار والدة) بالرفع على الخبر، باعتبار أن (لا) نافية، وحجتهما قوله قبلها: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾البقرة: ٢٣٣، فأتبعا الرفع نسقا عليه وجعلاه خبرًا بمعنى النهي(١).

وكذا جاء في الحديث "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيّ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ: لاَ يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ وَلاَ يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ وَلاَ تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلاَ عَلَى خَالَتِهَا وَلاَ تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلاَقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِئَ صَحْفَتَهَا وَلْتَنْكِحْ فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا"(٢).

قال النووي: "قَوْله صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَا يَخْطُب الرَّجُل عَلَى خِطْبَة أَخِيهِ وَلَا يَسُوم عَلَى سَوْم أَخِيهِ)، كَذَا هُوَ فِي جَمِيع النُّسَخ (وَلَا يَسُوم) بِالْوَاوِ، وَهَكَذَا (يَخْطُب) مَرْفُوع، وَكِلَاهُمَا لَفْظه لَفْظ الْخَبَر، وَالْمُرَاد بِهِ النَّهْي، وَهُوَ أَبْلُغ فِي النَّهْي؛ لِأَنَّ خَبَر الشَّارِع لَا يُتَصَوَّر وُقُوع خِلَافه، وَالنَّهْي قَدْ تَقَع مُخَالَفَته، فَكَانَ الْمَعْنَى: عَامِلُوا هَذَا النَّهْي مُعَامَلَة الْخَبَر الْمُتَحَتِّم"(٣).

وهنا نجد النووي أكثر بيانا لعلة الأبلغية، فهي متحققة بأنه لا ينبغي أن يخالف حكم الشارع. ولهذا نجد أهل المعاني يقررون أنه قد يُراد من الخبر في الجملة الخبريَّة النهي كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾ البقرة: ١٩٧، أي: فَلاَ يَرْفُثْ ولاَ يَفْسُقْ ولا يُجَادِلْ (٤).

---

(١) ينظر: حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، (ت حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ص١٣٦.

(٢) صحيح مسلم، برقم (١٤٠٨)، (ج٢/ ص١٠٢٩).

(٣) شرح النووي على مسلم، (ج٥/ ص٩٦).

(٤) ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، (ج١ / ص١٣٢).

ومثلهما ما جاء في حديث "أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ" (١).

قال الطيبي: ": الياء في قوله: "لا يتمنى" مثبتة في رسم الخط ويحتمل أن بعض الرواة أثبتها في كتب الحديث، فلعله نهي ورد على صيغة الخبر، والمراد منه لا يتمن، فأجرى مجرى الصحيح، ويحتمل أن بعض الرواة أثبتها في الخط، فروى على ذلك. "قض": "لا يتمنى": نهي أخرج في صورة النفي للتأكيد. أقول: هذا أولى، ونظيره قوله تعالى: " الزاني لا ينكح إلا زانية" الكشاف: عن عمرو بن عبيد: (لا ينكح) بالجزم على النهي، والمرفوع أيضًا فيه معنى النهي، ولكن أبلغ وأوكد، كما أن رحمك الله ويرحمك أبلغ من ليرحمك الله. أقول: وإنما كان أبلغ؛ لأنه قدر أن المنهي حين ورد النهي عليه انتهي عن المنهي عنه، وهو يخبر عن انتهائه، ولو ترك علي النفي والإخبار المحض لكان أبلغ، كأنه يقول: لا ينبغي للمؤمن المتزود للآخرة، والساعي في ازدياد ما يثاب عليه من العمل الصالح أن يتمنى ما يمنعه عن البر والسلوك لطريق الله"(٢).

إذن فورود النهي في صورة النفي مبالغة في المعنى المراد(٣)، كما وضحه الطيبي أجزل التوضيح. وقد أورد ابن حجر روايات أخرى بعدما قرر في رواية الأصل أنها لفظ نفي بمعنى النهي، فذكر أنها في رواية الكشميهني: (لا يتمن) على لفظ النهي، ووقع في رواية معمر

(١) صحيح البخاري، برقم (٥٦٧٣)، (ج٧/ ص١٢١).

(٢) شرح مشكاة المصابيح للطيبي، (ج٤/ ص١٣٦١).

(٣) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٥ / ص٣١٠).

الآتية في التمني بلفظ: (لا يتمنى) للأكثر وبلفظ: (لا يتمنين) للكشميهني، وكذا هو في رواية همام عن أبي هريرة بزيادة نون التأكيد(١).

سابعا: أسلوب الشرط والجزاء

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الجُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ"(٢).

وفي لفظ آخر عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ جَاءَ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ"(٣).

قال ابن ملقن: "ورواية: (من جاء) أبلغ؛ لأنّه شرط وجزاء، فهو يتناول كل جاء، وإذا جاء، وإن أعطى معنى الشرط فليس بشرط حقيقي، وقوله: "فليغتسل" أمر، وهو مجزوم؛ لأنّه جواب الشرط، وهو أبلغ في الدلالة عَلَى ثبوت الغسل وتقريره والحث عليه، وقد أسلفنا في باب: وضوء الصبيان قريبًا خلاف العلماء في وجوبه، وأن أكثر الفقهاء عَلَى عدم الوجوب، والمراد التأكد"(٤).

أسلوب الشرط والجزاء يقتضي جملتين، فإن كانتا فعليتين كقولك: (إن تضرب أضرب)(٥)، يكونان على أربعة أنحاء كالآتي:

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر، (ج١٠ / ص١٣٠).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٨٧٧)، (ج٢/ ص٢).

(٣) المعجم الكبير للطبراني، برقم (١١٤٦٨)، (ج١١/ ص١٩٣).

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، (ج٧/ ص٣٨١).

(٥) ينظر: علل النحو، أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (١٩٩٩م)، ط١ الرياض- مكتبة الرشد، ص١٩٨.

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين نحو إن قام زيد قام عمرو ويكونان في محل جزم ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾الإسراء: ٧، والثاني: أن يكونا مضارعين نحو إن يقم زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى:﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾البقرة: ٢٨٤، والثالث: أن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا نحو إن قام زيد يقم عمرو ومنه قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا ﴾ هود: ١٥، والرابع: أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا وهو قليل(١)، ومن الأدوات الاسمية التي تجزم فعلين(من) وتجزم فعل الشرط وجواب الشرط نحو: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ) و(إذا) وتكون للزمان المستقبل، ويدخل فيها معنى الشرط والجزاء ولا بد أن يذكر بعدها الفعل، نحو (إذا ذهبتَ ذهبتُ)(٢)، وإذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم والرفع والنصب(٣)، أفاد أسلوب الشرط الوجوب والأداة من التأكيد والتعميم فجاء الحكم بالأبلغية، قال الحافظ العراقي: "فَلْيَغْتَسِلْ وَهَذِهِ الصِّيغَةُ حَقِيقَةٌ فِي الْوُجُوبِ"(٤)، يعني: الشرط والجزاء.

وقد جاء الحديث في بيان توكيد المجيء للصلاة في يوم الجمعة ووجوب الغسل فيها بأسلوب الشرط بأكثر من رواية وما يخص هذا الموطن الرواية التي فيها الأداة (من) والثانية (إذا) فكانت (من) شاهدًا على أبلغيتها في الحديث فيما تحمله من معنىً وهو (التأكيد والتعميم).

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل، (ج٤/ ص٣٣).

(٢) ينظر: الأصول في النحو، (ج٢/ ص١٦)، وعلل النحو، ص٢٣٣.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل، (ج٤/ ص٢٧-٣٩).

(٤) طرح التثريب في شرح التقريب، (ج٣/ ص١٦٦).

وقد يكون لفظ: (جاء أحدكم) فيه نوع من التعميم بسبب إضافة (أحد) إلى ضمير الجمع، ويعمُّ الرجل والنساء والصبيان[١]، ولكن التعميم في لفظة (من) هي أصالة تفيد التعميم[٢].

أما (إذا) فتعيين الوقت فيه يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده، وإن لم يكن مضافا إليه، كما يحصل في قولنا: زمانا طلعت فيه الشمس، وفيه نظر؛ لأنّه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له، لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة (إذا) يكفي لتخصيصها، فهي بمعنى متى، أي: متى جاء فليغتسل[٣].

---

(١) ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، (ج٤/ ص٢٥١)، وينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج٢/ ص١٥٦).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب – أبو البقاء العكبري أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق: غازي مختار طليمات، (١٩٩٥م)، ط١، دمشق– دار الفكر، (ج٢/ ص٥٣).

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية، (ج٣/ ص١٩٠–١٩١).

الفصل الثالث

الحكم بالأبلغ في الألفاظ

المبحث الأول: الأبلغ في الأسماء

المبحث الثاني: الأبلغ في الأفعال

المبحث الأول

الأبلغ في الأسماء

الأحد – الواحد

"عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا كلها دَخَلَ الجَنَّةَ، هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ... الأَحَدُ... الشهِيْدُ، الوَاحِدُ، ذَا الطَّول، ذَا المَعَارِج، ذَا الفَضْل، الخَلَّاقُ، الكَفِيلُ، الجَلِيلُ" (١).

جاء في فيض القدير: " (الأحد) الذي انقسامه مستحيل قال الأفلشي: الفرق بينه وبين الواحد أن الواحد هو الذي ليس بمنقسم ولا متحيز فهو اسم لعين الذات فيه سلب الكثرة عن ذاته والأحد وصفا لذاته فيه سلب النظير والشريك عنه فافترقا، وقال السهيلي: أحد أبلغ وأعم ألا ترى أن (ما في الدار أحدا)، أبلغ من (ما فيها واحد) وقال بعضهم: قد يقال إنه الواحد في ذاته، وصفاته وأفعاله والأحد في وحدانيته إذ لا يقبل التغير ولا التشبه بحال"(٢).

قال ابن منظور: إن الأَحد هو الفرد الذي لم يزل وحده ولم يكن معه آخر وهو اسم بني لنفي ما يذكر معه من العدد تقول ما جاءَني أَحد والهمزة بدل من الواو، وأَصله وَحَدٌ؛ لأَنّه من الوَحْدة والأَحَد بمعنى الواحد وهو أَوَّل العدد تقول أَحد واثنان وأَحد عشر وإِحدى عشرة وأَما قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ الإخلاص: ١، فهو بدل من الله؛ لأَن النكرة قد تبدل من المعرفة كما قال الله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ العلق: ١٥ (٣).

---

(١) الجامع الصغير من حديث البشير النذير، برقم (٢٣٦٨)، (ج١/ ص٢٠١).

(٢) فيض القدير، (ج٢/ ص٤٩١).

(٣) ينظر: لسان العرب (أحد)، (ج٣/ ص٧٠).

وروى الأَزهري عن أَبي العباس أَنه سئل عن الآحاد أَهي جمع الأَحَدِ؟ فقال: معاذ الله ليس للأَحد جمع، ولكن إِن جُعلت جمعَ الواحد فهو محتمل، مثل: شاهِد وأَشْهاد، قال: وليس للواحد تثنية ولا للاثنين واحد من جنسه، قال أَبو إِسحق النحوي: الأَحد شيء بني لنفي ما يذكر معه من العدد و(الواحد) اسم لمفتتح العدد و(أَحد) يصلح في الكلام في موضع الجحود و(واحد) في موضع الإِثبات، يقال: ما أَتاني منهم أَحد فمعناه لا واحد أَتاني ولا اثنان وإِذا قلت جاءني منهم واحد، فمعناه أَنه لم يأْتني منهم اثنان فهذا حدُّ (الأَحَد) ما لم يضف فإِذا أُضيف قرب من معنى الواحد وذلك أَنك تقول: قال أَحد الثلاثة كذا وكذا، وأَنت تريد واحداً من الثلاثة و(الواحدُ) بني على انقطاع النظير وعَوَزِ المثل، والوحِيدُ بني على الوَحْدة والانفراد عن الأَصحاب من طريق بَيْنُونته عنهم، وقولهم: لست في هذا الأَمر بأَوْحَد أَي لست بعادم فيه مثلاً أَو عِدْلاً الأَصمعي تقول العرب: ما جاءَني من أَحد ولا تقول قد جاءَني من أَحد ولا يقال إِذا قيل لك ما يقول ذلك أَحد بَلى يقول ذلك أَحد(١).

وميّز ابن دريد بين الأَحَد والواحد، وذكر أنه لا يُستعمل أَحد في معنى واحد، فتقول: رأيت أَحدَ الرجلين ولا تقول واحد الرجلين، وتقول: رأيت أحد عشر، ولا يُستعمل واحد هاهنا إلا أن تريد واحداً وعشرة. ورجل واحد: منفرد، وقوم أُحْدان، ورجل أوحد وقوم وُحْدان. وأُحاد أُحاد: واحد واحد"(٢).

---

(١) ينظر: لسان العرب، (أحد)، (ج٣/ ص٤٤٦).

(٢) ينظر: جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (١٩٨٧)، ط١، بيروت، دار العلم للملايين، (أحد)، (ج١/ ص٢٥٥).

ويمكن أن نجمل الفروق بين (الأحد) و(الواحد) بما ذكره أبو هلال العسكري في الفروق، وهي[1]:

١-أن (الأحد) يفيد أنه فارق غيره ممن شاركه في فن من الفنون ومعنى من المعاني، كقولك فارق فلان أوحد دهره في الجود والعلم تريد أنه فوق أهله في ذلك.

٢-أن معنى (الواحد) أنه لا ثاني له فلذلك لا يقال في التثنية واحدان كما يقال رجل ورجلان، ولكن قالوا اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثان للآخر، وأصل أحد أوحد مثل أكبر وإحدى مثل كبرى فلما وقعا اسمين وكانا كثيري الاستعمال هربوا في إحدى إلى الكبرى ليخف وحذفوا الواو ليفرق بين الاسم والصلة وذلك أن (أوحد) اسم وأكبر صفة (والواحد) فاعل من وحد يحد وهو واحد مثل وعد يعد وهو واعد، والواحد هو الذي لا ينقسم في وهم ولا وجود، وأصله الانفراد في الذات. فالواحد أول العدد، وحد الاثنين ما يبين أحدهما عن صاحبه بذكر أو عقد فيكون ثانيا له بعطفه عليه ويكون الأحد أولا له ولا يقال إن الله ثاني اثنين ولا ثالث ثلاثة؛ لأن ذلك يوجب المشاركة في أمر تفرد به فقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ ﴾التوبة: ٤٠، معناه أنه ثاني اثنين في التناصر وقال تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ ﴾ المائدة: ٧٣؛ لأنّهم أوجبوا مشاركته فيما ينفرد به من القدم والألوهية، فأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ ﴾المجادلة: ٧، فمعناه أنه يشاهدهم كما تقول للغلام اذهب حيث شئت فأنا معك تريد أن خبره لا يخفى عليك.

٣- (الواحد): الفرد الذي لم يزل وحده ولم يكن معه آخر. و(الأحد): الفرد الذي لا يتجزأ، ولا يقبل الانقسام، فالواحد: هو المتفرد بالذات في عدم المثل، والأحد: المتفرد بالمعنى،

(١) ينظر: الفروق اللغوية، ص١٤ وص٣٨٥-٣٨٦.

وقيل: المراد بالواحد: نفي التركيب والأجزاء الخارجية والذهنية عنه تعالى، وبالأحد: نفي الشريك عنه في ذاته وصفاته، وقيل: الواحدية: لنفي المشاركة في الصفات، والأحدية لتفرد الذات، ولما لم ينفك عن شأنه تعالى أحدهما عن الآخر قيل: (الواحد والأحد) في حكم اسم واحد، وقد يفرق بينهما في الاستعمال من وجوه: أحدها: أن الواحد يستعمل وصفا مطلقا، والأحد يختص بوصف الله تعالى نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ الإخلاص: ١.

٤- أن (الواحد) أعم موردا؛ لأنّه يطلق على من يعقل وغيره، و(الأحد) لا يطلق إلا على من يعقل.

٥- أن (الواحد) يجوز أن يجعل له ثان؛ لأنّه لا يستوعب جنسه بخلاف (الأحد)، ألا ترى أنك لو قلت: فلان لا يقاومه واحد، جاز أن يقاومه اثنان، ولا أكثر.

٦- أن (الواحد) يدخل في الحساب، والضرب، والعدد والقسمة، و(الأحد) يمتنع دخوله في ذلك.

٧- أن (الواحد) يؤنث بالتاء و(الأحد) يستوي فيه المذكر والمؤنث، قال تعالى: ﴿كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ الأحزاب: ٣٢، ولا يجوز: كأحد من النساء، بل: كواحدة.

٨- أن (الواحد) لا يصلح للإقرار والجمع، بخلاف (الأحد)، فإنه يصلح لهما، ولهذا وصف بالجمع قوله تعالى: ﴿مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ الحاقة: ٤٧.

إذن فالأحد أبلغ من الواحد في التفرد، وعدم الاشتراك، وعدم التجزئة، وأنه يختص بوصف الله، وفي عدم استيعاب الجنس منه، وعدم دخوله في الحساب، فهو كما قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ الشورى: ١١.

الأعلى – العظيم

"عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيَّ، يَقُولُ: لَمَّا نَزَلَتْ {فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ} [الواقعة: ٧٤]، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ "، فَلَمَّا نَزَلَتْ {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} [الأعلى: ١] قَالَ: " اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ" (١).

جاء في المرقاة: "قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَوَجْهُ التَّخْصِيصِ أَنَّ الْأَعْلَى أَبْلَغُ مِنَ الْعَظِيمِ، فَجُعِلَ لِلْأَبْلَغِ فِي التَّوَاضُعِ وَهُوَ السُّجُودُ الْأَفْضَلُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَصَحَّ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، وَرُبَّمَا يُتَوَهَّمُ قُرْبُ مَسَافَةٍ فَنُدِبَ فِيهِ التَّسْبِيحُ "(٢).

(الأعلى) و(العظيم) من صفات الله تعالى تحملان معنى السمو والقوة، وعند التأصيل اللغوي نجد أن أصل مادة (الأعلى) تدل على السموّ والارتفاع(٣)، قال الخليل:" العُلُوُّ للهِ سبحانَه وتَعالَى عن كلِّ شَيْء فهو أعلى وأعظم مما يُثْنَى عليهِ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، والعلو: أصل البناء، ومنه العَلاءُ والعُلُوّ فالعَلاءُ الرِّفْعَة والعُلُوُّ العظمة والتجبّر"(٤).

أمّا (العظيم) فيدل على الكِبَر والقُوّة(٥)، واسم الله الأعلى ورد في القرآن والسنة على سبيل الإطلاق مرادا به العلمية ودالا على الوصفية في كثير من نصوص القرآن والسنة، كقوله: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ الأعلى: ١.

---

(١) مسند أحمد، برقم (١٧٤١٤)، (ج٢٨/ ص٦٣٠).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٣/ ص٤١٧).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، (علو)، (ج٤/ ص١١٢).

(٤) كتاب العين، (علو)، (ج٢ / ص٢٤٥).

(٥) ينظر: مقاييس اللغة، (عظم)، (ج٤ / ص٣٥٥).

واسم الله (الأعلى) يدل على ذات الله وعلى علو الشأن المطلق بدلالة المطابقة، وعلى ذات الله وحدها بالتضمن، وعلى صفة علو الشأن المطلق بدلالة التضمن، ويدل باللزوم على الحياة والقيومية والسيادة والصمدية، وانتفاء الشبيه والمثلية، والكمال المطلق في كل شيء(١) .

أمّا (العظيم) المعظم في صفة الله تعالى فيفيد عظم الشأن والسلطان وليس المراد به وصفه بعظم الأجزاء؛ لأن ذلك من صفات المخلوقين تعالى الله عن ذلك علوا(٢).

ومن التأصيل اللغوي يتضح لنا أنَّ مَنْ علا وسما فإنه عظم وزادت قوته، وقد فصَّل العلماء علة أبلغية (الأعلى) وتناسبه مع مقام السجود، جاء في المشكاة": والحكمة في تخصيص الركوع بالعظيم، والسجود بالأعلى، أنّ السجود لما كان فيه غاية التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على مواطئ الأقدام، كان أفضل وأبلغ في التواضع من الركوع، فحسن تخصيصه بما فيه صيغة أفعل التفضيل وهو الأعلى، بخلاف التعظيم، جعلاً للأبلغ مع الأبلغ، والمطلق مع المطلق"(٣).

وقَدْ جَاءَ في الحديث: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ" فَرُبَّمَا يُتَوَهَّمُ قُرْبَ الْمَسَافَةِ فَنُدِبَ سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى تناسبا لكل ركن ودَفْعًا لتوهم المسافة(٤).

---

(١) ينظر: أسماء الله الحسنى في الكتاب والسنة، محمود عبد الرازق الرضواني، (٢٠٠٥ م) القاهرة، ط١، – دار الكتب، (ج١٢ / ص١٢).

(٢) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى، إبراهيم بن السَّري الزجاج أبو إسحق (ت ٣١١ هـ) تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، (١٩٧٤م)، دمشق، دار الثقافة العربية، (ج١ / ص٤٦).

(٣) مشكاة المصابيح، (ج٣/ ص٣٩٨).

(٤) ينظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجه، (ج١/ ص٢٨٨).

الإفك – الكذب

"جاءَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا فَبَرَّأَهَا اللَّهُ مِمَّا قَالُوا كُلٌّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ الْحَدِيثِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ﴾ النور: ١١، الْعَشْرَ الْآيَاتِ كُلَّهَا فِي بَرَاءَتِي فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ وَاللَّهِ لَا أُنْفِقُ عَلَى مِسْطَحٍ شَيْئًا أَبَدًا بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ النور: ٢٢، الْآيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لِي فَرَجَعَ إِلَى مِسْطَحٍ النَّفَقَةَ الَّتِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ وَقَالَ وَاللَّهِ لَا أَنْزِعُهَا عَنْهُ أَبَدًا "(١).

قال القسطلاني:" والإفك أبلغ ما يكون من الكذب والافتراء والمراد ما أفك به على عائشة رضي الله عنها"(٢).

ذكر ابن فارس أن أصل مادة (الإفك): تدل على قلب الشيء وصرْفِه عن جِهَته. يقال أُفِكَ الشَّيءُ. وأَفِكَ الرّجُلُ، إذا كذَب. والإفك الكذِب. وأفكتُ الرّجُلَ عن الشيء، إذا صرفتَه عنه. قال الله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا ﴾ الأحقاف: ٢٢ (٣).

والإفك: الكذب(٤).

جاء في طرح التثريب أنَّ المراد بِهِ مَا كَذَبَ عليها مُمَارٍ مَيّتٌ بِهِ(٥). والأفيكة هي بهاء: الكذب، كالإفك، تقول العرب: يا للأفيكة، بكسر اللام وفتحها، فمن فتح اللام فهي لام استغاثة،

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٦٦٧٩)، (ج٨/ ص١٣٨).

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج٩/ ص٣٩٥).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، (أفك)، (ج١/ ص١١٨).

(٤) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، (ج٨/ ص٢٨٦).

(٥) ينظر: طرح التثريب في شرح التقريب، (ج٨/ ص٤٧).

ومن كسرها فهي تعجب، كأنه قال: يا أيها الرجل أعجب لهذه الأفيكة، وهي الكذبة العظيمة(١). وأهل الإفك هم الذين ذكروا أمَّ المؤمنين عائشة –رضي الله عنها– الصديقة بنت الصديق بما كذّبهم الله فيه(٢).

أمّا (الكذب) فقد جاء في المقاييس: (كذب) الكاف والذال والباء أصلٌ صحيح يدلُّ على خلاف الصِّدق. وتلخيصه أنَّه لا يبلُغ نهايةَ الكلامِ في الصِّدق. من ذلك الكَذِب خِلاف الصِّدق. كَذَب كَذِبا. وكذّبت فلانا: نسبته إلى الكذب، وأكذبتُه: وجدتُه كاذبا. ورجل كَذّابٌ وكُذَبَةٌ(٣).

إذن فـ(الكذب) هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، سواء فيه العمد والخطأ، إذ لا واسطة بين الصدق والكذب(٤).

ويتضح الفرق بين (الكذب) و(الإفك) في (الفروق اللغوية): وهي أنّ (الكذب) اسم موضوع للخبر الذي لا مخبر له على ما هو به، وأصله في العربية التقصير، ومنه قولهم: كذب عن قرنه في الحرب إذا ترك الحملة عليه وسواء كان الكذب فاحش القبح أو غير فاحش القبح، أمّا (الإفك) فهو الكذب الفاحش القبح مثل الكذب على الله ورسوله أو على القرآن ومثل قذف المحصنة وغير ذلك مما يفضح قبحه وجاء في القرآن على هذا الوجه قال الله تعالى:﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٖ ﴾ الجاثية: ٧، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡ ﴾النور: ١١، ويقال للرجل إذا أخبر عن كون زيد في الدار وزيد في السوق إنه كذب ولا يقال إفك حتى يكذب كذبة يفحش

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (أفك)، (ج٢٧/ ص٤٥).

(٢) ينظر: الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، (ج٥/ ص٢٧٢–٢٧٣).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، (كذب)، (ج٥/ ص١٦٧– ١٦٨).

(٤) ينظر: تاج العروس، (كذب)، (ج٤/ ص١٣١).

قبحها على ما ذكرنا وأصله في العربية الصرف وفي القرآن: ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ المائدة: ٧٥، أي: يصرفون عن الحق(١).

ومن خلال هذا التفصيل في مسألة أبلغية (الإفك) على (الكذب) يتضح لنا أن الإفك أبلغ وأعظم من الكذب وفيه، خلق وزور وبهتان فليس الآفك مضطرا عليه بل مبتدعا له، أما الكذب فقد يكون مجبرا صاحبه عليه، وهو أخف من الإفك، والإفك أقبح؛ لأنّه كذب على الله، أو على رسوله، أو القرآن، وهذا من حيث العلة اللفظية، أما العلة المعنوية فهي مناسبة لمقام البهتان الذي أتوا به والشيء العظيم فهو إفك على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى زوجه الطاهرة المطهرة التي برأها الربُّ من فوق سبع سموات.

الألد – الخصم

عن عائشة ترفعه: " قال أبْغَضُ الرِّجَالِ إلَى اللهِ الألَدُّ الخَصِمُ"(٢).

قال زين الدين السنيكي: " (الألد) أي: شديد الخصومة. (الخصم) بفتح المعجمة وكسر المهملة تأكيد للأول أو أبلغ منه في الخصومة فهو أخص منه"(٣).

جاء في المقاييس: (لد) اللام والدال أصلانِ صحيحان: أحدهما يدلُّ على خِصامٍ، والآخَر يدلُّ على ناحيةٍ وجانب(٤). واللّدد: شدة الخصومة. والرَّجل ألَدُّ، والقوم لد(٥). والتَّلَدُّد في

---

(١) ينظر: الفروق اللغوية، ص٣٠٦.

(٢) صحيح البخاري، برقم (٤٥٢٣)، (ج٦/ ص٢٨).

(٣) منحة الباري بشرح صحيح البخاري، (ج٧/ ص٥٤٦).

(٤) مقاييس اللغة، (لد)، (ج٥/ ص٢٠٣).

(٥) ينظر: جمهرة اللغة، (لد)، (ج١/ ص٣٥).

التَلَفُّتِ أن يعطِفَ بعُنُقِه مرَّةً كذا ومرَّةً كذا، و(اللَّدَد) مصدر (الأَلَدِّ)، أي: السِّيِّء الخُلُق الشديدُ الخُصومة العَسِرُ الانقِياد(١).

و(خصم) الخاء والصاد والميم أصلان: أحدهما المنازعة، والثاني جانبُ وِعاءٍ(٢)، ورد في التهذيب: الخصم: الأَلَدُّ الشديدُ الخصومةِ، واشتقاقُه من لَدِيدَيِ العُنُق، وهما صَفْحتاه، وتأويلُه أنّ خصمَه أيّ وجهٍ أخَذ من وجوه الخصومة غَلَبَهُ في ذلك، يقال رجُلٌ أَلَدُّ، وامرأةٌ لَداء، وقومٌ لدٌّ وقد لَدِدْتَ يا هذا تَلَد لَدّاً، ولَدَدْتُ فلاناً أُلُدّه لَدّاً إذا جادَلْته فغلبْتَه(٣).

وبيّن شراح الحديث الفرق بين معنيي كلمتي (الألد والخصم)، فقال الخطابي: "الألد: ذو اللداد والجدال. يقال: رجل ألد، وقوم لد، ويقال: إنه مأخوذ من لديدي الوادي، وهما جانباه كأنه إذا منع من جانب جاء من جانب آخر، والخصم: المولع بالخصومة، الماهر فيها"(٤). أو هو العسير الخصومة الشديد الحرب(٥).

وقيل: (الألد): الشديد الخصومة، (والخصم): كثيرها، بحيث تصير الخصومة عادته وشأنه(٦). وفي (الأَلَدُّ) مبالغة؛ أي: أشدُّ مخاصمةً، الأَلَدُّ مضافٌ، والخَصِمُ مضافٌ إليه، وهو وهو مصدر، وتقديره: الذي لدَّتْ مخاصمتُه؛ أي: اشتدَّتْ(٧)، والخَصْم: واحدٌ وجميعٌ قال الله

---

(١) ينظر: كتاب العين، (لد)، (ج٨/ ص٩).

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، (خصم)، (ج٢/ ص١٨٧).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، (خصم)، (ج١٤/ ص٤٩).

(٤) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، (ج٢/ ص١٢٢١)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٥/ ٦١٥).

(٥) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال، (ج٦/ ص٥٨٢)، وينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، (ج١٥/ ص٦١٤).

(٦) ينظر: تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، (ج٢/ ص٥٦٧).

(٧) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح (٤/ ٣٢٢)

عزّ وجلّ: ﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ﴾ ص: ٢١ ؛ فجعلَه جَمْعاً؛ لأنّه سُمِّي بالمصدر، وخَصيمُك: الذي يُخاصِمكَ وجمعُه: خُصَماء(١).

قال الطيبي: "الألد الشديد الخصومة، والأصل في الألد الشديد اللديد، وهو صفحة العنق. وذلك لما لا يمكن صرفه عما يريده، والخصم المختص بالخصومة، فالأول منبئ عن الشدة، والثاني عن الكثرة. أقول: هذا إذا قُيّدَ الألدُّ بالخصومة فرارا عن التكرار وإذا ترك علي أصله يكون المعنى أنه شديد في نفسه بليغ في خصومته، فلا يلزم التكرار، وعليه قوله تعالى:﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴾ البقرة: ٢٠٤ ، أي: شديد الجدال، وإضافة (الألد) بمعنى (في) أو جعل الخصام ألد على المبالغة"(٢). جاء في الكشاف: وهو ألد الخصام أي: (هو شديد الجدال والعداوة للمسلمين)، والخصام المخاصمة وإضافة الألد بمعنى في كقولهم ثبت الغدر أو جعل الخصام ألد على المبالغة وقيل الخصام جمع خصم كصعب وصعاب بمعنى وهو أشد الخصوم خصومة(٣).

جاء في الفرق بينهما أن لأَلَدُّ الخَصِم: أي: الشديدُ الخصومة، واللَّدَدُ: الخصومةُ الشديدة(٤)، فالألد اسم تفضيل؛ إذ هو أفعل صفة، ولذلك جمع على لد، مثل حمر وصفر(٥)، وصفر(٥)، قال القسطلاني: " (الألد الخصم)، المولع بالخصومة الماهر فيها واللام في الرجال

(١) ينظر: كتاب العين، (خصم)، (ج٤/ ص١٩١).

(٢) شرح المشكاة للطيبي، (ج٨/ ص٢٦١٢)، وينظر إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج٧/ ص٣٢).

(٣) ينظر: تفسير الكشاف، (ج١/ ص٢٧٨).

(٤) مصابيح الجامع، (ج١٠/ ص١١٨)، وينظر: شرح المصابيح لابن الملك، (ج٤/ ص٢٨٧).

(٥) ينظر: الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، (ج٥/ ص١٢٩)

الرجال للعهد، فالمراد الأخنس وهو منافق، أو المراد الألد في الباطل المستحل له أو هو تغليظ في الزجر"(١).

التشميت – التسميت

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ –رضي الله عنه– قالَ سمعتُ رَسُولَ الله –صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَم– يَقولُ: "حقُّ المُسلمِ على المُسلمِ خمسٌ: ردُّ السَّلامِ، وعِيَادةُ المَريضِ، واتّباع الجنائز، وإجابةُ الدعوةِ، وتشميتُ العاطِسِ"(٢).

"وقوله: (وتشميت العاطس) بالشين والسين، جواب العاطس بـ: يرحمك الله، والأول أفصح وأبلغ، فبالمعجمة مشتق مما اشتق منه الشوامت بمعنى قوائم الدابة، فكأنه دعاء بثبات القدم على الخير، أو من الشماتة بمعنى الفرح ببلية العدو، وباب التفعيل للإبعاد والإزالة، وبالمهملة من السمت دعاء بحسن السمت والهدى، والتشميت"(٣).

جاء في (العين): شمت، وشَمَّتَّ العاطِسَ تَشْميتاً، أي: قلتَ له: يَرْحَمُك اللهُ، والتَّشْمِيتُ: الدُّعاءُ وكُلُّ داعٍ لأحدٍ بخَيْر فهو مُشَمِّتٌ لَهُ(٤). وشَمَّتَ العاطِسَ وسَمَّتَ عليه دَعا له بالخير والبركة وأَن لا يكون في حال يُشْمَتُ به فيها والسين لغة، وأصل التشميت هو من الشَّوامِتِ القوائم كأَنه دُعاءٌ للعاطس بالثبات(٥). قال الطيبي: "التشميت – بالسين والشين – الدعاء للعاطس بالخير والبركة، والمعجمة أعلاهما. واشتقاقه من الشوامت وهي القوائم، كأنه دعاء

---

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج٤/ ص٢٦٢).

(٢) صحيح البخاري، برقم (١٢٤٠)، (ج٢/ ص٧١).

(٣) لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص ٩)

(٤) ينظر: كتاب العين، (شمت)، (ج٦/ ص٢٤٧).

(٥) ينظر: لسان العرب، (شمت)، (ج٢/ ص٥١).

للعاطس بالثبات على طاعة الله. وقيل: معناه أبعدك الله عن الشماتة وجنبك ما يشمت به عليك"(١).

والتَّسميتُ ذكرُ الله على الشيء، والتَّسميتُ دُعاؤكَ للعاطِس إذا حَمِدَ الله، بقولك له: يرحمُك الله، وبالشين أيضاً(٢). ويقال: سَمَّتَ فلانٌ العاطسَ تسميتاً، وشَمّته تشْميتاً: إذا دعا له بالهَدْيِ، وقصْدِ السمتِ المستقيم، والأصل فيه السين فقلبت شيناً(٣). جاء في التاج: أن التشميت والتسميت هما الدعاء بالخير والبركة، والمعجمة أعلاهما(٤).

قال المظهري: "وتشميت العاطس" بالشين والسين: أن يقول لِمَنْ عطس: يرحمك الله "(٥)، وفي وفي الأوطار: مَعْنَى التَشْمِيتُ الدُّعَاءُ بِالْهِدَايَةِ إلَى السَّمْتِ الْحَسَنِ(٦).

نجد أن اعتماد الشارح في حكمه في أبلغية التشميت على التسميت قائما على معنى الدعاء والبركة وتشميت العاطس دعاء له بالثبات في حال العطاس، فالحكم بالأبلغية قائم على مقتضى المقام؛ لأن التسميت أشمل من التشميت، وهو الدعاء بالخير بشكل أعم وأوسع، فالتسميت ذكر الله على كل شيء، لتحل فيه البركة، فيشمل العطاس وغير العطاس، وما يهم في هذا المقام التخصيص بدعاء خاص لهذا الحق فهو من حقوق المسلم كرد السلام وغيره.

---

(١) شرح المشكاة للطيبي، (ج٤/ ص١٣٣٢).

(٢) ينظر: كتاب العين، (سمت)، (ج٧/ ص٢٤٠).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، (سمت)، (ج١٢/ ص٢٧٠).

(٤) ينظر: تاج العروس، (سمت)، (ج٤/ ص٥٨٢).

(٥) المفاتيح في شرح المصابيح، (ج٢/ ص٣٨٦)، وينظر: مشكاة المصابيح، (ج٥/ ص٤٣٢)، وشرح المصابيح لابن الملك، (ج٢/ ص٣٠٠)، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٥/ ص٢١٢).

(٦) ينظر: نيل الأوطار، (ج٤/ ص٢٢).

الخزي– الذل

عَنْ أُمِّ المؤمنينَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَتْ: كَانَ أَوَّلَ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ فَكَانَ يَلْحَقُ بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ... قَالَ لِخَدِيجَةَ: أَيْ خَدِيجَةُ، مَا لِي لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي فَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ قَالَتْ خَدِيجَةُ كَلَّا أَبْشِرْ فَوَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا فَوَاللَّهِ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ وَتَحْمِلُ الْكَلَّ وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ وَتَقْرِي الضَّيْفَ وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ..."(١).

جاء في شرح الحديث المقتفى: "والخزي: بُلُوغ غَايَة الذل والهوان والانكسار والفضيحة قَالَ الله تَعَالَى: ﴿مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ﴾ طه: ١٣٤، دلّ على أَن (الخزي) أبلغ من (الذل)، أَي: لَا يفعل بك فعلا يخزيك مَعَ فعلك الْجَمِيل"(٢).

وورد في التهذيب أنّ: الْخِزْي: السُّوء، وقيل: الهوان(٣).

قال القاري: "الخزي: الذل والهوان"(٤). ويقال: خَزِيَ الرجلُ يخزَى خِزْياً من الهَوان، وأخزاه اللّهّ أي: أهانه، إذا مقته وأبعده، وخَزىً، عن سيبويه وقع في بَلِيَّة وشَرٍّ وشُهْرةٍ فذَلَّ بذلك وهانَ(٥).

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٤٩٥٣)، (ج٦/ ص١٧٣).

(٢) شرح الحديث المقتفى في مبعث النبي المصطفى، ص١٣٦.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، (خزي)، (ج٧/ ص٢٠٤– ٢٠٥).

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (ج٢٤/ ص١٣٠).

(٥) لسان العرب، (خزي)، (ج١٤/ ص٢٢٦).

والخزي إظهار القبائح التي يستحى من إظهارها عقوبة له[١]، قال بعضهُم: أخزيته، أي: فضَحْتُه[٢].

قال القاضي عياض: "ومعنى:" يخزَيك ": يفضَحُك ويُهينُك، بلُ يثبّتُكَ حتى لا يُنسَبَ إليك كَذِبٌ فيما قُلتَه ولا يُسَلَّط عليك شيطان بتخبطه الذي حَذرتَه"[٣]، وقول أمنا خديجة للنبي صلى الله عليه وسلم: (لا يخزيك الله أبدًا)، أي: لا يفضحك ولا يهينك[٤].

أما (الذل) فمعانيه أوسع وأكثر، جاء في العين: ذل: الذل مصدر الذلول أي المنقاد من الدواب ذل يذل ودابةٌ ذلول: بينة الذل ومن كل شيء أيضاً[٥]، قال ابن منظور: "الذُّلُّ نقيض العِزِّ ذلَّ يذِلُّ ذُلاًّ وذِلَّة وذَلالة ومَذَلَّة فهو ذلِيل بَيِّن الذُّلِّ والمَذَلَّة من قوم أَذِلاّء وأَذِلَّة وذِلال"[٦].

قال أبو هلال العسكري: "الفرق بين الخزي والذل: أن الخزي ذل مع افتضاح، وقيل: هو الانقماع لقبح الفعل، والخزاية الاستحياء، لأنه انقماع عن الشيء لما فيه من العيب، قال ابن درستويه: الخزي الإقامة على السوء خزي يخزي خزيا وإذا استحيا من سوء فعله أو فعل به، قيل: خزي يخزي خزاية؛ لأنّهما في معنى واحد وليس ذلك بشيء؛ لأنّ الإقامة على السوء والاستحياء من السوء ليسا بمعنى واحد"[٧].

---

(١) ينظر: تاج العروس، (خزي)، (ج٣٧/ ص٥٤٣).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، (خزي)، (ج٧/ ص٢٠٥).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم، (ج١/ ص٤٨٥).

(٤) ينظر: الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، (ج١/ ص٤٠).

(٥) كتاب العين، (ذل)، (ج٨/ ص١٧٦).

(٦) لسان العرب، (ذل)، (١١/ ٢٥٦).

(٧) الفروق اللغوية، ص١٤٨.

إذن يمكن القول أنَّ في (الخزي) افتضاح وشهرة وعقوبة لفعل على وجه حق وهو مذموم ووجهه واحد، أمّا (الذل) فقد يرد على غير وجه حق وقد يكون بإرادة من صاحبه فيذل نفسه لشيء من الرحمة والعطف، فيكون محمودا يؤجر الإنسان عليه إذا كان لله عبادة، أو للوالدين أو للمؤمنين، فهو محمود وليس فيه عيب، وقد يكون مذمومًا إذا كان المؤمن ذليلًا للكافر، فينبغي أن يكون عزيزًا.

الخمش- الخدش- الكدح

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: "قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ، أَوْ خُدُوشٌ، أَوْ كُدُوحٌ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ"(١).

قال المباركفوري: "قوله: (وله ما يغنيه) أي عن السؤال (ومسألته) أي أثرها (في وجهه خموش أو خدوش أو كدوح) بضم أوائلها ألفاظ متقاربة المعاني جمع خمش وخدش وكدح "فأو" هنا لشك الراوي إذا لكل يعرب عن أثر ما يظهر على الجلد واللحم من ملاقاة الجسد ما يقشر أو يجرح، ولعل المراد بها آثار مستنكرة في وجهه حقيقة أو أمارات ليعرف، ويشهر بذلك بين أهل الموقف. أو لتقسيم منازل السائل فإنه معقل أو مكثر أو مفرط في المسألة، فذكر الأقسام على حسب ذلك. والخمش أبلغ في معناه من الخدش وهو أبلغ من الكدح إذ الخمش في الوجه، والخدش في الجلد، والكدح فوق الجلد وقيل: الخدش قشر الجلد، والخمش قشرة بالأظفار، والكدح العض وهي في أصلها مصادر لكنها لما جعلت أسماء الآثار جمعت"(٢).

---

(١) سنن الترمذي، برقم (٦٥٠)، (ج٢/ ص٣٣).

(٢) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٦/ ص٢٦٧).

جاء في (المقاييس) عن مادة خدش: " (خدش) الخاء والدال والشين أصلٌ واحد، وهو خَدْشُ الشيءِ للشيء. يقال خَدَشْتُ الشيءَ خدشاً؛ وجمع الخَدْش خُدُوش. ويقال لأطراف السَّفَا الخادشَة؛ لأنّها تَخْدِش. ويقال لكاهل البعير مِخْدَش؛ لقلّة لحمِه، وتخديشِه فَمَ مُتَعرّقِه"(١).

وفي التهذيب: الخَدْشُ مزْقُ الجِلْد، قَلَّ أو كثر، والخَدْشُ والْخَمْشُ: بالأظافير، ويقال: خَدَشَتِ المرأةُ وجهها عند المصيبة، وخَمَشَت إذا ظفَّرَتْ في أعالي حُرِّ وجهها فأَدْمَتْهُ، أو قَشَرَتْه ولم تُدْمِه، والخدوش: الآثار والكدوح(٢). قال صاحب العين: "والخَمْشُ: في الوَجْه وقد يُسْتَعْمل في الجَسَدِ"(٣). ومما جاء في الخدش: "وخَدَّشَه شُدِّدَ للمبالغة أَو للكثرة وخادَشْتُ الرجل إذا خدَشْتَ وجهه وخدَشَ هو وجهَك ومنه سمي الرجل خِداشاً والهرُّ يسمى مُخادِشاً"(٤).

ومما جاء في الخمش قال ابن فارس: " (خمش) الخاء والميم والشين أصلٌ واحد، وهو الخَدْشُ وما قارَبَه"(٥).

أمّا الكدح فجاء في العين: "والكَدْح: دونَ الكَدْم بالأسنان، والكَدْحُ بالحَجَر والحافِ"(٦). قال ابن منظور: "والكَدْحُ بالسنّ دون الكَدْم بالأَسنان والفعل كالفعل وقيل الكَدْحُ قَشْرُ الجلد يكون بالحجر والحافر وكَدَحَ جِلْدَه وكَدَّحه فَتَكَدَّحَ كلاهما خَدَّشَه فتَخَدَّشَ وتَكَدَّحَ الجِلْدُ تَخَدَّش"(٧).

---

(١) مقاييس اللغة، (خدش)، (ج٢/ ص١٦٠).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، (خدش)، (ج٧/ ص٣٧).

(٣) كتاب العين، (خمش)، (ج٤/ ص١٧٤).

(٤) لسان العرب، (خدش)، (ج٦/ ص٢٩٢).

(٥) مقاييس اللغة، (خمش)، (ج٢/ ص٢١٨).

(٦) كتاب العين، (كدح)، (ج٣/ ص٥٩-٦٠).

(٧) لسان العرب، (كدح)، (ج٢/ ص٥٦٩).

وقد علق ابن الملك على هذه الألفاظ في شرح المصابيح: "في وجهه خُموش": جمع خمش، "أو خُدوش": جمع خدش، "أو كدوح": جمع كدح؛ بمعنى واحد، وهو علامة مثل الجراحة. قيل: الخمش جراحة في اللحم، والخدش في الجلد، والكدح فوق الجلد"(١).

ويمكن أن نفرق بين هذه الألفاظ الثلاثة ونقول: إنّ الكدح دون الخدش، والخدش دون الخمش، ومما نقل عن الطيبي: أن هذه الألفاظ هي إشارات إلى أحوال السائلين من الإفراط والإقلال والتوسط، ويناسب ذلك ذكر الخدش في البين فأعلاها الخمش، ثم الخدش، ثم الكدح(٢)، فعلة الحكم بأبلغية الخمش على الخدش واضحة وهي شدة الفعل وأبلغيته إذ يكون الخمش في الجزء الأهم من البدن والأعظم والأكثر منعة وأنفة وهو الوجه، وكذا فيما ينتجه الخمش من أثر نفسي وإهانة في ما يظهر من أثر على لوجه الذي هو أعلى الجسد وأعزه، أما الخدش فهو في الجلد، وليس فيه أثر نفسي كما في الخمش، والكدح أقل أثرًا من من الخمش فهو فوق الجلد فيكون أخفها أثرًا.

الشح – البخل

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "إِيَّاكُمْ وَالشُّحَّ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالشُّحِّ، أَمَرَهُمْ بِالْبُخْلِ فَبَخِلُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْفُجُورِ فَفَجَرُوا"(٣).

قال الخطابي: "الشح أبلغ في المنع من البخل وإنما الشح بمنزلة الجنس والبخل بمنزلة النوع، وأكثر ما يقال البخل إنما هو في إفراد الأمور وخواص الأشياء، والشح عام وهو كالوصف

---

(١) شرح المصابيح لابن الملك، (ج٢/ ص٤٤٨).

(٢) ينظر: لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص٣١١).

(٣) سنن أبي داود، برقم (١٦٩٨)، (ج٣/ ص١٢٣).

اللازم للإنسان من قبل الطبع والجبلة"[١]. وكذا صرّح العيني في بيان أبلغية (الشح)، قال: "الشُّحُّ أشد البخل، وهو أبلغ في المنع من البخل. وقيل: هو البخل مع الحرص، والشح عام. وقيل: البخل بالمال، والشح بالمال والمعروف. يقال: شح يشح من باب نصر ينصر، شَحا بالفتح فهو شحيح، والاسم الشح"[٢].

جاء في مادة (ب، خ، ل) في المقاييس: (بخل) الباء والخاء واللام كلمة واحدة، وهي: البُخْل والبَخَلُ. ورجلٌ بخيلٌ وباخلٌ. فإذا كان ذلك شأنَه فهو بخَّالٌ [٣].

وورد في المعجمات أن البُخل والبَخَل: لغتان. ورجل باخِل وبخيل. والمَبْخَلة: الشيء الذي يحملك على البخل[٤].

أمّا الشُّح: فالأصل فيه المنع، ثم يكون منعاً مَعَ حِرص. من ذلك الشُّحُّ، وهو البُخل مع حِرص. ويقال تَشَاحَّ الرّجلانِ على الأمر، إذا أراد كلُّ واحدٍ منهما الفوزَ به ومنْعَه من صاحبه. قال الله جلَّ ثناؤه: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ التغابن: ١٦، والزِّنْد الشَّحَاحُ: الذي لا يُورِي"[٥].

فالشح هو الحرص على ما ليس عندك، والبخل بما هو عندك، وقيل: الشح: البخل بالمال والمعروف، والبخل يكون بالمعروف فقط، والشح والحرص والبخل بمعنى، وإن كان أصل الشح المنع والحرص للطلب، وأطلق على الحرص الشح؛ لأنّ كل واحد منهما سبب للآخر؛ لأنّ

---

(١) معالم السنن، (ج٢/ ص٨٣).

(٢) شرح أبي داود للعيني، (ج٦/ ص٤٥٥- ٤٥٦).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، (بخل)، (ج١/ ص٢٠٧).

(٤) ينظر: جمهرة اللغة، (بخل)، (ج١/ ص١٢٤).

(٥) ينظر: مقاييس اللغة، (شح)، (ج٣/ ص١٧٨- ١٧٩).

البخل يحمل على الحرص، والحرص يحمل على البخل[١]، ومما جاء في معنيهما: أن الشح الحرص على منع الخير، والبخل منع الحق[٢]، فالشُّحُّ، أشدّ من البخل، فهو اسم جامع لكل مرض وعيب حتى قيل: داءُ الشّحِّ أَشدُّ الأدواء[٣].

جاء في شرح هذا الحديث أنّ (إياكم والشح) معناه عدم الإفضال بالمال، أو هو عام رديف البخل، أو أشد منه ويجر إلى كل شر فلذا علله بقوله: (فإنما هلك) أي في دينه، أو في ماله، أو فيهما، وقوله: (من كان قبلكم بالشح)، أي: بسببه؛ لأنَّه أمرهم بالبخل فبخلوا فيه، فالشح صفة نفسية يصدر عنها البخل وهو الإمساك عن الإنفاق بسببه وبأمره[٤].

وفرّق أبو هلال العسكري بين الشح والبخل: بأن الشح هو البخل مع حرص، فهو أشد من البخل، وقيل: الشح: اللؤم، وأن تكون النفس حريصة على المنع، وقد أضيف إلى النفس في قوله تعالى: ﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ﴾النساء: ١٢٨؛ لأنّه غريزة فيها، وفي الحديث: " الشح أن ترى القليل سرفا، وما أنفقت تلفا"، وفيه أيضا: " البخيل يبخل بما في يده، والشحيح يشح بما في أيدي الناس، وعلى ما في يده حتى لا يرى في أيدي الناس شيئا إلا تمنى أن يكون له بالحل والحرام، ولا يقنع بما رزقه الله تعالى "، وفيه أيضا: " لا يجتمع الشح والإيمان في قلب عبد أبدا ". وتوجيهه: أنّ الشح حالة غريزة جبل عليها الإنسان فهو كالوصف اللازم له، ومركزها النفس، فإذا انتهى سلطانه إلى القلب، واستولى عليه عري القلب عن الإيمان؛ لأنّه يشح بالطاعة فلا يسمح بها، ولا يبذل الانقياد لأمر الله. قال بعض العارفين: الشح في نفس

---

(١) ينظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان، (ج٨/ ص١١٧).

(٢) ينظر: الفروق اللغوية، ص٢٠١.

(٣) ينظر: لسان العرب، (شح)، (ج١/ ص٧٩).

(٤) ينظر: التنوير شرح الجامع الصغير، (ج٤/ ص٣٩٦).

الإنسان ليس بمذموم؛ لأنها طبيعة خلقها الله تعالى في النفوس، كالشهوة، والحرص للابتلاء ولمصلحة عمارة العالم، وإنما المذموم أن يستولي سلطانه على القلب فيطاع، وقيل: الشح إفراط في الحرص على الشيء، ويكون بالمال وبغيره من الأغراض، ويقال: هو شحيح بمودتك أي حريص على دوامها، ولا يقال بخيل، والبخيل: يكون بالمال خاصة(١).

وبعد هذا الإيضاح يتبين لنا أنّ الشُّحَّ أبلغ من البخل وأشد، فالبخل مذموم والشح أشد ذمًا، وقد يكون هناك نوع بخل في الإنسان ولا يظهر أما الشح فهو أشد ظهورا ووضوحا على الإنسان؛ لأنّه نابع من غريزة، وهو أشد الأدواء وتصعب معالجته، أمّا البخل وإن ظهر فقد يعالج بترويضه، والبخل يكون بما في اليد أما الشح فهو في النفس وما في اليد، والشح منافٍ للإيمان.

الصمت – السكوت

"عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ: كَانَ يُقَالُ: الصَّمْتُ زَيْنٌ لِلْعَالِمِ، وَسِتْرٌ لِلْجَاهِلِ"(٢).

قال المناوي: "قال الراغب: الفرق بين الصمت والسكوت والإنصات والإصاخة أن (الصمت) أبلغ؛ لأنّه قد يستعمل فيما لا قوة فيه للنطق وفيما له قوة للنطق"(٣).

قال الخليل: "الصَّمْتُ طُولُ السُّكوتِ وأَخَذَه الصُّماتُ، وقُفْلٌ مُصْمَتٌ أُبْهِمَ إغلاقُه وبابٌ مُصْمَتٌ"(٤)، وقيل: "الصّمْتُ: السكوت"(٥) وهو مصدر(١).

---

(١) ينظر: الفروق اللغوية، ص٢٠٢.

(٢) شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، (١٤١٠م)، ط١، بيروت– دار الكتب العلمية، (٤٧٠١)، والجامع الصغير من حديث البشير النذير، (٥١٥٩).

(٣) فيض القدير، (ج٤/ ص٣١٧).

(٤) كتاب العين، (صمت)، (ج٧/ ص١٠٦).

(٥) تهذيب اللغة، (صمت)، (ج١٢/ ص١١٠).

قال المناوي: (الصمت زين للعالم) لما فيه من الوقار اللازم رعايته لحق العلم (وستر للجاهل)؛ لأنّ المرء مخبوء تحت لسانه فحاله مستور ما لم يتكلم"(٢).

وقيل: هو زين للعالم لما فيه من حسن السمت والتحفظ عن السقطات، فإن من كثرت لفظاته كثرت سقطاته(٣).

جاء في العين: "سَكَتَ عنه الغَضَب سكوتا وسكن بمعناه، ورجل ساكوتٌ أي: صَمُوتٌ وهو ساكِتٌ إذا رأيته لا ينطق وساكتٌ طويلُ السُّكُوت"(٤). وسَكتَ الصَّائتُ يَسكُتْ سُكُوتاً إذا صَمتَ، قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾ الأعراف: ١٥٤، قيل معناهُ: ولما سَكَنَ(٥).

ومن خلال هذا التتبع للكلمتين في المعجمات وما أشار إليه الشراح يتبين لنا أن في معنى الصمت أبلغية ليست في غيرها؛ لأنّ الصمت يكون بإرادة من الصامت وامتناع عن التكلم وهو مقتنع أنَّ صمته أنفع، وأمّا السكوت فصاحبه مجبور عليه ويمنعه مانع صرفه عن الحديث، كما قيل: أَصابَ فلاناً سُكاتٌ إذا أَصابهُ داء مَنعه من الكلام(٦).

---

(١) ينظر: لسان العرب، (صمت)، (ج٢/ ص٥٤).

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير . للمناوي، (ج٢/ ص٢٠٧).

(٣) ينظر: التنوير شرح الجامع الصغير، (ج٧/ ص٧٢).

(٤) كتاب العين، (سكت)، (ج٥/ ص٣٠٥).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة، (سكت) (ج١٠/ ص٢٩).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة، (سكت)، (ج١٠/ ص٣٠).

الهمّ – الحزن

عَنْ أَنَس بنِ مَالِك قالَ: كَان النَّبيُّ– صَلَى اللهُ عليه وسَلَّم– يقول: "اللّهم إنِّي أعوذُ بِكَ مِنَ الهمّ والحَزنِ والعجزِ والكَسلِ والجُبنِ والبُخلِ وضلعِ الدَّينِ وغلبةِ الرّجَال"(١).

قال القاضي: "الفرق بين الهمّ والحزن أنَّ الحزن على الماضي والهم للمستقبل وقيل الفرق بالشدة والضعف فإن الهم من حيث إن تركيبه أصل في الذوبان يقال أهمني المرض بمعنى أذابني وسنام مهموم مذاب وسمي به ما يعتري الإنسان من شدائد الغم؛ لأنّه ببدنه أبلغ وأشد من الحزن الذي أصله الخشونة"(٢).

وردت مادة (هم) في المعجمات العربية: والهاء والميم أصل صحيح: يدلُّ على ذَوْبٍ وجَرَيانٍ ودَبيبٍ وما أشبَهَ ذلك، والهمُّ ما هَمَمْتَ به في نفسك تقول أهمَّني هذا الأمر: أي شديده، وأهمني أقلقني، والهمُّ الحزن والهمّةُ ما هَمَمْتَ بهِ من أَمْرٍ لِتَفْعَلَهُ يُقالُ إنّه لعَظيمُ الهِمَّة وإنّه لصغيرُ الهمَّةِ ويقال أهمنّي الشّيء أي أحزنني وهَمَّني أذابَني، والمُهمّاتُ من الأمور الشَّدائد، ومنه قول العرب: همَّني الشَّيءُ: أذَابَني(٣).

أما (الحزن) فجاء في المقاييس: " الحاء والزاء والنون: أصلٌ واحد، وهو خشونة الشيء وشِدّةٌ فيه. فمن ذلكَ الحَزْن، وهو ما غلُظ من الأرض. والحُزْن معروف، يقال حَزَنَنِي الشيءُ يحزُنُني؛ وقد قالوا أحزَنني. وحُزَانتك: أهلُك ومن تتحزَّن له"(٤).

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٦٣٦٩)، (ج٨/ ص٧٩).

(٢) مشكاة المصابيح، (ج٨/ ص٤٣٣)، وينظر: فيض القدير (٢/ ١٥١)، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٨/ ص٢٠١).

(٣) ينظر: كتاب العين، (هم)، (٣/ ٣٥٧)، ومقاييس اللغة، (هم)، (ج٦/ ص١٣).

(٤) مقاييس اللغة، (حزن)، (ج٢/ ص٥٤).

وفي أصله تفصيل عن صاحب العين وغيره من اللغويين: فالحُزْن والحَزَن لغتان، نقيضُ الفرَح وهو خلافُ السُّرور والجمع أحزان يقال: رجل حَزْنانٌ ومِحْزانٌ شديد وحَزَنٌ شديدٌ وحُزْنٌ شديد، قال الجوهري حَزَنَه لغةُ قريش وأَحْزَنه لغةُ تميم وقد قرئ بهما وفي الحديث أَنه كان إذا حَزَنه أَمرٌ صلَّى، أَي: أوْقَعه في الحُزْن ويروى بالباء ويقال: حَزَنَني الأمرُ يَحْزُنُني فأنا محزون وأحزنني فأنا مُحْزَنٌ، وهو مُحْزونٌ لغتان أيضاً ولا يقال: حازن وحُزانةُ الرّجل: من يَتَحَزَّن بأمره، وإذا أفردُوا الصَّوْتَ والأمْرَ قالوا: أمْرٌ مُحزن وصَوْتٌ مُحزن، وأَحْزَنَه جعله حَزِيناً وحَزَنَه جعلَ فيه حُزْناً كأَفْتَنَه جعله فاتِناً وفَتَنه جعلَ فيه فِتنَة ومنه عامُ الحُزْنِ(١). وقيل: هما واحد، لكنهما يختلفان فلكل واحد منهما دلالات يدل عليها اللفظ منهما، وقد ورد التنبيه على ذلك في كتب شروح الحديث، قال الخطابي: "أكثر الناس لا يفرقون بين الهم والحزن، وهما على اختلافهما في الاسم متقاربان في المعنى، إلا أن الحزن إنما يكون على أمر قد وقع، والهم إنما هو فيما يتوقع، ولما يكن بعد"(٢). فـ (الهمُّ): مكروه يتوقع وهو أشد على النفس (والحَزن): مكروه واقع وهو ضد السرور(٣).

قال الطيبي: "الْهَمُّ فِي الْمُتَوَقَّعِ وَالْحُزْنُ فِيمَا فَاتَ. وَقَالَ بَعْضُ الشُّرَّاحِ: لَيْسَ الْعَطْفُ لِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنَى، كَمَا ظَنَّ بَعْضُهُمْ، بَلِ الْهَمُّ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَمْرِ الْمُتَوَقَّعِ، وَالْحُزْنُ فِيمَا قَدْ وَقَعَ، أَوِ الْهَمُّ هُوَ الْحُزْنُ الَّذِي يُذِيبُ الْإِنْسَانَ، فَهُوَ أَشَدُّ مِنَ الْحُزْنِ، وَهُوَ خُشُونَةٌ فِي النَّفْسِ لِمَا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الْغَمِّ فَافْتَرَقَا مَعْنًى، وَقِيلَ: الْهَمُّ الْكَرْبُ يَنْشَأُ عِنْدَ ذِكْرِ مَا

---

(١) ينظر: كتاب العين، (حزن)، (ج٣/ ص١٦٠-١٦١)، ولسان العرب، (حزن)، (ج١٣/ ص١١١).

(٢) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، (ج٢/ ص١٣٩٤)، وينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، (ج١٥/ ص٣٩٧).

(٣) ينظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان، (ج٧/ ص٤١٣)، ولمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج٥/ ص٢٣١).

يُتَوَقَّعُ حُصُولُهُ مِمَّا يَتَأَذَّى بِهِ، وَالْغَمُّ مِمَّا يَحْدَثُ لِلْقَلْبِ بِسَبَبِ مَا حَصَلَ، وَالْحُزْنُ مَا يَحْصُلُ لِفَقْدِ مَا يَشُقُّ عَلَى الْمَرْءِ فَقْدُهُ"(١).

إذن فليس المعنى واحدًا، مما يدل على أبلغية (الهم) على (الحزن) واختلاف اللفظين أنَّ الذي في الحديث يدل على أن المغايرة، فالذي يظهر أن الخوف من المجهول أعظم وأشد من المعلوم فالحزن فيما وقع فهو معلوم أما الهم فهو فيما سيقع فهو مجهول المصير فيكون أرعب للنفس وأشد عليها وأثقل فهو أبلغ من الحزن، فإنه لفظ متعدٍّ وإنما الحزن على فائت قد عرف ضره، وكذا أن الهم ألين وأخفى فهو كالمرض الخفي، الذي لا يعرف ولم يشخص داءه ودواءه، وهذا ليس في الحزن.

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص١٦٩٨)، وينظر: شرح أبي داود للعيني، (ج٥/ ص٤٦٥).

المبحث الثاني

الأبلغ في الأفعال

أبلي – أخلقي

عَنْ أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– مَعَ أَبِي وَعَلَيَّ قَمِيصٌ أَصْفَرُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: " سَنَهْ سَنَهْ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهِيَ بِالحَبَشِيَّةِ: حَسَنَةٌ، قَالَتْ: فَذَهَبْتُ أَلْعَبُ بِخَاتَمِ النُّبُوَّةِ فَزَبَرَنِي أَبِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: دَعْهَا ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي، ثُمَّ أَبْلِي وَأَخْلِقِي قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبَقِيَتْ حَتَّى ذَكَرَ، يَعْنِي مِنْ بَقَائِهَا"(١).

قال الكوراني: "ومعنى قوله: أَبْلِي أي: اجعليه باليًا وهو أبلغ من (أخلقي) أي: اجعليه خلقًا أي: عتيقًا"(٢).

وردّ ابن فارس هذا البناء إلى أصول وهي الاجتزاء، والثِّقل، والغلبة(٣).

وقد يكون من الأصل: (بلوي) الباء واللام والواو والياء، أصل لإخلاق الشيء، قال الخليل: بَلِيَ يَبْلى فهو بالٍ. والبِلَى مَصْدَرُه. وإذا فتح فهو البَلاَء، وقال قوم هو لُغةٌ(٤).

جاء في المقاييس: (خلق) الخاء واللام والقاف أصلان: أحدهما تقدير الشيء، والآخر مَلاسَة الشيء. فأمّا الأوّل فقولهم: خَلَقْت الأديم للسِّقاء، إذا قَدَّرْتَه.

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٥٩٩٣)، (ج٨/ ص٧).

(٢) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، (ج٩/ ص٤٠٩).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، (أبل)، (ج١/ ص٣٩).

(٤) مقاييس اللغة، (بلوي)، (ج١/ ص٢٩٢).

ومن هذا الباب أَخْلَقَ الشَّيءُ وخَلِق، إذا بَلِيَ. وأخلقْتُهُ أنا: أبليتُه. وذلك أنَّه إذا أَخْلَقَ امْلاسَّ وذهب زِئْبِرُه. والخَلُوق معروفٌ، وهو الخِلاَق أيضاً. وذلك أنّ الشيء إذا خُلِّق مَلُسَ. ويقال ثوبٌ خَلَقٌ ومِلحَفَةٌ خَلَق، يستوي فيه المذكَّر والمؤنث، وإنما قيل للسَّهم المُصلَح مُخَلَّقٌ؛ لأنّه يصير أملس. وأمّا الخُلَيْقاءُ في الفَرَس فكالعِرنين من الإنسان(١).

والفعل (أبلى) من أبليت الثوب إذا جعلته عتيقا (وأخلقي) أيضا من باب الأفعال وهو بمعناه أيضا وجاز أن يكونا من الثلاثي إذ أخلق بالضم وأخلق بمعنى وكذلك بلى وأبلى فإن قلت كيف جاز عطف الشيء على نفسه قلت باعتبار تغاير اللفظين، فإن قلت ما قولك في عطف ثم أبلى وأخلقي على مثله ولا تفاوت لا لفظًا ولا معنى قلت في المعطوف تأكيد وتقوية ليس في المعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ التكاثر: ٣ – ٤ (٢)، أمّا أخلقي فمن إخلاق الثوب، ومعناه: أن تلبسيه خلقة بعد بلاه، كما يقال: خلف الله لك خلفًا بخير، وأخلف عليك خيرًا، أي: أبدلك بما ذهب منك، وعوضه عنه(٣).

اجتنبوا – ابتعدوا

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ قَالَ الشِّرْكُ بِاللَّهِ وَالسِّحْرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلِّي يَوْمَ الزَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ"(٤).

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة، (خلق)، (ج٢/ ص٢١٤-٢١٤).

(٢) ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، (ج١٣/ ص٦٢-٦٣).

(٣) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، (ج٢٨/ ص٢٨٩).

(٤) صحيح البخاري، برقم (٢٧٦٦)، (ج٤/ ص١٠).

قال العيني: " قَوْله: (اجتنبوا)، أَي: ابتعدوا، من الاجتناب من بَاب الافتعال من الْجنب، وَهُوَ أبلغ من: أبعدوا واحذروا، وَنَحْو ذَلِك. قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾الإسراء: ٣٢؛ لأَنّ نهي القربان أبلغ من نهي الْمُبَاشرَة"(١).

جاء في المقاييس: " (جنب) الجيم والنون والباء أصلان متقاربان أحدهما: النّاحية، والآخر البُعْد(٢).

أما (بعد) فهو خِلاَفُ القُرْبِ، ومُقابِلُ قَبْل. قالوا: البُعْد خلاف القُرْب، والبُعْد، والبَعَد الهلاك(٣). والحَذَرُ مصدرُ قولِكَ: حَذِرْتُ أَحْذَرُ حَذَراً فأنا حاذِرٌ وحَذِر، وتُقرأُ هَذِه الآية: ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴾الشعراء: ٥٦، أي: مُسْتَعِدُّون ومن قَرأَ (حَذِرون)، معناه: إنّا نخَافُ شَرَّهُم، والحَذِرُ: المُتَيَقِّظُ (٤)، وقيل: الحَذَرُ هو التحفظ مما لم يكن إذا علم أنه يكون أو ظن ذلك(٥).

ومن خلال بيان معاني هذه الألفاظ يتبين لنا علة أبلغية (اجتنبوا)؛ لأنّ الاجتناب ليس خلاف البعد كما هو في (ابتعدوا)، ولا يعني التيقظ والتحفظ كما هو في (احذروا)، بل أمره أعظم كأمر تحريم السبع الموبقات (المهلكات)، فاجتنابها أبلغ من الحذر منها أو الابتعاد عنها، فهي أشد وجميع معانيها تثبت ذلك فمن معانيها الاعتزال وفيه من الشدة على كبح رغبات النفس، والانقطاع، والاغتراب، وكلها تحتاج لجهد وصبر ليس في الحذر والابتعاد.

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (ج١٤/ ص٦١).

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، (جنب)، (ج١/ ص٤٨٣).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، (بعد)، (ج١/ ص٢٦٨).

(٤) ينظر: كتاب العين، (حذر)، (ج٣/ ص١٩٩)، وتهذيب اللغة، (حذر)، (ج٤/ ص٢٦٧).

(٥) ينظر: الفروق اللغوية، ص١٣.

أحصى – عدّ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– : "أَحْصُوا هِلاَلَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ"(١).

قال الطيبي: "الإحصاء أبلغ من العد في الضبط لما فيه من أنواع الجهد في العد. ومن ثم كنى عنه بالطاقة في قوله استقيموا ولن تحصوا"(٢).

ومعنى: (أَحْصُوا هلالَ شعبان لرمضان): اطلبوا هلالَ شعبان واعلموه، وعدُّوا أيامَه؛ لتعملوا دخولَ رمضان(٣).

جاء في المقاييس: أحصيت الشيءَ، إذا عَدَدْته وأطْقته. ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ المزمل: ٢٠، وقوله:﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾المجادلة: ٦، والحصى معروف، يقال أرضٌ مَحْصاةٌ، إذا كانت ذاتَ حصَى، وقد قيل حَصِيتْ تَحْصَى، ومما اشتقّ منه الحصاة؛ وقد يراد به العقل فيقال ما له حصاةٌ، أي ما له عقل، وهو من هذا؛ لأنّ في الحصى قوة وشدّة(٤).

وتذكر المعجمات أنّ: الحَصَى من العدد، والإحصاء: مصدر أحصى يُحصي إحصاءً(٥). وأَحْصَيْت الشيءَ أي عَدَدته(٦).

---

(١) سنن الترمذي، برقم (٦٨٧)، (ج٢/ ص٦٤).

(٢) شرح المشكاة للطيبي، (ج٥/ ص١٥٨٢)، وينظر: مشكاة المصابيح، (ج٦/ ص٨٧٦)، ولمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص٤١٥)، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٦/ ٤٤٢)

(٣) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح، (ج٣/ ص١٦)، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٦/ ص٤٤٢).

(٤) ينظر: مقاييس اللغة، (حصوي)، (ج٢/ ص٦٩–٧٠).

(٥) ينظر: جمهرة اللغة، (حصو) (ج٢/ ص٩٠).

(٦) ينظر: لسان العرب، (حصو)، (ج١٤/ ص١٨٣).

وفي الحديث جاء الفعل: (أَحْصُوا) وهو أَمْرٌ مِنِ الْإِحْصَاءِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الْعَدُّ بِالْحَصَا أَيْ: وقوله: عُدُّوا " هِلَالَ شَعْبَانَ " أَيْ أَيَّامَهُ " لِرَمَضَانَ " أَيْ لِأَجْلِ رَمَضَانَ أَوْ لِلْمُحَافِظَةِ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ(١).ورد في الأصل اللغوي لكلمة عدّ في المقاييس: " (عد) العين والدال أصلٌ صحيح واحد لا يخلو من العَدّ الذي هو الإحصاء. ومن الإعداد الذي هو تهيئة الشَّيء. وإلى هذين المعنيين ترجع فروعُ الباب كلها. فالعَدُّ: إحصاء الشيء. تقول: عددت الشيءَ أعُدُّه عَدّاً فأنا عادٌّ، والشيء معدود. والعَديد: الكثرة. وفلانٌ في عِداد الصَّالحين، أي يُعَدُّ معهم. والعَدَد: مقدار ما يُعَدُّ"(٢)، والعدد اسم من العدّ أقيم مقام المصدر الذي هو معنى الإحصاء، والعديد: الكثرة، يقال ما أكثر عديدَ بني فلان. وبنو فلانٍ عديدُ الحصى، إذا كانوا لا يُحصَون كثرة كما لا يُحصَى الحصى(٣).

أدرك – حصّل

"عن وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ فَأَدْرَكَهُ، كَانَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ، فَإِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ، كَانَ لَهُ كِفْلٌ مِنَ الْأَجْرِ"(٤).

قال الطيبي: " (فأدركه) أي حصله. وقيل: "أدركه" أبلغ من "حصله"؛ لأن الإدراك بلوغ أقصى الشيء"(٥).

---

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص١٣٧٧).

(٢) مقاييس اللغة، (عد)، (ج٤/ ص٢٩).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، (عد)، (ج١/ ص٦٩).

(٤) سنن الدارمي، برقم (٣٤٧)، (ج١/ ص٥١).

(٥) شرح المشكاة للطيبي، (ج٢/ ص٧٠٤)، وينظر: مشكاة المصابيح، (ج١/ ص٧٩٢)، ومرقاة المفاتيح شرح شرح مشكاة المصابيح، (ج١/ ص٣٢٥).

قال ابن فارس: الدال والراء والكاف أصلٌ واحد، وهو لُحوق الشَّيء بالشّيء ووُصوله إليه، يقال أدْرَكْتُ الشّيءَ أُدْرِكُه إدراكاً، وفرس دَرَكُ الطريدةِ، إذا كانت لا تَفوتُه طريدة، وأدرك الغلامُ والجارية، إذا بلَغَا، وتدارَكَ القومُ: لَحِق آخرُهم أوّلَهم، وتدارَكَ الثَّرَيَانِ، إذا أدرك الثَّرَى الثاني المَطَرَ الأوّل(١).

وكان الخليل قد بين أنّ إدْراكَ الحاجةِ والطِّلْبة تقول: بَكِّرْ ففيه دَرَكٌ، والدَّرَك: أسفل قَعْرِ الشَّيء، والدَّرَك: واحدٌ من أَدْراك جهنّم من السّبع، والدَّرْك: لغة في الدَّرَك الّذي هو من القَعْر(٢).

وقد فصل صاحب الفروق اللغوية في الفرق بين العلم والإدراك: إذ ذكر أنّ الإدراك موقوف على أشياء مخصوصة، والإدراك يتناول الشيء على أخص أوصافه وعلى الجملة والعلم يقع بالمعدوم ولا يدرك إلا الموجود، والإدراك طريق من طرق العلم، ولهذا لم يجز أن يقوى العلم بغير المدرك قوته بالمدرك، ألا ترى أنّ الإنسان لا ينسى ما يراه في الحال كما ينسى ما رآه قبل(٣).

أما (حصل) فقد وردت مادته في العين، تقول: حَصَلَ يحصُل حُصُولاً: أي بَقِيَ وثَبَتَ وذَهَبَ ما سِواهُ من حِسابٍ أو عَمَلٍ ونحوه فهو حاصل. والتحصيلُ: تَمييز ما يحصُل. والاسمُ: الحَصيلةُ(٤).

---

(١) مقاييس اللغة، (درك)، (ج٢/ ص٢٦٩).

(٢) ينظر: كتاب العين، (درك)، (ج٥/ ص٣٢٧).

(٣) ينظر: الفروق اللغوية، ص١٩.

(٤) كتاب العين، (حصل)، (ج٣/ ص١١٦).

يتبين لنا حال من طلب العلم باجتهاد فأدركه، فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد، وأن يكون بيان حال سائر طلبة العلم من أصحاب التحصيل بأنه إن حصل العلم كان له أجر العلم وأجر المشقة، وإن لم يحصل فأجر المشقة ثابت(١).

وقد يكون المراد: هو لم يقل حصله بل قال: أدركه، فـ(الإدراك) أبلغ من التحصيل في المقام؛ لأنّ الإدراك طريق من طرق العلم وهو يختص بتفاصيل العلم فيكون صاحب الإدراك فقيها و(من أراد الله به خيرا يفقه في الدين) فجمع الإدراك الفقه والخير بجمعه لتفاصيل العلم وكأنه وبه يقوى العالم ويقوى علمه فإدراك تعطي معنى أكبر وأوسع، أمّا (التحصيل) فمعناه جمع شيء وترك ما سواه، ولا شك أن هذا ليس بمحمود في طلب العلم وليس طريقا ليكون طالب العلم عالما فقيها، بل الأبلغ والأنسب أن يكون مدركًا.

تحروا – التمسوا

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: تَحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي الوِتْرِ، مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ"(٢).

قال المباركفوري: "قوله: (تحروا) بفتح التاء والحاء والراء المهملتين أمر من التحري وفي رواية التمسوا وكل منهما بمعنى الطلب والقصد لكن معنى التحري أبلغ لكونه يقتضي الطلب بالجد والاجتهاد"(٣).

---

(١) ينظر: لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج١/ ص٥٩٤).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٢٠١٧)، (ج٣/ ص٤٦).

(٣) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٧/ ص١٢٢)، وينظر: فيض القدير، (ج٣/ ص٣٠٣)، والمهيأ في كشف أسرار الموطأ، عثمان بن سعيد الكماخي (ت: ١١٧١ هـ)، تحقيق وتخريج: أحمد علي، (٢٠٠٥ م)، القاهرة، دار الحديث، (ج٢/ ص٢٣٧).

ورد في المقاييس: (حروي) الحاء والراء وما بعدها معتل. أصول ثلاثة: فالأوّل جنس من الحرارة، والثاني القرب والقصد، والثالث الرُّجوع. وأمّا القُرب والقَصْد فقولهم أنت حَرِىً أنْ تفعل كذا. ولا يثنَّى على هذا اللفظ ولا يُجمَع(١).

قال المظهري: " قوله: "تحرَّوا"؛ أي: اطلبوا"(٢). جاء في المشكاة: أي تعمدوا طلبها فيها، والتحري القصد والاجتهاد في الطلب، والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول(٣)، والمعنى: اجتهدوا في السَّبع الأواخر، فمَن كان متحرِّيَها"؛ أي: طالبَها وقاصدَها "فَلْيَتحرَّها في السَّبع الأواخر"، والمراد بها: السبع التي تلي آخرَ الشهر، أو التي بعد العشرين أو العشر الآواخر(٤)، قال القسطلاني: أي اطلبوا بالاجتهاد ليلة القدر في ليالي الوتر من العشر الأواخر من رمضان(٥).

وجاء في العين: حرى: الحَرْيُ النُّقصانُ بعد الزّيادة والقمر يَحْري الأول فالأول حتّى ينقص حَرْياً والحَرَى مقصور موضع البيض وهو الأُفْحُوص والأُدْحِيُّ قال: (بيضةٌ زادَ هَيْقُها عن حَراها ... كلَّ طارٍ عليه أنْ يَطْراها)، والحَرَى أيضاً كلُّ مَوْضِعٍ للظّباء تأوي إليه، والحَرَى

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة، (حروي)، (ج٢/ ص٤٧).

(٢) المفاتيح في شرح المصابيح، (ج٣/ ص٥١).

(٣) شرح المشكاة للطيبي، (ج٥/ ص١٦٢١). وينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، (ج١٧/ ص١٧٥).

(٤) شرح المصابيح لابن الملك، (ج٢/ ص٥٥٦)، وينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص١٤٣٦).

(٥) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (ج٣/ ص٤٣٣)، وينظر: لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج٤/ ص٥٠٣).

الجَدارَة تقول هو حَرِيٌّ أي خليقٌ وهو حرٍ وبالحَرَى وحَرىً أن يكون كذاك وما أحراه وأَحْرِ به أن يكون كذا وفلان يَتَحَرَّى مسرّتي ويَتَحرَّى بكلامه وأمره الصّواب، وحِراءُ جبل معروف بمكّة(١).

جاء في معنى اللمس في المقاييس: (لمس) اللام والميم والسين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تطلُّبِ شيء ومَسيسِه أيضاً. تقول: تلمّست الشّيءَ، إذا تطلَّبْتَه بيدك. قال أبو بكر بن دريد: اللّمس أصلُه باليد ليُعرَف مَسُّ الشّيء، ثم كثُرَ ذلك حتَّى صار كلُّ طالب مُلتمِساً. ولَمَسْت، إذا مَسِسْتَ. قالوا: وكلُّ مَاسٍّ لامس. قال تعالى:﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾النساء: ٤٣، قال قومٌ: أُريد به الجماع. وذهَبَ قوم إلى أنَّه المَسيس، وأنَّ اللَّمْس والملامَسة يكون بغير جماع"(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة فرقاً بين اللمس بتلاصق وإحساس، واللمس: إذا كان لصوق فقط، وقد يكون اللمس بمعنى المس، فالمس: إيصال الشيء بالبشرة بحيث تتأثر الحاسة، واللمس كالطلب له، ولذلك يقال: ألمسه فلا أجده، والمراد أن اللمس ينبئ عن اعتبار الطلب له سواء كان داخلا في مفهومه، أو لازما له، وقد يستعار اللمس للإصابة، ومنه قوله عز وجل: ﴿إِن تَمۡسَسۡكُمۡ حَسَنَةٞ ﴾آل عمران: ١٢٠ (٣).

وهذا مما جاء في التحري واللمس وبها تتضح صورة الحكم بأبلغية (التحري)؛ فهو الطلب بجهد واجتهاد وقصد لما يناسب المقام من العبادة والذكر والأجر العظيم ففيها ليلة هي خير من ألف شهر تنزل الملائكة فيها، فناسبت المقام، وهذا المعنى لا تعطيه كلمة أخرى غيرها مثل كلمة (التمسوا)، فالالتماس فيه طلب لكن ليس فيه اجتهاد، وفيه فعل ولكن ليس فيه قول أو ذكر

---

(١) ينظر: كتاب العين، (حرو)، (ج٣/ ص٢٨٦).

(٢) مقاييس اللغة، (لمس)، (ج٥/ ص٢١٠).

(٣) ينظر: الفروق اللغوية، ص٣١٩.

كما في التحري –في هذا المقام الذي حكم بأبلغيتها– من التخصيص للقول والفعل من قراءة القرآن والدعاء والصلاة فيها.

تنفي – تمحو

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ –رضي الله عنه–، قَالَ: ذُكِرَتِ الْحُمَّى عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، فَسَبَّهَا رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَسُبَّهَا، فَإِنَّهَا تَنْفِي الذُّنُوبَ، كَمَا تَنْفِي النَّارُ، خَبَثَ الْحَدِيدِ "(١).

قال المباركفوري: "(تنفي الذنوب) من النفي أي تزيل، وهو أبلغ من تمحو"(٢).

كلا الفعلين (نفى) و(محا) يدل على إزالة الشيء، إلا أن الأبلغية في الأول تعود إلى معنى الإزالة بقوة، فقد ذكر الخليل أن قولنا: (نفيت الرجل وغيره نفيا) أي طردته، وأن الانتفاء من الولد التبرؤ منه، ونَفِيُّ الريح ما نَفى من التراب في أُصول ونحوه، وكذلك نَفِيُّ المطر ونَفِيُّ القِدْر(٣)، فكل سياقاتها اللغوية تدل على معنى الإزالة، وأصل هذه المادة يدلُّ على تعْرِية الشيء من الشيءِ وإبعاده منه(٤).

أما (محا) فإنه يدل على ذهاب الأثر(٥)، ومنه مَحَتِ الرِّيحُ السحابَ: ذهبَتْ به ومَحَوْت الكتابَ أَمْحُوه مَحْواً. وامَّحَى الشّيءُ: ذهب أثرُه(٦). وفي الحديث جاء اللفظ الأقوى المتناسب

---

(١) سنن ابن ماجه، برقم (٣٤٦٩)، (ج١/ ص١١٤٩).

(٢) مرعاة المفاتيح، (ج٥/ ص٢٧٥).

(٣) ينظر: كتاب العين، (نفي)، (ج٨ / ص٣٧٥).

(٤) ينظر: مقاييس اللغة، (نفي)، (ج٥ / ص٤٥٦).

(٥) ينظر: كتاب العين، (محو)، (ج٣ / ص٣١٤).

(٦) ينظر: مقاييس اللغة، (محو)، (ج٥ / ص٣٠٢).

مع المطلوب عند المرض وهو الصبر، فمعنى (تنفي الذنوب كما تنفي النار) أي تخرج خبث الحديد، وفيه كناية عن المبالغة في تمحيصها من الذنوب [١].

وجاء النهي عن سب الحمى من هذه الحيثية إذ إنها توجب الصبر والشكر لا السب والتضجر[٢].

حلت – وجبت

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "قَالَ مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[٣].

جاء في التصوير النبوي:" وبلاغة التعبير بقوله: (حلت له) بمعنى وجبت له الشفاعة؛ لأنّ التعبير بـ (حلت) أبلغ من (وجبت) فلا تجب الشفاعة للعباد على الله تعالى ولا على رسوله – صلى الله عليه وسلم، بل هي تفضل وزيادة لمن رضي الله عنهم، فيشفع لهم بعد أن يأذن الله له:﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ ﴾البقرة: ٢٥٥ "[٤].

وقد أورد ابن منظور أنّ قولهم: حَلَّ العذاب يَحِلُّ بالكسر أَي وَجَب، وهو المعنى المنسجم مع سياق الحديث، ويَحُلُّ بالضم أَي نزل، واستشهد بنص الحديث: (حَلَّت له شفاعتي) وقيل هي بمعنى غَشِيَتْه ونَزَلَتْ[٥]، فمعنى الوجوب والنزول تحتمله الدلالة.

---

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (ج٥ / ص٣٠١).

(٢) ينظر: مرعاة المفاتيح، (ج٥/ ٢٧٥).

(٣) صحيح البخاري، برقم (٦١٤)، (ج١/ ص١٢٦).

(٤) التصوير النبوي للقيم الخلقية والتشريعية في الحديث الشريف، علي علي صبح، (٢٠٠٢م)، ط١، المكتبة الأزهرية للتراث، ص٦١.

(٥) ينظر: لسان العرب، (حلل)، (ج١١ / ص١٦٣).

ومعنى (حلت له شفاعتي)، أي: غشيته وحلَّت عليه الشفاعة؛ لا أنها كانت حرامًا عليه قبل ذلك (١). وقيل: نالته وحصلت له ووجبت (٢).

جاء في فتح الباري: "أنّ قوله: (حَلَّتْ لَهُ) أيْ: اِسْتَحَقَّتْ وَوَجَبَتْ أَوْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ الشفاعة، ويُقَال حَلَّ يَحُلُّ بِالضَّمِّ إِذَا نَزَلَ، وَاللَّام بِمَعْنَى عَلَى، جاء فِي الطَّحَاوِيُّ حَدِيث اِبْن مَسْعُود (وَجَبَتْ لَهُ) وَلَا يَجُوز أَنْ يَكُون حَلَّتْ مِنْ الْحِلّ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ مُحَرَّمَةً(٣).

ومعاني الاستحقاق والوجوب والنزول متحققة بالفعل الأبلغ (حلت)، ولانجد مثل تلك الدلالات مع التعبير بـ(وجبت).

قذف – ألقى

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ –رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ–: أَنَّ النَّبِيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: إِذَا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا قَذَفَ حُبَّهُ فِي قُلُوبِ الْمَلَائِكَةِ، وَإِذَا أَبْغَضَ اللهُ عَبْدًا قَذَفَ بُغْضَهُ فِي قُلُوبِ الْمَلَائِكَةِ، ثُمَّ يَقْذِفُهُ فِي قُلُوبِ الْآدَمِيِّينَ"(٤).

قال المناوي: (إذا أحب الله عبدا) أي أراد توفيقه وقدر إسعاده (قذف) أي ألقى، وأصل القذف الرمي بسرعة فالتعبير به أبلغ منه بالإلقاء (حبه في قلوب) لم يقل في قلب وإن كان المفرد المضاف يعم؛ لأنه أنص على كلِّ فرد فرد"(٥).

ذكر الخليل أنّ: القَذْفُ: هو الرَّمْيُ بالسَّهْمِ والحَصَى والكلام، والقُذْفُ: الناحيةُ والقُذُفاتُ النَّواحي من كُلِّ شيءٍ"(١). وقذفتُ الشيءَ من يدي قَذْفاً، إذا ألقيته. وأقذاف الجبل: نواحيه،

---

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال، (ج٢ / ص٢٤٣).

(٢) ينظر: فتح الباري لابن رجب، (ج٣ / ص٤٧٠).

(٣) ينظر: فتح الباري لابن حجر، (ج٢ / ص٤١٦).

(٤) الجامع الصغير من حديث البشير النذير، برقم (٣٥٦)، (ج١/ ص٢٦).

(٥) فيض القدير، (ج١/ ص٢٤٦).

الواحد قَذَف، والأقذاف أيضاً: أطراف الجبل، وكل شيء رميتَ به من يدك فقد قذفتَه قذْفاً. والقاذف: الرامي؛ والقَذيفة: الرّمِيّة؛ يقال: هذه قذيفة فلان للشيء الذي يلقيه(٢).

بيّن ابن فارس الجذر اللغوي لكلمة (قذف)، وهو الدلالة على الرَّمي والطَّرح، كما يقال: قَذَفَ الشَّيءَ يقذِفُه قذْفاً، إذا رمى به، وبلدةٌ قَذوف، أي طَرُوحٌ لبُعدها تَترامى بالسَّفْر، ومنزلٌ قَذَفٌ وقذيف، أي بعيد، وناقةٌ مقذوفة باللَّحم، كأنها رُمِيت به"(٣)، والقذف هو الدفع بقوة، قال تعالى: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ ﴾ الأنبياء: ١٨، وقوله: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ ﴾ سبأ: ٤٨ (في قلوب الملائكة) والمراد ألقاه في قلوبهم دفعة واحدة(٤).

يبدو أنّ علة الحكم بأبلغية (قذف) على (ألقى)، مبنية على العموم والشمول وإرادة الفعل مرة واحدة، فالقذف يقع على الجميع فردا فردا، أمّا الإلقاء فقد يحصل إفرادًا واحداً دون الآخر، وهذا ما تدل عليه لفظة قذف، وقد يكون القذف إشارة للبعد اللامتناهي الذي تصله هذه المحبة المقذوفة في قلوب العباد، أو تكون داخلة في الشعور غير الإرادي في القلوب فتكون محبة إجبارية لا يعرف لها سبب، وكذا ما يدل عليه القذف وليس في غيره.

مجّد – حمد

عن أبي هريرة في الحديث القدسي: "قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: " الحمد الله رب العالمين " قال الله: حمدني عبدي، فإذا قال: " الرحمن الرحيم " قال الله: أثنى علي عبدي؛ فإذا قال: " مالك يوم الدين " قال

---

(١) ينظر: كتاب العين، (قذف)، (ج٥/ ص١٣٥).

(٢) جمهرة اللغة، (قذف)، (ج١/ ص٣٧٨).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، (قذف)، (ج٥/ ص٦٨).

(٤) ينظر: التنوير شرح الجامع الصغير، (ج١/ ص٥٠٣).

مجدني عبدي، فإذا قال: " إياك نعبد وإياك نستعين " قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، فإذا قال: " اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين " قال: هذا لعبدي ولعبدي ما سأل"(١).

قال الصنعاني: "قال: "مجدني عبدي" من المجد وهو الشرف الواسع وهو أبلغ من الحمد والثناء؛ لأنّهما من مفهومه"(٢).

وبيّن الخليل أنّ: معنى المَجْد نَيْلُ الشَّرَفِ(٣). وجاء في المقاييس: أنّ الميم والجيم والدال أصلٌ صحيح، يدلُّ على بلوغ النِّهاية، ولا يكون المجد إلّا في محمود، ومنه المَجْد: بلوغ النِّهاية في الكَرَم، والله الماجد والمجيد، لا كَرَمَ فوق كرَمه، وتقول العرب: ماجَدَ فلانٌ فلاناً، أي: فاخَرَه، ومَجَدتِ الإبلُ مُجوداً، فقالوا: معناه أنَّها نالت قريباً من شِبَعها من الرُّطْبِ وغَيره، وقال قَومٌ: أَمْجَدْتُ الدَّابَّة: علَفْتُها ما كَفَاها(٤).

وأوضح القاضي عياض أنّ قوله: (مجدني عبدي) عند قوله:﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ الفاتحة: ٤، أي عظَّمني، والمجد نهاية الشرف، والفرق بين (حمدني) و(أثنى علي) و(مجدني) بيِّنٌ؛ لأنّ(مجَّد) يقتضي الثناء بصفات الجلال، و(حمد) يقتضى الثناء بحميد الفِعال، و(أثنى) يجمع ذلك كله، وينطبق على الوجهين؛ فلهذا جاء جوابًا لقوله ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ الفاتحة: ٣؛ لاشتمال هذين الاسمين على صفاته الذاتية من الرحمة، والفعلية من الإنعام على خلقه، واختصاص اسم

---

(١) الجامع الصغير من حديث البشير النذير، (٦٠١٩).

(٢) التنوير شرح الجامع الصغير، (ج٧/ ص٥٩١).

(٣) ينظر: كتاب العين، (مجد)، (ج٦/ ص٨٩)، وينظر: تهذيب اللغة، (مجد)، (ج١٠/ ص٣٥٩).

(٤) ينظر: مقاييس اللغة، (مجد)، (ج٥/ ص٢٩٧).

الرحمن به على قول أئمتنا وعمومه وصفتهِ، لا يوصف بها غيره، وهذه نهاية العظمة والجلال، والرحيم عائد برحمته على عباده وخلقِه المؤمنين خاصةً على قول بعضهم(١).

فمعنى مجدني في الحديث: عظمني ذكرني بالعظمة وصفات الجلال وحميد الفعال؛ قال القرطبيّ: قوله: (مجّدني): أي اعتقد شَرَفي، ونَطَقَ به، وهو الكثير صفات الكمال، والمجد: الكثرة(٢)، والتمجيد نهاية الشرف ويجمع بين الحمد والثناء لاستحقاق المجيد للتمجيد والله هو المجيد، وهو صِيغَةُ مُبَالَغَةٍ مِنَ الْمَجْدِ وَهُوَ الشَّرَفُ الْقَدِيمُ، قَالَ الرَّاغِبُ: الْمَجْدُ السَّعَةُ فِي الْكَرَمِ وَالْجَلَالَةِ وَأَصْلُهُ قَوْلُهُمْ مَجَدَتِ الْإِبِلُ أَيْ وَقَعَتْ فِي مَرْعًى كَثِيرٍ وَاسِعٍ وَأَمْجَدَهَا الرَّاعِي وَوُصِفَ الْقُرْآنُ بِالْمَجِيدِ لِمَا يَتَضَمَّنُ مِنَ الْمَكَارِمِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْأُخْرَوِيَّةِ(٣).

أمّا (حمد)، فأصل واحد والحمد نقيض الذم، ويقال حَمِدْتُه على فعله ومنه المَحْمَدة خلاف المذمّة، قال ثعلب الحمد يكون عن يد وعن غير يد والشكر لا يكون إلا عن يد وسيأْتي ذكره وقال اللحياني الحمد الشكر فلم يفرق بينهما الأَخفش الحمد لله الشكر لله قال والحمد لله الثناء قال الأَزهري الشكر لا يكون إلا ثناء ليد أَوليتها والحمد قد يكون شكراً للصنيعة ويكون ابتداء للثناء على الرجل فحمدُ الله الثناءُ عليه ويكون شكراً لنعمه التي شملت الكل والحمد أَعم من الشكر وقد حَمِدَه حَمْداً ومَحْمَداً ومَحْمَدة(٤).

ويتضح الفرق بين اللفظين فـ(التمجيد) أبلغ من (الحمد) ويتبيّن ذلك من خلال معاني الألفاظ في المعجمات، وكما أشار الشراح في بيان معانيهما، ومما يوضح ذلك قول القاضي

---

(١) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، (ج٢/ ص٢٧٦).

(٢) ينظر: البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، (ج٩/ ص٢٤١).

(٣) ينظر: فتح الباري لابن حجر، (ج١٣/ ص٤٠٨)، وينظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان، (ج٤/ ص٥٥٥).

(٤) ينظر: لسان العرب، (حمد)، (ج٣/ ص١٥٥)، ومقاييس اللغة، (حمد)، (ج٢/ ص١٠٠).

في التفريق بينهما: حيث قال: "وقوله: (أهل الثناء والمجد) كذا لهم، ولابن ماهان: (أهل الثناء والحمد)، والحمد أعم من الثناء، والمجد على ما بيناه في الفرق بين مجدني عبدي، وحمدني عبدي، وأثنى عليّ عبدي، والمجد نهاية الشرف، وكأن لفظة (الحمد) هنا أليق بالكلام؛ لقوله أولاً: (لك الحمد)، ومعنى (ملء السماوات والأرض): قال الخطابي: هو تمثيل وتقريب، والمراد به: تكثير العدد، حتى لو قدّر ذلك وكان جسمًا ملأ ذلك، وقيل: قد يكون المراد بذلك أجرها وثوابها، وقد يحتمل أن يراد بذلك تعظيم الكلمة، كما يقال: هذه كلمة تملأ طباق الأرض"(١).

جاء في عون المعبود بنسبة الكلام للنووي: " إِنَّمَا قَالَهُ؛ لِأَنَّ التَّحْمِيدَ الثَّنَاءُ بِجَمِيلِ الْفِعَالِ وَالتَّمْجِيدُ الثَّنَاءُ بِصِفَاتِ الْجَلَالِ وَيُقَالُ أَثْنَى عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَلِهَذَا جَاءَ جَوَابًا لِلرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لِاشْتِمَالِ اللَّفْظَيْنِ عَلَى الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ"(٢). وهذا يتضمنه معنى ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ الفاتحة: ٤، لتفرده بالملك والعظمة والجلال فيه(٣).

ف(التمجيد) هو عبادة لله يستحقها لجلال صفاته وحميد فعاله، وهي أبلغ من (الحمد)؛ لأنّ الحمد ثناء على الأفعال، والتمجيد أعم وأوسع من الحمد، قال أبو هلال العسكري: "والحمد: هو الثناء باللسان على الجميل، سواء تعلق بالفضائل كالعلم، أم بالفواضل كالبر، والحمد إنما يكون بعد الإحسان"(٤).

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم، (ج٢/ ص٣٩١).

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود، (ج٣/ ص٢٩).

(٣) ينظر: لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، (ج٢/ ص٥٨٤).

(٤) الفروق اللغوية، ص١٣٩.

نهس – نهش

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ– رضي الله عنهما–: "أَنَّ النبيَّ – صلى الله عليه وسلم – انتَهَسَ مِن كَتِفٍ، ثمَّ صلَّى ولم يَتَوضَّأ"(١).

قال العيني: "قوله: (انتهس) النهس– بالسين المهملة–: أخذ اللحم بأطراف الأسنان، والنهش– بالمعجمة–: الأخذ بجميعها. وقال الأصمعي: كلاهما واحد. وقيل: هو بالمهملة أبلغ منه بالمعجمة. وقيل: النهس: سرعة الأكل. وقيل: نهس الرجل والسبُع نهساً: قبض عليه ثم نثره"(٢)، والنّهسُ في اللغة: هو القبض على اللّحم ونتره(٣).

قال ابن دريد: "والنّهْس والنّهْش عند الأصمعي سواء"(٤)، إلا أننا نجد في مادتيهما اختلافا فقد نُقل عن اللغويين وقد فرقوا بين المعنيين وبينوا الفَرْق بَيْنَ النَّهْسِ والنَّهْشِ.

ويكون النَّهْس في مقدمة الفم(٥). قال ابن فارس: " (نهس) النون والهاء والسين كلمةٌ تدلُّ على عضٍّ على شيء"(٦)، جاء في اللسان: "ونَهَسْتُ العِرْقَ وانْتَهَسْتُه إذا تَعَرَّقْتَهُ بمقدَّم أَسنانك ونَهْس اللحم أَخْذُه بمقدِّم الأَسنان والنهش الأَخذ بجميعها نَهَسْتُه وانْتَهَسْتُه بمعنى"(٧).

أما (النَّهش) فهو بالفم كالنّهس إلا أن النّهش تناولٌ من بعيد(١)، ورد في اللسان، في مادة مادة (نهش)، أنّ النّهش من نَهَشَ يَنْهَش ويَنْهِشُ نَهْشًا تناوَل الشيء بفَمِه ليَعَضَّه فيؤثر فيه ولا

---

(١) سنن أبي داود، برقم (١٩٠)، (ج١/ ص١٣٦).

(٢) شرح أبي داود للعيني، (ج١/ ص٤٤٣).

(٣) ينظر: كتاب العين، (نهس)، (ج٤/ ص٨)، وتهذيب اللغة، (نهس)، (ج٦/ ص٨٠).

(٤) جمهرة اللغة، (نهس)، (ج١/ ص٤٩٤).

(٥) ينظر: جمهرة اللغة، (نهس)، (ج١/ ص٤٨٣).

(٦) مقاييس اللغة، (نهس)، (ج٥/ ص٣٦٣).

(٧) لسان العرب، (نهس)، (ج٦/ ص٢٤٤).

يَجْرحه وكذلك نَهْشُ الحيّةِ والفِعلُ كالفعل والنَّهْشُ دون النَّهْسِ، وهو تناوُلٌ بالفَمِ إلا أَن النَّهْشَ تناوُلٌ من بعيد كنَهْش الحية والنَّهْسُ القبض على اللحم ونَتْفُه، قال أَبو العباس: النَهْشُ بإِطباق الأَسْنان، وقيل: الأخذ بجميعها، والنَّهْسُ بالأَسْنان والأَضْراس(٢).

قال: المظهري: "نَهَسَ اللحمَ: أخذَه بمقدَّم الأسنان، يقال: نَهستُ اللحمَ وانتَهستُه بمعنًى"(٣).

قال السهارنفوري: "هو الأكل بمقدم الفم، وبالمعجمة بالأضراس"(٤).

إذن فالنهس بالفم وفي مقدم الأسنان وهو أقرب من النهش فهو من بعيد والنهس تناول بالأسنان أما النهش فيكون بأطباق الأسنان، والنهس قبض اللحم، والنهش فيه عض فهو أقوى، فيتبيّن لنا أنّ النهس أبلغ من النهش.

---

(١) ينظر: كتاب العين، (نهش)، (ج٣/ ص٤٠٢).

(٢) ينظر: لسان العرب، (نهش)، (ج٦/ ص٢٤٤ و٣٦٠).

(٣) المفاتيح في شرح المصابيح، (ج٥/ ص٥١٠).

(٤) بذل المجهود في حل سنن أبي داود، (ج٢/ ص٨٦).

الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقنا للوصول إلى خاتمة العمل، وصلى الله على نبينا محمد خير المفدى بالنفس والأهل، وبعد:

فقد جاءت دراستنا بعنوان (الحكم بالأبلغ في شروح الحديث النبوي دراسة لغوية)، وقد مهدّنا لها بدراستنا التأصيل اللغوي والمصطلحي للأبلغ، وكشف القواعد المنطوية فيها علل الأبلغية.

ووجدنا في الفصل الأول أن الأبلغية في أبنية الأفعال جاءت في الأفعال المزيدة، فقد حكموا بأبلغية فعّل، وفاعل، وتفاعل على فعل.

وقد تفاوتت الأبلغية في باب المصادر فوجدنا مصدرًا أبلغ من مصدر، ووجدنا مصدرًا أبلغ من اسم فاعل؛ لتحول الموصف إلى ذات كما في عدْل وعادل، ووجدنا اسم مصدر أبلغ من المصدر؛ لدلالته عليه وزيادة كما في الفساد والإفساد.

وقد برز اسم التفضيل بين المشتقات بأحكام الأبلغية، فالأبلغ في بنائه الصرفي هو اسم تفضيل، وقد حكموا بأبلغية اسم تفضيل على اسم تفضيل آخر، وأبلغية اسم تفضيل على اسم أو فعل.

وقد ثبت أنّ معنى المبالغة من دواعي الحكم بالأبلغية، وهذا ما وجدناه في أبنية صيغ المبالغة إذ حكموا بأبلغية (الحميد)، و(القيّوم)، و(فتّان)، و(كذّاب)، و(مسّيّك).

وتفاوت الحكم بالأبلغ بين الإفراد والجمع، فلا يحكم بأبلغية لفظ على آخر دون تتبع نظمه في سياقه المحدد، فتارة يكون الإفراد أبلغ كما وجدنا في أبلغية الريان على الريانين؛ لدلالته على الجنس والشمول، وتارة يكون الجمع أبلغ، كما وجدنا في أبلغية حاجاتكم على حاجتكم لدلالة الجمع على التنوع.

وفي الفصل الثاني وجد البحث في إعراب الأسماء والأفعال مجالًا متسعًا من العلل ولا سيما في الاحتمالات الإعرابية بين الرفع والنصب، والرفع والجر في الأسماء، وبين الرفع والجزم في الأفعال، وردّ كل وجهٍ إلى دلالته الإعرابية؛ لأنّ الإعراب والمعنى لا ينفكّان.

وكان الحكم بالأبلغ في باب الأدوات النحوية معتمدًا على معانيها الحقيقية والمجازية، وقد أجاد شراح الحديث بربط معاني الأدوات النحوية مع سياقاتها النبوية.

وتنوعت الأساليب النحوية في الحكم بالأبلغية، فقد حكموا بأبلغية أسلوب على أسلوب، كما وجدنا في النفي والنهي، وكذلك أبلغية معنى مجازي على معنى حقيقي، كما في معنى الاستفهام التقريعي، وكانت دلالة العموم علة بارزة في الحكم بالأبلغية، كما وجدنا في أسلوب الشرط والجزاء، وأسلوب التنكير.

وفي الفصل الثالث برزت دقائق الفروق اللغوية بين الألفاظ أسماءً وأفعالًا، فقد حكموا بأبلغية لفظ مقارب لمعنى لفظ آخر مخالف له في اللفظ، كالهمّ والحزن وحكموا بأبلغية لفظ مقارب للفظ آخر في اللفظ والمعنى، كالنهس والنهش.

النتائج:

١-وجد البحث أنّ الأحكام اللغوية في شروح الحديث النبوي كثيرة وهي متفاوتة في أوصافها، أبلغيةً، وحسنًا، وشهرةً، وقلةً، وضعفًا، وشذوذًا.

٢-أثبت البحث أنّ الحكم بالأبلغية كان له الدور البارز بين الأحكام اللغوية في شروح الحديث النبوي، فقد حكموا بأبلغية بنية على بنية، وأبلغية وجهٍ إعرابي على غيره، وأبلغية لفظ على لفظ.

٣-قرر البحث أشهر قواعد الأبلغية ودواعيها، وهي زيادة المبنى لزيادة المعنى، وقوة اللفظ لقوة المعنى، والمبالغة، والتكثير، والتكرار، والتعظيم والتعميم.

التوصيات:

لا شك أن كشف علل الأبلغية في كتب شروح الحديث النبوي من الجانب اللغوي تتطلب تتبع الأصول والقواعد اللغوية بمستوياتها الصرفي والنحوي والدلالي، وهو ما تناولته دراستنا هذه، إلا أننا وجدنا أحكاما بالأبلغية في شروح الحديث النبوي معتمدة على الأحكام البلاغية بعلومها الثلاث، علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع، وهو ما توصي به دراستنا أن يدرس الحكم بالأبلغ بلاغيا.

قائمة المصادر والمراجع:

- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، (٢٠٠٠ م) ط٣، بيروت لبنان، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.
- اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه، أبو العباس القرطبي ضياء الدين أحمد بن عمر الأنصاري الأندلسي القرطبي (٥٧٨ هـ – ٦٥٦ هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، (٢٠١٤ م)، ط١، دمشق – سوريا، دار النوادر.
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٩٦٣) ط٤، مصر، المكتبة التجارية.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت٩٢٣هـ)، سنة الطبع (١٣٢٣ هـ)، ط٧، مصر – المطبعة الكبرى الأميرية.
- أسماء الله الحسنى في الكتاب والسنة، محمود عبد الرازق الرضواني، (٢٠٠٥م) القاهرة، ط١، دار الكتب.
- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، (٢٠٠٠م)، ط١، بيروت– لبنان، دار الكتب العلمية.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، سنة النشر (١٩٩٥) ط ٥، تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت، دار الجيل.
- أصول السنة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، سنة النشر (١٤١١هـ)، ط١، الخرج – السعودية، دار المنار.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (١٩٩٩م)، ط٤، مؤسسة الرسالة.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي (ت٩١١هـ)، دار المعرفة الجامعية.

- أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، تحقيق محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، (١٩٨٨ م)، ط١، السعودية، جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي).
- الإفصاح عن معاني الصحاح، يحيى بن (هبيرة) محمد بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ، أبو المظفر، عون الدين (ت٥٦٠هـ)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، (١٤١٧هـ)، دار الوطن.
- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، محمد بن عبد الحق اليفرني (ت٦٢٥ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (٢٠٠١ م)، ط١، مكتبة العبيكان.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيى إسماعيل، (١٩٩٨ م)، ط١، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- أمالي ابن بشران، ابن بشران، مصدر الكتاب: موقع جامع الحديث، http://www.alsunnah.com
- انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي وصبحي بن جاسم السامرائي، (١٩٩٣ م)، ط١، المملكة العربية السعودية– الرياض، مكتبة الرشد.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ) دمشق، دار الفكر.
- البدر التمام شرح بلوغ المرام، الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمَغرِبي (ت ١١١٩ هـ)، تحقيق: علي بن عبد الله الزبن (١٩٩٤م) ط١، دار هجر.
- بذل المجهود في حل سنن أبي داود، خليل أحمد السهارنفوري (ت ١٣٤٦ هـ) اعتنى به وعلق عليه: تقي الدين الندوي، (٢٠٠٦ م)، ط١، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية.
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن الميداني، (١٩٩٦م)، دمشق، ط١، دار القلم.

- البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، سنة النشر (١٤٣٦ هـ)، ط١، دار ابن الجوزي.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، (ت ١٣٩٣هـ)، سنة النشر(١٩٨٤ هـ)، تونس، الدار التونسية للنشر.
- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، (٢٠١٢م)، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، بيروت، دار الكتب العلمية.
- التحفة الربانية في شرح الأربعين حديثًا النووية – ومعها: شرح الأحاديث التي زادها ابن رجب الحنبلي، إسماعيل بن محمد بن ماحي السعدي الأنصاري (ت ١٤١٧هـ)، سنة النشر (١٣٨٠ هـ) ط١، مصر– الإسكندرية مطبعة دار نشر الثقافة.
- تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير للبخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، إعداد: محمد بن عبد الكريم بن عبيد، (١٩٩٩ م)، ط١، الرياض– مكتبة الرشد.
- التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، هشام بن أحمد الوقشي الأندلسي (٤٠٨ هـ – ٤٨٩ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (٢٠٠١ م)، ط١، الرياض– مكتبة العبيكان.
- التعيين في شرح الأربعين، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت ٧١٦ هـ)، تحقيق: أحمد حَاج محمّد عثمان، (١٩٩٨ م)، ط١، بيروت– لبنان، مؤسسة الريان، ومكّة– المملكة العربية السعودية، المكتَبة المكيّة.
- التصوير النبوي للقيم الخلقية والتشريعية في الحديث الشريف، علي علي صبح، (٢٠٠٢م)، ط١، المكتبة الأزهرية للتراث.

- تفسير أسماء الله الحسنى، إبراهيم بن السَّري الزجاج أبو إسحق (ت ٣١١ هـ) تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، (١٩٧٤م)، دمشق، دار الثقافة العربية.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، (١٣٨٧ هـ)، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- التنوير شرح الجامع الصغير، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، (٢٠١١ م)، ط١، الرياض- المملكة العربية السعودية، مكتبة دار السلام.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب (٢٠٠١م)، ط١، بيروت- لبنان، دار إحياء التراث العربي.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (٢٠٠٨م)، ط١، مصر، دار الفكر العربي.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي، وتحقيق التراث، (٢٠٠٨ م)، ط١، دمشق- سوريا، دار النوادر.
- التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، سنة النشر(١٩٨٨م)، ط٣، الرياض - السعودية، مكتبة الإمام الشافعي.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، سنة النشر (١٩٩٣م)، ط٢٨، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية.
- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: علي حسين البواب، سنة النشر (٢٠٠٢م)، ط٢، بيروت، دار ابن حزم.
- الجامع الصغير من حديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين، المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث.

- جزء القراءة خلف الإمام، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، راجعه: محمد عطا الله خليف الفوحباني، (١٩٨٠ م)، ط١، المكتبة السلفية.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق وتقديم: رمزي منير بعلبكي، (١٩٨٧)، ط١، بيروت، دار العلم للملايين.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، (١٩٩٢م)، ط١، بيروت – لبنان دار الكتب العلمية.
- حاشية البناني على جمع الجوامع للتاج السبكي، البناني، المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث.
- حاشية السندي على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه)، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (ت ١١٣٨هـ)، بيروت دار الجيل، بدون طبعة (نفس صفحات دار الفكر، الطبعة – الثانية).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ)، (١٩٩٧م.) ط١، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية.
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، (ت حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، (١٩٨٤م) ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب.
- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (ت ١٠٥٧هـ)، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، (٢٠٠٤ م)، ط٤، بيروت – لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي، ط١، دار المعراج الدولية.

- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت ١١٢٧هـ)، بيروت، دار الفكر.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، (١٤١٥ هـ)، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تاج الدين الفاكهاني (ت ٧٣٤هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب، (٢٠١٠ م)، ط١، سوريا، دار النوادر.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي (١٩٨٥م)، ط١، دمشق، دار القلم.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، (١٩٩٨م)، بيروت– دار الغرب الإسلامي.
- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، (١٤٠٧م)، ط١، بيروت– دار الكتاب العربي.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، (٢٠٠٩ م)، ط١، دار الرسالة العالمية.
- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، سنة النشر (١٣٤٤ هـ)، ط١، مجلس دائرة المعارف النظامية –حيدر آباد، موقع وزارة الأوقاف المصرية.
- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، (٢٠٠١ م)، ط١، بيروت– مؤسسة الرسالة.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت– دار الفكر.
- شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، سنة النشر (٢٠٠٣ م)، ط٦، مؤسسة الريان.
- شرح الأربعين النووية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، (ت ١٤٢١هـ)، دار الثريا للنشر.

- شرح حصن المسلم من أذكار الكتاب والسنة، للشيخ سعيد بن علي بن وهف القحطاني، شرحه: مجدي بن عبد الوهاب الأحمد، المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث.
- شرح سنن أبي داود، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (ت ٨٤٤ هـ)، تحقيق: دار الفلاح بإشراف خالد الرباط، (٢٠١٦ م)، ط١، الفيوم، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث.
- شرح السيوطي على مسلم، (الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حقق أصله، وعلق عليه: أبو إسحق الحويني الأثري، ط١، (١٩٩٦ م)، الخبر، دار ابن عفان للنشر والتوزيع.
- شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، ط، (١٤٢٦ هـ)، الرياض- دار الوطن للنشر.
- شرح رياض الصالحين، أحمد حطيبة، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلاميةhttp://www.islamweb.net.
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (٢٠٠٣م)، ط١، القاهرة- مكتبة الثقافة الدينية.
- شرح السنة، الإمام البغوي، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، (١٩٨٣م)، ط٢، بيروت- المكتب الإسلامي.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط١، (١٩٨٤)، دمشق- الشركة المتحدة للتوزيع.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) تحقيق: يوسف حسن عمر، (١٩٧٨م) جامعة قاريونس.
- الشافي في شرح مسند الشافعي لابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمان وأبو تميم يَاسر بن إبراهيم، (٢٠٠٥ م). ط١، الرياض، مكتبة الرشد.

- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (ت٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (١٩٧٥م)، بيروت- دار الكتب العلمية.
- شرح صحيح البخاري، لابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، (٢٠٠٣م) ط٢، الرياض، مكتبة الرشد.
- شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، (١٣٩٢م)، ط٢، بيروت- دار إحياء التراث العربي.
- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٩٨٥م)، ط٢، دمشق- دار الفكر.
- شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف بنِ عبد العزيز بن أمين الدِّين بنِ فِرِشْتَا، الرُّوميُّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، المشهور بـ ابن المَلَك (ت ٨٥٤ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب، (٢٠١٢ م)، ط١، إدارة الثقافة الإسلامية.
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (١٩٩٧ م)، ط١، (مكة المكرمة – الرياض) مكتبة نزار مصطفى الباز.
- شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، (١٤١٠م)، ط١، بيروت- دار الكتب العلمية.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (١٩٨٧م) ط٤، بيروت لبنان، دار العلم للملايين.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (١٤٢٢هـ)، ط١، دار طوق النجاة.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت- دار إحياء التراث العربي.

- طرح التثريب في شرح التقريب، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن ابن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، الطبعة المصرية القديمة.
- العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (ت ٧٢٤ هـ)، سنة النشر (٢٠٠٦ م). ط١، بيروت– دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: سَلمان القضَاة، سنة النشر (١٩٩٤ م)، بَيروت– دَار الجيل.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (١٩٩٩م)، ط١ الرياض– مكتبة الرشد.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، بيروت– دار إحياء التراث العربي.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، سنة النشر (١٤١٥م)، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، (ت٨٥٢ هـ)، سنة النشر (١٣٧٩م)، بيروت– دار المعرفة.
- فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمد رمضان، ط١، (٢٠٠٦ م).، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع.
- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الساعاتي (ت ١٣٧٨ هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي.
- الفتح المبين بشرح الأربعين، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت ٩٧٤ هـ)، سنة النشر (٢٠٠٨ م)، ط١، جدة، دار المنهاج.
- فتح المنعم شرح صحيح مسلم، موسى شاهين لاشين، (٢٠٠٢ م)، ط١. دار الشروق.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٤٠٠هـ) تحقيق: محمد إبراهيم سليم، القاهرة – مصر، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

- فقه الإسلام (شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام) عبد القادر شيبة الحمد، سنة النشر (١٩٨٢ م)، ط١، المدينة المنورة، مطابع الرشيد.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ) سنة النشر، (١٣٥٦م). ط١، المكتبة التجارية الكبرى.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون بيروت- دار الجيل.
- كتاب الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، (١٤١٩ هـ)، بيروت، المكتبة العصرية.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت- دار إحياء التراث العربي.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، الرياض- دار الوطن.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، (١٩٩٨م)، بيروت . لبنان، مؤسسة الرسالة.
- الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي الحنفي (ت ٨٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، (٢٠٠٨ م)، ط١، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي.
- الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم (الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي العَلَوي الهَرَري الشافعي، راجعه: لجنة من العلماء برئاسة هاشم محمد علي مهدي- مكة المكرمة، (٢٠٠٩ م)، ط١، دار المنهاج - دار طوق النجاة.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط١، بيروت- دار صادر.
- اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء العكبري أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق: غازي مختار طليمات، (١٩٩٥م)، ط١، دمشق- دار الفكر.
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم ابن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٣١ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب، (٢٠١٢ م)، ط١، سوريا- دار النوادر.
- لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدِّهلوي الحنفي المولود بدهلي في الهند سنة (ت ١٠٥٢ هـ)، تحقيق: تقي الدين الندوي، (٢٠١٤ م)، ط١، دمشق - سوريا، دار النوادر.
- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (ت١٤١٤هـ)، سنة النشر (١٩٨٤ م)، ط٣، بنارس الهند- الجامعة السلفية إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء.
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، (١٩٩٥م)، بيروت - مكتبة لبنان ناشرون.
- مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، سنة النشر (١٤١١هـ)، ط١، دار الفكر.
- المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، (١٩٩٦م)، ط١، بيروت- دار إحياء التراث العربي.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠هـ)، بيروت، المكتبة العلمية.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، سنة النشر(٢٠٠٢م)، ط١، بيروت - لبنان، دار الفكر.
- مسند أبي عوانة، أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائني (ت ٣١٦هـ)، بيروت- دار المعرفة.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث.

- مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، محمد بن علي بن آدم بن موسى، (٢٠٠٦ م)، ط١، الرياض، دار المغني.
- مشكلات موطأ مالك بن أنس، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: طه بن علي بو سريح التونسي، (٢٠٠٠م)، ط١، لبنان- بيروت دار ابن حزم.
- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، (١٩٨٥م)، ط٣، بيروت- المكتب الإسلامي.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد علي السكاكي (ت٦٢٦هـ) ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، (٢٠١١م) ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية.
- المفاتيح في شرح المصابيح، الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الضَّريرُ الشيرازي الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (ت ٧٢٧ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة بإشراف: نور الدين طالب، ط١، (٢٠١٢ م)، من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية – وزارة الأوقاف الكويتية، دار النوادر.
- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (١٤٠٣م)، ط٢، الهند- المجلس العلمي.
- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، (٢٠١٢ م)، ط١، دولة قطر- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- معالم السنن، أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي (٢٨٨ هـ)، سنة النشر (١٩٣٢ م)، ط١، حلب- المطبعة العلمية.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط (١٩٧٩م)، دار الفكر.
- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (١٩٨٣ م) ط٢، دار إحياء التراث العربي.

- المعين على تفهم الأربعين، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت٨٠٤ هـ)، دراسة وتحقيق: دغش بن شبيب العجمي، (٢٠١٢ م)، ط١، حولي- الكويت، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، (١٩٨٥م)، ط٦، بيروت- دار الفكر.
- مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، سنة النشر (٢٠٠٠ م)، ط١، بيروت- دار الكتب العلمية.
- المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت٤٧١هـ)، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، (١٩٨٧م)، ط١، عمان، بيروت- مؤسسة الرسالة.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨ هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، (١٩٩٣م)، ط١، بيروت- مكتبة الهلال.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو وآخرون، (١٩٩٦ م)، ط١، بيروت- دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب.
- منة المنعم في شرح صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت٢٦١ هـ)، صفي الرحمن المباركفوري سنة النشر (١٩٩٩ م)، ط١، الرياض – دار السلام للنشر والتوزيع.
- منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى (تحفة الباري)، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (ت٩٢٦هـ)، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، (٢٠٠٥ م)، ط١، الرياض – مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.
- المنهل الحديث في شرح الحديث، موسى شاهين لاشين، سنة النشر (٢٠٠٢ م)، ط١، دار المدار الإسلامي.
- المهيأ في كشف أسرار الموطأ، عثمان بن سعيد الكماخي (ت١١٧١هـ)، تحقيق: أحمد علي، (٢٠٠٥ م)، القاهرة، دار الحديث.
- موجز البلاغة، محمد الطاهر بن عاشور، قام بصف الكتاب، أبو عمر آل عبد المنعم.

- الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، سنة النشر (١٩٨٥ م) بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الميسر في شرح مصابيح السنة، فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين التوربشتي (ت٦٦١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (٢٠٠٨هـ)، ط٢، مكتبة نزار مصطفى الباز.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، ط١٥، دار المعارف.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية.

الرسائل الجامعية:

- الأبلغ في البيان القرآني دراسة في مستويات اللغة، عبد العزيز صالح، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، ٢٠١٥م.

Judgment reported in the annotations to the hadith of the linguistic study

Preparation
Okab Seger Abdullah Okab
Supervisor
Prof. Dr. Mohammad Abdullah Abu Al-Rub

Summary

This study, tagged with "Ruling on the Most Informative in Explanations of the Prophet's Linguistic Study," deals with talking about a prominent rule of linguistic judgments, which carries a semantic value, it is a study that combines eloquence of meaning according to the rules of linguistic levels: morphological, grammatical, and semantic words

We find the value of this study by its attachment to a high text in the expressive level because it is a more eloquent text than the anti-rhetoric, and when you follow the sources of the annotations of the hadith, we find them judging some words, structures and methods that are more informative than others, so this study came to reveal the causes of the most eloquent in these levels

The study came in three chapters: The first: Ruling on the most eloquent in the morphological level, and dealing with the most eloquent in verbs, then the most eloquent in the sources, then the most eloquent in the buildings of derivatives, and then the most informed among individuals and plurals. The syntax of nouns and verbs, then the most informative of grammatical tools, then the most informative of grammatical methods, as for the third chapter: it is the most informative in the wording, and he deals with the wording of the names, then the wording of the verbs, then the letter was concluded with a conclusion that included its results and the recommendations of the researcher.